



المسيلة في 7 جوان 2020

الرقم : /ك.ح.ع.س/ 2020

مستخرج فردي من محضر مداوالات المجلس العلمي للكلية

في يوم: 2020/06/15 (الخامس عشر من شهر جوان عام ألفين وعشرون) اجتمع أعضاء المجلس العلمي للكلية

في دورته العادية لمناقشة اعتماد المطبوعات، و بناء على التقارير الايجابية للخبراء :

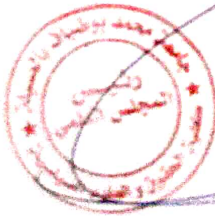
د/عشور سليم (جامعة المسيلة)

د/ زروقة اسماعيل (جامعة المسيلة)

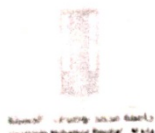
بخصوص مطبوعة الدكتور: سعيد ملاح /قسم: العلوم السياسية المعنونة بـ : "الحكم الراشد".

تم اعتماد المطبوعة المذكورة أعلاه والمصادقة عليها من طرف المجلس العلمي.

رئيس المجلس العلمي



رئيس المجلس العلمي
الدكتور: جلاط فواز



PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
MOUHAMED BOUDIAF UNIVERSITY – M'SILA
LOCAL COMMISSION FOR ADMINISTRATION DIGITIZATION

الجامعة الجزائرية للدراسات والبحوث
الجامعة الجزائرية للدراسات والبحوث

N°: 314/ 2020

M'sila at : June 13, 2020

CERTIFICATE

THE DIRECTOR OF DIGITIZATION CERTIFIES THAT **DR MELLAH SAID** HAS POSTED A COURSE ENTITLED 'الحكم الراشد' ON M'SILA UNIVERSITY MOODLE PLATFORM WITHIN THE UNIVERSITY YEAR 2019/ 2020.

DR. KAMELEDDINE HERAGUEMI
DIRECTOR OF DIGITIZATION

كامل الدين
كامل الدين

DELIVERED FOR USE AS PERMITTED BY LAW

جامعة محمد بوضياف - المسيلة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



الدكتور: ملاح السعيد
قسم العلوم السياسية
جامعة المسيلة

مطبوعة في مقياس الحكم الراشد
مقدمة لطلبة الماستر
تخصص إدارة وحوكمة محلية.

المقدمة:

سيطرت عدة مواضيع على اهتمامات السياسة المقارنة في إفريقيا :

- موضوع الدولة قبل 1990 .
- وموضوع التنمية (بعد الاستقلال).
- موضوع الانتقال إلى الديمقراطية خلال التسعينات.
- وموضوع الحكم الراشد خاصة بعد انطلاقه من طرف البنك الدولي سنة 1989 .
- موضوع الدولة والتنمية بعد الاستعمار (من التسعينات إلى غاية موجات التحول الديمقراطي).
- بحيث حدث انتقال في الاهتمام من التركيز على الدولة، والتنمية إلى الاهتمام أكثر بانتقال الأنظمة التسلطية، وكذا الحكم الراشد .

● تطور أجندات البحوث في السياسات المقارنة:

1/ البحث في مسألة الدولة:

- في البداية ظهرت دراسات مهمة بمواضيع (الدولة، السلطة، نشأة الدول والمجتمعات).
- الأصول الخارجية للدول (دولة موروثية).
- الدول (النشأة الأبوية، تطور النخب السياسية).

2/ البحث في مسألة التنمية:

- الدولة والربع.
- الدولة والزراعة.
- علاقات التبعية والهيمنة.

عموما: (التحديث، التنمية السياسية، الاندماج الوطني، البناء المؤسسي، الانقسامات الاثنية، والعنف السياسي) كلها عوامل أعاق بناء الدولة. و"قامت السلوكية" بهذه المهمة من خلال: نظرية التحديث والتنمية السياسية، وكذلك نظريات التبعية (1965 - 1985) ومدخل الاقتصاد السياسي من خلال الأجندات البحثية التي تمثلت في نقاش قوي بين:

* نظريات التحديث والتنمية السياسية (الموند، كولمان، أورغانسكي، ديفيد أبت).

* التوجهات النيوماركسية (التبعية).

فحسب نظرية التبعية، الدولة لا تصلح كوحدة تحليل وإنما النظام الدولي وهذا ما عبر عنه "Rod chiffe burin" حينما قال : بأن المجتمعات هي عبارة عن جماعات من المؤسسات بينها علاقات وظيفية .

وبالنسبة للباحثين المهتمين بالمنطقة العربية والإفريقية فقد سيطر على اهتماماتهم البحثية تساؤل: ما هو سبب عدم قدرة الدول الإفريقية والعربية على توظيف نموذج الدول الوظيفية؟

وفي هذا تساعدنا كتابات gorge hyden الذي دافع في إجابته بغياب التقاليد الدولية، والذي رافقه تأسيس رفض اجتماعي للدول وسياساتها كون الدول في طورها لم يكن لها امتدادا سوسيولوجيا.

وتساعدنا أيضا كتابات Edward Evans prrutehord حول مجتمعات الدولة أي المجتمعات التي صنعتها وتحكم فيها الدولة (دول تسلطية)، وهو مسار عكس ما حدث في بقية السياقات أين أنتجت المجتمعات دولها.

وكذا مقولة مجتمعات بدون دولة (الولاءات الطبيعية) التي تعكس وضع ما قبل دولي في الكثير من المناطق في العالم أين ما زالت تسيطر الولاءات ما قبل

دولتية، وهذا ما يعيق تطور نموذج حكم يسير تطور الظاهرة السياسية في العالم.

وهناك مقولة قبائل بدون حكام "tribes without Rulers" حسب طرح Middleton و Tait، وهو الوضع الذي ينسجم مع الكثير من التجارب السياسية في إفريقيا، أين تستقل القبيلة كبنية سياسية خارج السيطرة.

3/ البحث في مسألة الانتقال وتفكيك الأنظمة السلطوية :

وفيما بعد انتقلت الدراسات إلى محاولة نقل وإسقاط الاهتمامات البحثية التي رافقت موجات التحول الديمقراطي على المنطقة العربية والإفريقية، إلا أن عدم قدرة هذه التجارب السياسية على توطين النموذج الديمقراطي انتهى باستنتاجات مقتضبة تكرر مقولات الاستعصاء، والاستثنائية، والخصوصية.

4/ البحث في مسألة الحكم الجيد والفساد السياسي:

وهذه الأجندة رافقت اهتمامات البحوث بعد الحرب الباردة ، والتي تزامنت مع توصيات البنك الدولي، وسياسات المشروطة التي رافقت الصعوبات التي رافقت تجارب التحول في السياقات السياسية العربية والإفريقية.

- الانتقال إلى الديمقراطية والحكم الراشد كأجندات جديدة للتحليل:

دولة ما بعد الحرب الباردة عرفت ظروفًا داخلية وخارجية جديدة فرضت عليها استجابات إستراتيجية وإجراءات مغايرة، لذلك فنهاية الحرب الباردة ونهاية الغطاء الذي وفرته الإيديولوجيات وأدوار الدول في الصراع الدولي أدى إلى زيادة الضغط لتبني الديمقراطية في إطار موجات التحول الديمقراطي. وهذا أيضا رافقه إعلان فشل استراتيجيات الدول النامية في التنمية.

كل ذلك أدى إلى رفض الأنظمة السلطوية داخليا لأنها لم تحقق التنمية،

و خارجيا لأنها أصبحت غير منسجمة مع خطاب الليبرالية وخطاب النظام الدولي الذي بدأ يفرض قيم جديدة بعد نهاية تبريرات الحرب الباردة.

ما يهمننا هو التركيز على الدراسات التي اهتمت بنوعية الحكم وآليات تدعيم الحكم الراشد تحت غطاء موضوع جديد في الدراسات السياسية هو "موضوع الحكم".

فهيمنة الليبرالية، وفشل البرامج التنموية أعاد طرح إشكالية علاقة الديمقراطية بالتنمية، واعتبرت الديمقراطية شرط مسبق لترسيخ ونجاح التنمية لأن الديمقراطية تزيد من حقوق الإنسان، ومحاربة الفساد، وتزيد من الشفافية وتزيد من الحرية في الاستثمارات).

و ما يجب أن نستوعبه في البداية هو أنّ التفكير الحالي في الدول المتخلفة يرتكز على إشكالية التنمية كإشكالية أساسية:

والتنمية تستوجب : - ديمقراطية حقيقية.

- التمكين المطلق للإنسان.

- ترشيد الحكم.

ويبقى من الضروري الاستعانة ببعض الأسئلة التحليلية التي تساعدنا على توجيه معارفنا في الموضوع:

. هل التنمية أسبق من الديمقراطية؟

. هل يمكن التفكير في التنمية بعيداً عن المنظور الليبرالي؟

. هل نحن بحاجة إلى نظام رأسمالي / أم نظام لبرالي؟

. هل يمكن تحقيق حكم جيد في غياب سلطة منتخبة؟

. كيف يمكن أن نرتب الثلاثية الآتية:

التنمية الاقتصادية، الديمقراطية، والحكم الجيد؟

الدولة، المجتمع، السلطة؟

النقاش في الثمانينيات كان حول الانتقال إلى الديمقراطية، وفي معظم مناطق العالم خاصة في إفريقيا، مبادرات الانتقال إلى الديمقراطية لم تنتج الوضع الجيد لتحقيق التنمية - لذلك بدأ النقاش حول مداخل جديدة للحكم أهمها "الحكم الراشد" (وهو خيار يعبر عن حالة اليأس من ترسيخ الديمقراطية).

وهو خيار يستهدف: . حل معضلة التنمية.

. تحقيق السلم الاجتماعي.

. تقويض الفساد.

. نشر الديمقراطية.

السياق التاريخي والنظري لعودة مقارنة الحكم إلى الاهتمام الأكاديمي*:

في نهاية الحرب الباردة، والحالة الداخلية لمعظم دول العالم فتحت نقاش واسع حول "الحكم" *gouvernance*.

لذلك أصبحت إفريقيا، ودول أمريكا اللاتينية موضوعاً لاختبار "النظريات الليبرالية المختلفة"؛ (نظرية التحديث، نظريات الحاجيات الأساسية، التنمية المستدامة...).

ومعظم النظريات فشلت لأنّ الوضع في هذه الدول لم يتغير، ومعظمها ظل يعاني من الآثار المدمرة للعولمة الليبرالية، وهذا الوضع فرض تزايد مكانة المؤسسات الدولية في صناعة السياسة العامة في الدول الضعيفة.

التوجهات النظرية الحديثة تدافع على عدة نظريات منها:

- نشر الديمقراطية.

* تشير الدراسات المقارنة أنه تم تجاهل مفهوم الحكم في الأدبيات النظرية والفكرية منذ القرن الثالث عشر إلى غاية نهاية ثمانينيات القرن، وقد تمت العودة إليه لتوظيفه في إدارة المجتمعات المابعد صناعية التي عرفت تزايداً كبيراً في التعقيد، وفرضت ضرورة التوجه إلى الحكم الأفقي.

- الحكم الجيد (الراشد).

- نظرية الحكم .

وكل هذه النظريات تحمل نماذج غربية صرفة لشكل الحكومة. وابتداء من الثمانينيات بدأ يحدث ضغط مزدوج على الدول غير الديمقراطية: ضغط آت من البيئات الداخلية (بيئات الشعوب)، وضغط آت من البيئة الدولية (المساعدات مقابل الديمقراطية).

هذا الضغط، خاصة الضغط القادم من المؤسسات الدولية، أوجد خيارات متناقضة:

1 . ضغط الشعوب يستهدف تحقيق مفهومًا أعمق وتحليلي وتفسيري هو "الحكم" *la gouvernance* .

2 . ضغط المؤسسات الدولية يستهدف فرض "مفهوم سطحي ووصفي ومعياري" هو "الحكم الجيد" *la bonne gouvernance* .

وما يهمنا هو تفسير هذا الانتقال من "الحكم" إلى "الحكم الجيد" . وهل يمكن للشعوب والمسيرين في الدول الضعيفة (الأقل نموًا) استيعاب هذه النماذج الجديدة للحكم. (إذا هناك مشاكل هيكلية ومادية، ومالية، وسياسية واجتماعية) .

وهنا تظهر إشكالية أخرى:

هل نماذج الحكم الراشد يمكنها فعلاً أن تحل معضلة التنمية والنمو، أم هي مجرد خطط تحقق هدف واحد للمؤسسات الدولية وهو جعل هذه الدول قادرة على الوفاء بديونها تجاه الدول الكبرى فقط؟.

هناك تحول مهم حدث في التسعينات من ناحية الفصل بين التنمية والسياسة ، بحيث أعيد ربط التنمية بالسياسة، لذلك حدث انتقال من المشروطة الاقتصادية إلى المشروطة السياسية.

وهذا ما تم التعبير عنه في تقرير البنك الدولي سنة 1989 ان {الحكومة الجيدة تتطلب نهضة سياسية}

"meilleur gouvernement exige un renouveau politiques"

وهذا يعني ما يلي:

- هناك علاقة بين شرعية السلطة والتحرير الاقتصادي.
- التنمية ترتبط فيها الديمقراطية، حقوق الإنسان، الحكومة الجديدة.
- فضغوطات العولمة (عالم ما بعد الحرب الباردة) فرضت مقاربة جديدة للتنمية سياسياً واقتصادياً وكذا مراجعة "مفهوم الحكم" من طرف البنك الدولي ومنظمات التنمية الدولية الأخرى، وهذه المراجعة فرضت ما يلي:
- إعادة النظر في العملية الكلاسيكية لاتخاذ القرار السياسي والأخذ بعين الاعتبار تعدد الفواعل وأنماط الاعتماد المتبادل المعقدة سواء داخل مؤسسات الدولة الوطنية أو النظام الدولي).
- هذا التحول مسنود بقناعة مركزية مضمونها التشكيك في قدرة أنماط الحكم الكلاسيكية على التكيف مع الوضع العالمي – ولذلك يجب التخلي عن التحليل الكلاسيكي للعلاقات البيروقراطية، وتبني مقاربة تعددية الفاعلين التي تستوجب إجراءات جديدة في اتخاذ القرار، وإعادة تعريف العلاقة بين ثلاث قطاعات: الحكومة (الدولة) القطاع الخاص (السوق)، المجتمع المدني (المنظمات الغير الحكومية).

وفي هذه المرحلة بدأ الحديث عن مفهوم الحكم الراشد كمشرطية سياسية (ديمقراطية) وشمل دلالات مختلفة:

- 1 . تطبيق سياسات أخذت تركّز على اقتصاد السوق.
 - 2 . التسيير الجيّد للخدمات العامة (الإدارة الراشدة).
 - 3 . إقامة حكومة ديمقراطية منتخبة (دولة القانون، وحقوق الإنسان).
- وبهذا عزز مفهوم الحكم الراشد بعده مفاهيم اعتمدت كمعايير:

- التنمية المستدامة.
- التنمية البشرية.
- الهندسة السياسية.
- مفهوم التسيير العمومي الجيّد.

وسنسعى من خلال هذا إلى توضيح كيفية تطور كل من مقارنة الحكم والحكم الراشد، حيث نجد أن الأولى قد تطورت في إطار النقاشات النظرية الليبرالية والتي تمحورت أساساً حول تدخل الدولة من عدمه في الحياة الاقتصادية، هذا إضافة إلى العودة إلى الجذور والبدايات الأولى لاستخدام المصطلح في الأدبيات الفرنكفونية أولاً ثم اختفائه وعودة ظهوره في الأدبيات الانجلوسكسونية في عدة حقول معرفية وإلى غاية دخوله حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية. وهو التطور الذي يختلف عن مقارنة الحكم الراشد التي لا يسندها من الأدبيات النظرية إلا ما يستثنى من أدبيات المؤسسات الدولية وهو ما أدى إلى ارتباط تطور هذه الأخيرة بالتقارير السنوية للمؤسسات المالية الدولية ووكالات التنمية للامم المتحدة.

- تطور مقاربة الحكم حسب نقاشات الأدبيات الليبرالية^(*).

نشير بداية إلى أنه علاوة على الجدل النظري الذي دار حول عدم وجود تعريف محدد و متفق لمفهوم الحكم، هناك جدل آخر حول مدى قدم وجود هذا المفهوم. بهذا الصدد تشير العديد من الدراسات التي اهتمت ببحث المفهوم من الناحية الايتيمولوجية *étymologique* إلى أن مصطلح الحكم ظهر لأول مرة في القرن الثالث عشر حيث استخدم في هذه الحقبة اللفظ الفرنسي *gouvernance* دلاليا كمرادف لمصطلح الحكومة *gouvernement*، بمعنى أسلوب وفن الحكم ، أو أسلوب إدارة شؤون الدولة ، *La manière de piloter les affaires de l'état*، أي أنه تم اختصار المفهوم هنا كتعبير عن كيفية "إدارة الحكومات للشأن العام". (رضوان بروسي ص21)

وهناك من يرجع الأصل التاريخي للمفهوم (الحكم) إلى القرن الثاني عشر ، و ذلك بفرنسا دائما ، ولكن بمعنى تقني أكثر هذه المرة، حيث كان يشير إلى " إدارة الحكم الإقطاع (*la direction de baillages*) أو " تسيير جزء " من الأقاليم الخاضعة لسلطة المشرق الملكي (*le bailli*) ، وهو ضابط يقوم بالوظائف القضائية والعسكرية والمالية باسم الملك. هذا عن المؤرخون الفرنسيون.

وخلال القرن (XVII) و بالتحديد ابتداءا من سنة 1478، تم استخدام المصطلح لتعيين الإداري و القانوني في بعض المدن شمال فرنسا التي كانت تحت السيطرة الهولندية. (رضوان بروسي ص23)

وقد استخدم مصطلح الحكم مرة أخرى فيما بعد في فرنسا و ذلك سنة 1679، في نطاق واسع معبرا عن كلفة التسيير (*charge de gouvernance*). وإن

(*) - تم تطوير هذا البحث في بحث علمي رفقة الباحثة امينة مزراق: ص 61-74

إعادة استخدام مفهوم الحكم كدلالة عن التكليف بالحكم والإدارة ، يثبت حسب بوني كامبل *Bonnie compbel* بشكل قطعي الأصول الفرنسية لمصطلح الحكم). (أمانة مزراق ص 69).

أما المؤرخون الإنجليز فيعودون بدورهم إلى هذا المفهوم *goverernance* لإبراز ووصف صيغة التنظيم الإقطاعي أو كيفية تنظيم سلطة الإقطاعي (*féodal*). وفي اللغة الانجليزية " دائما قد نلاحظ أن اللفظ قد وجد أصوله و بشكل واسع هذه المرة في " علم الاقتصاد" و ذلك مع مصطلح القرن العشرين ، حيث استعمل لدلالة على إدارة المؤسسة كتقنية تسيير خاصة، تهدف إلى التوفيق بين مصالح المالكين و مصالح المديرين ، في نظام متوازن من السلطة والرقابة، خاصة مع ظهور المؤسسات الضخمة، والفصل بين الملكية والإدارة، وهو الفصل الذي أدى إلى صراعات بين الجانبين في كثير من الحالات . وقد برز مصطلح الحكم من جديد في اللغة الانجليزية في بداية الربع الأخير من القرن العشرين (1970 – 1980) كأحد المفاهيم الأساسية في ميدان المؤسسات والمنظمات ذات الطابع الاقتصادي وأطلق عليه آنذاك " الحكم في المؤسسة، أي استعمل في قضايا إدارة الأعمال بأمريكا ليعبر عن ضرورة عقلانية تسيير وإدارة المؤسسات. (أمانة مزراق ص 69)*

وفي هذا الإطار نجد أن العديد من الباحثين قد أرجعوا جذور مفهوم "الحكم" إلى عالم " إدارة الأعمال و تسيير المؤسسات و الشركات و هنا تبرز مختلف الاسهامات في تطوير هذا المجال ابتداء من سنوات الثلاثينات خصوصا مع أعمال الشركة من تنمية و تطوير شبكاتها و إعادة النظر في الهياكل الداخلية و تطبيق معايير العمل بالتعاقد، و بذلك تم تعويض الشركات المتسمة بالعمل الهيراركي

* يجب ان نشير الى اننا اعتمدنا منهجيا على طريقة التهميش في متن المطبوعة و هذا تماشيا مع متطلبات إعداد الدروس التي رافقت تطوير المحاضرات لعدة سنوات.

المرتبطة عموديا والتي تعمل في حدود الاقتصاد الوطني " بشركات و منظمات عالمية تعمل في إطار شبكي وهذا ما أدى إلى ظهور " حكم المؤسسة *corporate governance* الذي تم تطويره بالأساس في السياق الأمريكي ، حيث يشير هذا المفهوم إلى إعادة النظر في النموذج الفرويدي للمؤسسة *model for* انطلاقا من تطوير نظام للتعاقد الخارجي وزيادة استقلالية مراكز المسؤولية، باعتماد أسلوب تنظيمي أقل هيراركية في المؤسسة يقو على الخيار العقلاني في نطاق يتسم بحرية تدفق المعلومات ضمن نسق متوازن للسلطة و السيطرة ، و هي الفكرة التي امتدت لتشمل كل مجال يتصف بتعددية الفاعلين و مصالحهم المختلف. التي تقضي إيجاد أرضية للتوافق. (رضوان بروسي، ص ص 124 - 125)

وفي سياق متصل تبرز جذور مفهوم "الحكم" في التحولات التي شهدتها " النظرية الاقتصادية " سنوات السبعينات خاصة ضمن أعمال أوليفي وليامسن *olivier Williamson* الذي أسس قواعد تخصص " الاقتصاد المؤسسي الجديد *L'économie néo institutionnelle*، حيث يقوم هذا الأخير على الاهتمام بالعوامل المؤسسية في الفكر الاقتصادي الذي أهمل هذه الجوانب باعتبارها عوامل محايدة في مجال الفعالية الاقتصادية في نظرياته السابقة، و بالتالي يركز هذا المدخل الاقتصادي الجديد على البحث في أفضل أنماط الحكم *mode des* *governance* التي تؤدي إلى تخفيض تكلفة المعاملات *transaction coût de* لتجنب المشاكل الاقتصادية ، و من ثم التركيز على طرح مشكلة اختيار أنماط تسيير الشؤون العامة و أجهزة تنظيم النشاط الاقتصادي المؤسسي الجديد بصفته حالة متقدمة على النظريات النيوكلاسيكية من خلال إثارة الاهتمام بمفهوم المؤسسة كعامل أساسي في مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية إلى جانب

نظرية الخيار العقلاني التي تشمل أحد المرجعيات التي دفعت إلى ظهور مفهوم الحكم. (رضوان بروسي ص 126)

هذا المفهوم الذي يرجع بالأساس إلى الاهتمام بمفهوم المؤسسة *institution* في العلوم الاقتصادية ، و الذي تطور ضمن أدبيات علم الاقتصاد لينتقل بعد ذلك إلى علم السياسة، و يعود السبب في ذلك أساسا إلى الانتقال من مفهوم " حكم الشركة " إلى مفهوم " حكم المجتمع " ، و إدخال مفاهيم إدارة الأعمال لو تسيير الشركات التجارية في المجال الحكومي و المجتمع السياسي.

أما عن مصدر المفهوم في حقل " العلوم السياسية " فيعود إلى المصطلح الإنجليزي *governability* الذي استعمل في نهاية السبعينات ، كأداة للتسيير الاجتماعي و السياسي، و ادخل في " تقرير " اللجنة الثلاثية في ماي 1975 ، التي تناولت موضوع حوكمة الديمقراطيات "*governability of democracy*" (وفي مراجع أخرى المحكومية و الديمقراطيات) الذي طبق في أوربا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان.

وقد تمثلت الفرضية المركزية لهذا التقرير الذي أعده كروزي *crozier*، هنتجتونو و تانوكي *watanuki* في أن " مشاكل القابلية للحكم في أوربا الغربية (الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان) ترجع بالأساس إلى الفجوة الناتجة عن ارتفاع المطالب الاجتماعية من جانب ، و قلة الموارد المادية والبشرية للدولة و ضعف قدراتها في مجال التسيير العمومي من جانب آخر، وهذا ما يفرض إدخال تغييرات ضرورية على مستوى المؤسسات العامة، وعلى المستوى السلوكي للمواطنين. (رضوان بروسي ، ص 126)

من هنا بدأ استخدام المصطلح بالتوسع، ودخل حيز التطبيق في الوضعيات المشابهة ، أين توجد وفرة وتعدد في الفاعلين ، في مقابل اختلاف المصالح ، أين يجب حدوث عملية التوفيق بينهما ، بالموازنة بين " تسيير الشؤون العامة" و "الذين يمارسون السلطة العمومية" في جميع المجالات ، وهو ما يتبعه الحكم كآلية توفيقية بين مصالح جميع الفواعل في عملية اتخاذ القرارات.

إذن هذا عن الجذور التاريخية للحكم و كيفية تطوره في بيئته الغربية الليبرالية ، أما عن تطور " مقارنة الحكم"، فسنتناولها حسب تطور النقاشات الليبرالية وفق سياق زمني.وهي النقاشات التي قامت حول تدخل الدولة من عدمه في الحياة الاقتصادية، و عند الحديث عن تدخل الدولة هنا فإننا نعني بذلك " الحكومة" التي تمثلها ، من خلال مؤسساتها الرسمية التي تمارس السلطة بصورة احتكارية،إلا أنها في إطار مقارنة الحكم تصبح هذه الحكومة مجرد فاعل من ضمن مجموعة فواعل تساهم كلها في رسم السياسات العامة للدولة.

حيث يمكن تقسيم مراحل تطور مقارنة الحكم إلى المراحل التالية: (أمانة مزراق

ص ص 73-74).

1. المرحلة الأولى: [و تمتد خلال القرنين السادس عشر و السابع عشر (الدولة المتدخلة)]: حيث سادت العالم مجموعة من آراء "التعاون" و كانت تلخص في ضرورة العمل على إعلاء شأن الدولة من الوجهتين الاقتصادية و السياسية، فالدولة في رأيهم هي صاحبة الكلمة العليا في الاقتصادية والسياسية، وقد طالبوا بإشراف الدولة على النشاط الصناعي وتوجيهه و تنظيم الإنتاج و الاستهلاك و مراقبة التوزيع والأسعار ، و كان التجاريون يعتقدون أن الطريق الطبيعي لزيادة الثروة القومية هو التجارة الخارجية على أن تزيد قيمة ما تصدره الدولة إلى العالم الخارجي سنويا على قيمة ما تستورده منه، لأن ذلك يؤدي إلى اجتذاب

الموال داخل الدولة و من صم زيادة ثروتها القومية حتى تضمن للدولة تحقيق ربح مستمر، و قد طبقت معظم دول العالم هذه الآراء طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر.

وبعد مضي حوالي مائتي عام على تطبيق هذه الآراء ثبت فشلها مع فجر القرن الثامن عشر حيث كانت آثارها السيئة قد بدت واضحة ، وبالإضافة إلى ذلك فقد تعرض مذهب التجاريين لعوامل أخرى أدت إلى تكوين دعائمه، و من أهم هذه العوامل تلك الفلسفة الجديدة التي ظهرت في أوائل القرن الثامن عشر. لتغطي معالم الفلسفة القديمة ، حيث انتشر " المذهب الفردي" في العلوم السياسية ، مما جعل الشعوب تبذل جهودها للتحرر من الحكام المستبدين و التخلص من الحكم المطلق، و كان من الطبيعي أن يتماشى الفكر الاقتصادي مع تيار الحوادث و يساير ما تحمله من أساليب جديدة

2. المرحلة الثانية: [و التي تمتد من القرن السادس عشر إلى غاية النصف الأول من القرن التاسع عشر و التي يمثلها الطبيعيون و النظرية الكلاسيكية كرواد للنظام الرأسمالي الحر(عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي)]
وهكذا على أنقاض مذهب التجاريين ظهر النظام الرأسمالي الحر على أيدي " الطبيعيون " في فرنسا و دم سميث و زملائه في إنجلترا ، و غيرهم من الاقتصاديين في مختلف الدول الأوروبية من مؤسسي "النظرية الكلاسيكية" ، الذين كانوا يؤمنون بوجود نظام طبيعي من صنع الله يفوق أي نظام آخر من صنع الإنسان، لذلك نادوا بضرورة ترك الحرية للأفراد ، حتى يستطيعوا توجيه جهودهم إلى ما فيه مصلحتهم ، و لا سيما أنهم كانوا يعتقدون انه لا يوجد تعارض بين " مصلحة الفرد" و "مصلحة الجماعة"

فالإنسان لو ترك " بحرية" لن يحقق مصلحته الشخصية فحسب بل سوف يعمل في نفس الوقت على تحقيق الصالح العام، و لذلك كان شعارهم " أتركه يعمل ، أتركه يمر" و المقصود بالعبارة الأولى إطلاق حرية العمل، و في العبارة الثانية إطلاق حرية التجارة، ولذلك فقد نادى هؤلاء المفكرين الاقتصاديين بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، و لعلنا نذكر في هذا الصدد العبارتان التاليتان لأدم سميث أن " الدولة يزداد نفعها بقدر عدم تدخلها في النشاط الاقتصادي"، " الحكومة هي أسوأ مزارع وهي أسوأ صانع ، وهي أسوأ تاجر. هذا الفكر الذي ساد العالم خلال القرن الثامن عشر و النصف الأول من القرن التاسع عشر يطلق عليه " النظرية الكلاسيكية ". و الواقع أن هذه النظرية تقوم على فرضية أساسية مفادها " وجود قوة خفية توجه النشاط الاقتصادي وتعمل على تحقيق التوازن ، هذه القوة الخفية ماهي في الواقع إلا جهاز الأثمان، فإذا زادت الكمية المطلوبة من سلعة ما عن الكمية المعروضة (إذا زاد الطلب عن العرض) منها أدى ذلك إلى ارتفاع ثمنها، طبقا لقانون العرض والطلب، و ارتفاع الثمن يعني زيادة معدل الربح مما يشجع المنتجين على زيادة إنتاج هذه السلعة أملا في تحقيق إرباح وفيرة. وبذلك تزداد الكمية المعروضة من هذه السلعة إلى أن تتعادل مع الكمية المطلوبة منها و العكس بالعكس

ويجب الإشارة إلى انه في منتصف القرن التاسع عشر ظهرت بوضوح عيوب و انحرافات النظام الرأسمالي الحر الذي يقوم على الحرية الاقتصادية الكاملة وعدم تدخل الدولة بأي شكل من الأشكال في النشاط الاقتصادي ، وكان من أبرز هذه العيوب و الانحرافات ، تدني أجور العمال وظروفهم المعيشية ، سوء توزيع الدخل ، الاحتكار...إلخ، و كرد فعل على هذه العيوب و الانحرافات ظهر " الفكر الاشتراكي" في منتصف القرن التاسع عشر على أيدي كارل ماركس ، وقد نادى الفكر الاشتراكي بإحلال الملكية العامة مكان الخاصة و جعل الهدف الرئيسي من

النشاط الاقتصادي هو إشباع الحاجات و ليس تحقيق الربح و إحلال رغبات الجماعة مكان اقتصاد السوق ، و الواقع أن الفكر الاشتراكي لم يجد طريقه نحو التطبيق إلا خلال النصف الأول من القرن العشرين على إثر الثورة البلشفية في روسيا عام 1917 ، ثم في دول أوربا الشرقية عام 1945 ثم في الصين 1949 ، ثم في العديد من الدول النامية في إفريقيا ، آسيا ، و أمريكا اللاتينية.

3. المرحلة الثالثة: [النصف الأول من القرن العشرين- النظرية العامة للتوظيف والفائدة و النقود لكينز (تدخل الدولة)]:

وفي النصف الأول من القرن العشرين، شهد الفكر الاقتصادي محاولة جادة لعلاج عيوب و انحرافات النظام الرأسمالي الحر، و ذلك بظهور " النظرية العامة لتوظيف و الفائدة و النقود" للمفكر الاقتصادي البريطاني كينز ، عام 1936.و لقد أكد كينز أكثر من مرة ضرورة تدخل الدولة بزيادة الإنفاق العام، لسد الثغرة من الدخل القومي عند مستوى التوظيف الكامل و بين الاستهلاك ، نظرا لعجز الاستثمار الخاص عن سد هذه الثغرة ، و من جهة أخرى ، فبعد أن ناقش كينز توقعات أصحاب الأعمال للعوائد المستقبلية في الأجل القريب و الطويل المدى ، و أثر السوق المالية على هذه التوقعات، انتهى إلى ضرورة قيام الدولة بتنظيم و مراقبة الاستثمار

4. المرحلة الرابعة: [منتصف السبعينات من القرن العشرين إلى غاية اليوم، الرأسمالية كنظرية كونية (العودة إلى أطروحات عدم تدخل الدول)].

في منتصف السبعينات من القرن العشرين ، ظهرت آراء اقتصادية تنادي بتقليص دور الدولة في إنتاج السلع و أداء الخدمات ، و تركها للقطاع الخاص ، حيث أنه أكثر كفاءة من القطاع العام، و من أهم الكتب التي ظهرت في هذه الفترة كتاب " القوة الرأسمالية" الذي صدر عام 1978 لعالم الاجتماع الأمريكي الشهير

بيتربرجر" ، و في هذا الكتاب يقول برجر أن الرأسمالية أصبحت " نظرية كونية" ، بمعنى أنها قابلة للتطبيق في جميع الدول ، بصرف النظر عما يوجد بينها من اختلافات في النواحي السياسية و الاجتماعية والثقافية . وكانت بريطانيا في عهد رئيسة الوزراء " تاتشر" أول دولة تطبق هذه السياسة تحت اسم الخصخصة وذلك ابتداء من عام 1979، و سرعان ما انتشرت هذه السياسية في التسعينات من القرن العشرين في معظم دول العالم بما في ذلك الدول الاشتراكية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي ، و التحولات الجذرية التي شهدتها دول أوربا الشرقية ، بل و حتى الصين الشيوعية و التي مازالت تتمسك بالنظام السياسي الشمولي، اتجهت إلى الخصخصة و إلى تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية و تعظيم دور القطاع الخاص.

من خلال استعراض هذه المراحل يمكننا القول أن العودة إلى مقارنة الحكم، حسب ما تثبت المرحلة الرابعة كآخر مرحلة عن مراحل تطور هذه المقاربة، قد كان مواكبا لتغير النظرة للدولة من كونها التين حسب وصف هوبز ، حيث كانت الدولة تحتكر السلطة على كافة المستويات و القطاعات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية ...إلخ ، إلى مجرد حارس يهتم فقط بوضع الأطر العريضة، وإفساح المجال العام أمام قطاع الأعمال و القطاع المدني كفواعل جديدة في اسم السياسات العامة للدول (رضوان برومي ، ص 13).

حيث أصبحت عديد الدول الغربية اليوم تتجه إلى تطبيق مناهج مقارنة الحكم عملية صنع القرار ، و ذلك نظرا لما تؤسس له هذه المقاربة من تسيير تفاعلي فيما بين جميع الفواعل المشكلة للمؤسسة ، أي الانتقال من نموذج عقلاني أحادي (الدولة) إلى نموذج تعددي ، تتعدد فيه فواعل صنع القرار، وهي الفواعل التي تتسم بعقلانية تحقق من خلالها مصالحها في ظل مراعاة مصالح

الآخرين و ذلك وفق منطق المساومة و التفاوض التي تتيح مقارنة الحكم كآلية في هذا الإطار.

إذن مما تقدم، و بعد استعراضنا لتطور مقارنة الحكم حسب الأدبيات الليبرالية، و التي عدنا فيها إلى الجذور التاريخية لمفهوم الحكم و كيفية تطوره في بيئة غربية ليبرالية ، كما تتبعنا تطور مقارنة الحكم حسب تطور نقاشات الأدبيات الليبرالية، يمكننا الخروج بالاستنتاجات التالية: (رضوان بروسي ، ص 22).

إن الأصول التاريخية لمفهوم الحكم هي فرنسية بشكل قطعي وهو ما يؤكد المفكر بوني كامبل *Bonnie compbell* حيث تعود إلى القرن الثاني عشر ميلادي (كما هو موضح بالتفصيل فيما تقدم) ، حيث نجد أن المفهوم بداية قد تطور في سياق فرانكفوني، إلا أن اختفائه و عدم تدواله منذ ذلك العصر ، و ظهوره أواخر الثمانينات باللغة الانجليزية ، أدى بالعديد من الباحثين إلى اعتباره مفهوما ترجع جذوره إلى السياق الأنجلوسكسوني و غير قابل للترجمة للفرنسية ، و تم تجاهل الحقيقة لمعاكسة التي مفادها أن المفهوم ظهر أولا في فرنسا لينتقل إلى انجلترا و الولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد.

كما نستنتج بعد تتبعنا لتطور المصطلح في سياقه الفرانكفوني و الأنجلوسكسوني كما هو موضح أعلاه الاستخدام الفرنسي للمصطلح و منذ بداياته قد غلب عليه المضمون السياسي حيث أخذ معاني (الإدارة، التسيير، التعيين الإداري ، التكليف بالحكم...إلخ).

في حين أن الاستخدام الانجليزي للمصطلح و منذ بداياته أيضا قد غلب عليه المضمون الاقتصادي حيث أخذ معاني (إدارة المؤسسة ، التنظيم الإقطاعي ، الحكم في المؤسسة ، إدارة الأعمال ، تسيير الشركات.

كما أننا و بعد استعراضنا لمراحل تطور مقارنة الحكم ، و التي كانت في سياق تطور نقاشات الأدبيات الليبرالية حول تدخل الدولة من عدمه في الحياة

الاقتصادية ، و التي خلصت إلى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، (اعتبار الحكومة الدولة ممثلة كمؤسسة تحتكر السلطة مجرد فاعل ضمن مجموعة فواعل أصبحت تتمتع بالاستقلالية و الفعالية في إنتاج السلع و أداء الخدمات ، و هو ما يفرض على الدول العودة في كل مرة إلى مقارنة الحكم التي تقر بمنطق تعدد الفاعلين واختلاف مصالحهم و من ثم يأتي الحكم هنا ليشكل أرضية للتوافق بما يتبعه من آليات للتفاوض و المساومة بين مختلف الفاعلين المتورطين في رسم السياسة العامة و الذين يأخذون بذلك صفة الشركاء.

- تطور مقارنة الحكم الراشد حسب أدبيات المنظمات الدولية:

نشير بداية إلى أن مقارنة الحكم الراشد هي مقارنة حديثة ، حيث تعود نشأتها إلى تسعينات القرن العشرين و التي ارتبطت أساسا بأدبيات المؤسسات الدولية ، و إلى غاية اليوم أي تطور وإضافة أكاديمية تطراً على هذه المقارنة فهي ترجع أساسا إلى ما طرحه هذه المؤسسات الدولية من تقارير و بحوث في هذا المجال ، و هي بذلك تختلف عن مقارنة الحكم التي تضرب بجذورها القرن الثاني عشر و التي تطورت و لا تزال تتطور إلى غاية اليوم حسب تطور نقاشات الأدبيات الليبرالية.

و إن الحديث عن الحكم الراشد يكشف الكثير من الغموض و الالتباس مما أفرز تعارضا و اختلافا بين الأكاديميين حول وجهته و حقيقة هذا المفهوم من حيث ميلاده و كذا مكان ظهوره ، وهو الأمر الذي جعل مسألة حسم ظهوره تاريخيا بكل دقة أمرا في غاية التعقيد و الصعوبة.

ولا شك في أن بروز المصطلح قد تزامن مع التغير السريع الذي شهده العالم مع بداية التسعينات ، حيث انهار المعسكر السوفياتي و تبددت أحلام دول العالم الثالث ، فبدأ العالم كله يسير على النسق الغربي المهيمن عليه من حيث اقتصد

السوق و تعدد المساءلات و الديمقراطية الليبرالية و ترقية حقوق الإنسان ، و هي المفاهيم التي شكلت عناوين لتقارير المؤسسات الدولية ، للتزامن في سياق متصل مع مفاهيم أخرى كالخصوصية و الضبطية و الشفافية و المسؤولية و أخيرا الحكم الراشد، و في هذا السياق يشير كل من *Gay Hermet, Ali Kazancigil et Jean* *fracçois e* بأن خبراء الوكالات الدولية الكبرى للمساءلة و التنمية ، و خصوصا خبراء البنك الدولي هم الذين أطلقوا هذا الأسلوب في سنة 1989 ، و من ثم هؤلاء الخبراء هم الذين وصفوا " الحكم الراشد" للمسيرين غير المهرة أو المفسدين في الدول النامية ، و "الحكم الراشد" حسبهم هو المخرج الوحيد من نفق الفقر لهذه الدول ، و انطلاقا من ذلك انتشرت كلمة الحكم الراشد و لم تعرف حدودا حتى مست كل الدول النامية و بعض البلدان الغنية و الديمقراطية . (امينة مزراق.ص76)

حيث أن بداية طرح مفهوم " الحكم الراشد في أدبيات المؤسسات الدولية جاءت مرتبطة بمحاولة تشخيص الأزمة الاقتصادية في إفريقيا ، ففي عام 1989 أصدر البنك الدولي تقريراً عن الأزمة الاقتصادية للدول الإفريقية تحمل عنوان " إفريقيا جنوب الصحراء، من الأزمة إلى النمو المستدام" تطرح فيه لأول مرة هذا المصطلح " أسلوب الحكم" ، و اعتبر أن الأزمة الإفريقية هي أزمة حكم ، و مع بداية التسعينات حاول خبراء البنك الدولي تطوير تعريفات أخرى أكثر دقة للمفهوم. إذن يجمع عديد المفكرين أن أول استخدام لمصطلح الحكم الراشد قد كان ضمن أدبيات المؤسسات المالية الدولية.

وقد جاء مفهوم الحكم الراشد كمفهوم معاصر صاغته المؤسسات الدولية في العقد الأخير من القرن العشرين، كفكرة مبتكرة لتسيير أمور البشر بشكل يضمن لهم حياة كريمة على المستويين الاقتصادي و السياسي، بل والمستوى الاجتماعي ، و تتمثل أهم العوامل الداخلية التي ساهمت في التبني الواسع

لسياسات الحكم الراشد، في أزمات الشرعية المتزايدة : التي واجهت عددا من النظم في العالم النامي في العقدين الأخيرين من القرن العشرين ، لتطرح بذلك مبادئ الحكم الراشد كدليل حكومات الدول النامية لتجاوز أزمات الشرعية، ومنه نجد أن الحكم الراشد فكرة و إصلاحا شاع استخدامها بشكل واسع مع بداية عقد التسعينات من قبل المنظمات الدولية كمنهجية لتحقيق التنمية المجتمعية في الدول النامية نتيجة لقصور الإدارات الحكومية (القطاع الحكومي) عن تحقيق ذلك لفعالية وكفاية.. (امينة مزراق ص22)

وفي هذا الإطار أعاد البنك الدولي إحياء مصطلح الحكم الراشد حيث ظهر بشكله المعاصر وتضمنينات إيديولوجية ومؤسسة جديدة ، فالمفهوم طرح كمقاربة تحمل البعد السياسي و المؤسسي لاستراتيجيات التنمية و سياسات التعديل الهيكلي ، وذلك من خلال اعتبار أن الصعوبات التي تواجه مسألة التنمية في العالم الثالث يمكن إرجاعها بالأساس إلى أزمة الحكم. *crise de gouvernance*.⁽¹⁾ رضوان بروسي ، ص 122)

من هنا نجد أن المؤسسات الدولية قد طورت مفهوم الحكم الراشد وطرحه كمقاربة إصلاحية تتضمن جملة آليات من شأن التزام الدول النامية للخروج من أزمة الحكم التي تعيشها. وقد تطورت مقاربة الحكم الراشد بناء على إصدارات و تقارير المنظمات الدولية حيث عرفت في كل مرة إضافات جديدة لمضمون الحكم الراشد.

حيث نجد أن مضمون الحكم الراشد كان يقتصر ويركز في بداية طرحه " نهاية الثمانينات " على الجوانب والأبعاد " الاقتصادية و التقنية والإدارية" وهو ما تترجم في تقارير صندوق النقد الدولي ممثلة في :

1. الإطار القانوني للتنمية.

2. أداء القطاع العام.

3. فعالية إدارة للموارد العامة.

4. إصلاح الخدمة المدنية .

5. مشاركة القطاع الخاص.

لكن في حقبة "التسعينات " أصبح يشمل " الأبعاد الاجتماعية" للمفهوم (منظمة المن و التعاون في أوروبا (OSCE) من خلال :

1. بناء وتعزيز المؤسسات الديمقراطية .

2. دور القوى الاجتماعية في الحياة العامة.

3. تشجيع المجتمع المدني.

4. نشر قيم التسامح وقبول التنوع والاختلاف.

وقد تجسدت هذه الأبعاد السياسية لمفهوم "الحكم الراشد من خلال المبادئ التي طرحتها(منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE وذلك من خلال التركيز على:

– المشاركة الشعبية .

– مساءلة ومحاسبة القيادة السياسية داخليا وخارجيا.

– استقلال وسائل الإعلام.

– النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد.

– احترام حقوق الإنسان.

– دولة القانون .

ففي عام " 1999 " بدأ بعض خبراء البنك الدولي " دنيال كوفمان *Daniel*

Kaufmann " ، " آرت كراي *Art Kraay* " ، " بابلو زوادو باتون *Pablo Zoido*

"obaton" ، محاولة جادة لوضع مؤشرات محددة لمفهوم الحكم الراشد ، ثم تطويرها خلال عامي " 2000 – 2002" وقد تم تصنيف هذه المؤشرات في ست فئات تتعلق كل فئتين ببعد من الأبعاد الثلاثة التالية التي حددها البنك الدولي لمفهوم الحكم الراشد:

- أ) المشاركة السياسية
 - ب) الاستقرار السياسي
 - ج) الكفاءة الحكومية
 - د) الكفاءة التنظيمية
 - هـ) حكم القانون
 - و) مكافحة الفساد
- فئتان تتعلقان باختيار ومراقبة و تغيير الحكومات.
- فئتان تتعلقان بمدى قدرة الحكومات على رسم و تنفيذ السياسات
- فئتان تتعلقان بمدى احترام الدولة و المواطنين
- للمؤسسات التي تحكم تعاملاتهم الاقتصادية و الاجتماعية.

- الحكم الراشد كمقاربة للتنمية:

الملاحظة التاريخية تبين فشل النماذج التنموية المعتمدة في تاريخ الدول النامية سواءً الذاتية أو المفروضة من طرف المؤسسات الدولية.

لذلك بدأ البنك الدولي يقدم اجتهادات ابتداءً من 1989 حول التنمية خاصة بعد سقوط نموذج التنمية الاشتراكي وتراجع الطرح الكينزي القائل بدولة الرفاه.

ومقاربة الحكم تركز على العوامل المؤسسية والسياسية كشروط للتنمية وللمساعدات، وما هو مهم في هذه المقاربة هو نفي "حياد المسألة الاقتصادية"، وإعادة ربطها بالعامل السياسي أي أنها أعادت ترتيب "العلاقات السياسية التي دافعت عليها نظرية التحديث، (تنمية اقتصادية - نظام ديمقراطي) (نظام ديمقراطي - النمو الاقتصادي).

مقاربة الحكم تعيد النظر في الأطر التقليدية لصنع القرار من خلال اشتراك القطاع الخاص، المجتمع المدني، المؤسسات السياسية الرسمية، وكذا إعادة النظر في الفواعل المنخرطة في إدارة الفعل العمومي. واستناداً إلى أدبيات إدارة الأعمال قدمت وكالات التنمية الدولية "تصوراً حول الحكم الراشد"، ومؤشرات قياسية لجودة الحكم تركز أساساً على التراث الليبرالي.

هذه المقاربة تثير العديد من الإشكاليات:

1. إشكالية المعيارية (تعميم نموذج التنمية الغربي).
2. إشكاليات الملائمة للمناطق الأخرى (المناطق السياسية غير الغربية).
3. إشكالية تعريف الحكم والحكم الراشد ومؤشرات قياس نوعية الحكم.

هل يمكن أن نحل معضلة التنمية والتسلط عن طريق النظريات؟

كيف يمكن تحقيق التنمية؟

للإجابة على هذه الأسئلة قدمت عدة مقاربات:

- مقاربة الديمقراطية.
- السياسات الاقتصادية الكلية.
- مقاربة الحكم وهو الخيار "الأصعب والأكثر غموضاً".

والسؤال الآخر هو هل يمكن للمجتمع الأكاديمي أن يقبل هذا التبسيط في إستراتيجية التنمية المقدمة من طرف المؤسسات الدولية؟ وهذا ما احتاج الى مجهود مسحي للإجابة عليه:

بعد ثورات التحرر الوطني التي امتدت عشرات السنين ضد الاستعمار، و انتهت بسقوط الاستعمار القديم وحصول المستعمرات على الاستقلال ، برزت مرحلة جديدة في تاريخ دول العالم الثالث ، و هي مرحلة بناء الدولة الوطنية الحديثة ، فقد أدت نهاية الحقبة الاستعمارية في العالم الثالث (إفريقيا) إلى ظهور ما يسمى بدولة ما بعد الاستعمار. *poste colonial state*.

وقد كانت "الدولة الوطنية " مصطلحا مشروعا في حد ذاتها ، لأنها بديل الدولة الاستعمارية، ومن أجل بناء هذه الدولة قدمت المجتمعات العالم الثالثة آلاف من الشهداء ومن التضحيات الجسام التي لا تكاد تقدر ، من هنا فقد كان مطلبنا وطنيا أكيدا أن يحكم الوطنيون بلدانهم ، ولهذا اكتسبت هذه الدولة " مشروعية تاريخية وسياسية" مؤكدة . إذ شكلت أمل كبيرا لكل القوى السياسية على اختلاف هوياتها و أطروحاتها الفكرية وفي مقابل ذلك كان من الضروري تجديد آلياتها و مضامينها، ويمكن أن نلاحظ في هذا السياق أن الدولة الوطنية تحولت تدريجيا إلى نوع من الاحتكار السياسي والاقتصادي ، ذلك أن الفئات التي سيطرت على أنواع الاحتكار للسلطة و الثروة ، و أن تستبعد فئات أخرى مستقلة و معارضة في الآن نفسه ، ولم تحرص على تشريكها في "الحكم " ، فكانت النتيجة أن أدت هذه الروح الملكية و الاستفرادية التي تعمق مستويات الإقصاء السياسي و بخاصة الإقصاء الاقتصادي و الاجتماعي، و إلى عدم توسيع دائرة المشاركة السياسية و المساهمة في صنع القرار وفي عملية تحديث المجتمع.*

من هنا فإن ملامح " الدولة السلطوية " *authoritarian state* وما انجر عنها من قمع و عسكرة للحياة السياسية قد شكلت اللغة المشتركة لجميع الأنظمة السياسية العالم ثالثة في فترة ما بعد الاستعمار.

-(*) - في هذا الجزء استعنا كثيرا بكتاب Xavier santisso الذي قدم فيه مجموعة مقالات قوية حول مضامين الحكم الجديدة، وقد قمنا بتطوير هذه الأفكار رفقة الباحثة أمينة

و لهذا تولد تدريجيا هذا الانغلاق الكبير على الذات و عدم القدرة على التجديد الاجتماعي و السياسي للمجتمع و آليات عمله ، ويمكن أن تعتبر أزمات التنمية الراهنة امتداد لكل هذه التراكمات من الأخطاء و الإخفاقات التي ولدت شرخا بائنا بين الحاكم و المحكوم من جهة ، و بين السلطة و المجتمع من جهة أخرى، و بغض النظر إذا كان الإخفاق كليا أو جزئيا فإنه لا سبيل إلى أن ننكر أن الصيغة الحالية من الدولة الوطنية لم تعد قادرة على الاستمرار غلا باللجوء إلى قدر مرتفع من العنف و القمع و الاستبعاد و الإقصاء ، فقد ولدت الدولة الوطنية في دول العالم الثالث ضعيفة و تحمل معها محدودية شرعيتها.

وقد شكلت هذه الحقائق المستعرضة أعلاه المرحلة الأولى من عمر الدولة الوطنية، و هي المرحلة التي يجمع أغلب الباحثين و المفكرين في هذا المجال أنها مرحلة قد ولت، و بالتالي أصبحت هناك حاجة ملحة إلى إعادة بناء الدولة الوطنية في العالم الثالث من جديد ، من خلال تغيير النخب و آليات العمل و المضامين و الممارسات السياسية و الاجتماعية ، و هو ما يعني بطبيعته الحالية أن دول العالم الثالث بحاجة ماسة إلى عقد سياسي و اجتماعي جديد ينظم علاقة الدولة بالمجتمع.و يؤكد على حق المشاركة الواسعة و الحد من الأساليب السياسية المشخصة و الفردانية و المزاجية في تسير الحكم، و تضاف إلى كل هذا بطبيعة الحال الحاجة الماسة إلى مزيد من الشفافية في مجال تسير المال العام و توزيع الثروات وإنجاز الخيارات التنموية، كما يقتضي كل هذا الحد من مستويات الفساد في معناه العام الذي لا يضر فقط بالبنية الأخلاقية والسلوكية العامة في البلاد و إنما الذي يمس الأداء الاقتصادي أيضا و بصفة خاصة ، أين يصبح النهب قاعدة عامة أكثر سموا من سمو القانون ذاته.

و في هذا السياق تبرز لنا البرامج و المشاريع الدولية الموجهة للدول العالم الثالثية و الهادفة إلى مكافحة الفساد و تحقيق التنمية، و هي المشاريع التي ظهرت في إطار سياق تاريخي تطوري بدءا ب:

(1) برامج الإصلاح الهيكلي (المشروطة الاقتصادية) وهو ما سنتناوله بالتفصيل في المطلي الثاني من هذا المبحث ، إضافة إلى :

(2) برنامج التحول الديمقراطي (المشروطية الديمقراطية).

(3) برنامج الحكم الراشد (المشروطية السياسية).

وهي البرامج و المشاريع التي سنتناولها بالتفصيل في مضمونها و في انعكاساتها على التنمية في دول العالم الثالث في المباحث القادمة من هذا الفصل.

أولاً: واقع الحكم في دولة ما بعد الاستعمار وانعكاساته على التنمية

لقد ورثت دولة ما بعد الاستعمار في العالم الثالث العديد من التحديات و المشكلات، تحدي سياسي يتمثل في مشكلة "بناء الدولة" وتحدي اقتصادي يتمثل في بناء "الاقتصاد الوطني" وهذا ما يتعلق بعدم وجود قواعد مرسخة لممارسة و انتقال السلطة ، و عدم وجود استقرار على مستوى المؤسسات السياسية ن الأمر الذي جعل الانقلابات العسكرية السمة المميزة لأنظمة السياسية في دول العالم الثالث، هذا فضلاً عن عدم سيطرة الدولة على العديد من الأقاليم بسبب الصراعات الداخلية وهذا ما كان له كبير الأثر على الجانب التنموي، حيث انتشر الفقر و الأمية و تدني مؤشرات التنمية البشرية بشكل عام ، إضافة إلى عدم وجود قواعد اقتصادية حقيقية على مستوى القطاعات المهمة مثل الزراعة و الصناعة.

و إجمالاً يمكن تقسيم التحديات التي عانت منها دولة ما بعد الاستعمار في دول العالم الثالث، و خاصة منها الدول الإفريقية ، إلى قسمين:

(1) تحديات سياسية متعلقة أساساً ببناء الدولة ، وهو ما يترجم أزمة الحكم التي تعيشها هذه الدول منذ استقلالها .

(2) تحديات اقتصادية متعلقة ببناء الاقتصاد الوطني ، و هو ما انعكس في أزمة المديونية التي تعيشها هذه الدول بعد سنوات قليلة من استقلالها ، و هو ما فتح الباب لسياسات المشروطية التي أصبحت بها تتعامل المؤسسات الدولية و الدول النامية ، بدءاً بسياسيات عادة الهيكلة ، ثم المشروطية الديمقراطية، و وصولاً إلى المشروطية السياسية في إطار ما يعرف بالحك الراشد.

أولاً-1:- التحديات السياسية المتعلقة ببناء الدولة (أزمة الحكم):

أدت نهاية الحقبة الاستعمارية في دول العالم الثالث إلى ظهور مفهوم " الدولة الحديثة " أو ما يسمى بدولة ما بعد الاستعمار post colonial state وقد اعتمدت أغلب دول العالم الثالث حديثة الاستقلال في هذه الفترة نظام " الحزب الواحد " كنمط و آلية لبناء الدولة ، حيث نجد أن غالبية التنظيمات و الأحزاب التي ناضلت ضد الاستعمار في العالم الثالث عموما في الدول الإفريقية خصوصا ، قد تحولت إلى نظام الحزب الواحد ، وأخذت توسع قواعدها من خلال استقطاب جميع شرائح المجتمع كخطوة أساسية في بناء الوحدة الوطنية ، التي نجحت هذه الأحزاب في بلورتها أثناء مرحلة النضال ، حيث ربطت القيادات الوطنية في دول العالم الثالث بين ظاهرة الحزب و الدور الطليعي التي قامت به قبل و أثناء الاستقلال ، وهذا ما يمكنها من النجاح في استكمال المسار المتعلق بتحقيق التنمية بكافة أبعادها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

وعن الأمثلة التي توضح مثل هذا النوع من الأحزاب السياسية على المستوى الإفريقي، نذكر : تونس التي اعتمدت على نظام الحزب الواحد و ذلك منذ استقلالها ، كأول دولة إفريقية 1956 ، و تبعها في ذلك غانا في عام 1957 كأول دولة في دول جنوب الصحراء تتبنى هذا النظام ، حتى قامت الدول الإفريقية الواحدة تلوى الأخرى باختيار هذا النظام و التمسك به أو بشكل من أشكاله ، و لهذا الصدد يمكن إحصاء 35 دولة إفريقية من بين 49 دولة مستقلة عام 1976 تتبنى نظام الحزب الواحد ، وهي في الدول التي أقرت بالتعددية الحزبية مثل : نيجيريا ، زامبيا ، رواندا ، الغرب ، فإن النظام السمي كان يتجه دائما نحو حزب المعارضة وإبقاء الحزب الموالي لنظام كحزب أوحده أو أساسي. (رضوان بروسي، ص 17، ص 18)

كما نجد أن عديد الدول النامية التي حصلت أغلبها على استقلالها السياسي في عقد الخمسينات و السنوات الأولى من عبد الستينات ، قد شهدت وفي السنوات الأولى من استقلالها ، قيام أنواع من التحالفات الوطنية التي ضمت غالبية القوى الاجتماعية التي ساهمت في النضال من أجل التحرر الوطني، و برزت فيها قيادات وطنية معارضة للاستعمار بالرغم من تنافر مصالحها على أرض

الواقع ، و كان بعضها عسكريا و بعضها مدنيا ، و قد لعبت مواريث العهد الاجتماعي و السياسي إبان الفترة الاستعمارية دورا كبيرا في إيجاد هذا التحالف. وفي هذا الإطار عملت النخب الحاكمة في دول العالم الثالث منذ الاستقلال على تطبيق مقاربات و استراتيجيات من شأنها إيجاد مخارج تمكن من بناء الدولة الوطنية و تحقيق التنمية، ففي العقود الثلاث الأولى من الاستقلال تم اعتماد " نظام الحزب الواحد " في أغلب هذه الدول كمدخل من شأنه تحقيق " الوحدة الوطنية " لأنه يتوافق مع الظروف التي كانت تعيشها الدولة العالم ثالثة والتي تشهد تنوعا على المستوى العرقي والقبلي، ومن ثم فإن من شأن اعتماد نظام حكم قائم على التعددية الحزبية " الاستثمار في هذا التنوع و تحويله إلى عامل للانقسامات التي تؤدي إلى تفكيك الدولة .

ونشير هنا إلى أن ظاهرة الأحادية الحزبية كنظام حكم ساد في غالبية الدول النامية غداة الاستقلال، قد ترافق مع سيطرة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية، حيث تجدها إما "منضبطة تماما " تحت القيادة الوطنية (العليا) أو متفرقة " تحت قيادة الجنرالات، و ذلك في حالات الخلافات المستترة أو الصريحة، والنتيجة أن حقيقة المؤسسة العسكرية في الدول النامية ليست كما تبدوا عليه ظاهريا ، فهي غير محصنة ضد الاتجاهات الداعية للاختلافات الجهوية والعرقية والطائفية ، ومع ذلك فقد كانت المؤسسة العسكرية هي الوريث الوحيد لمرحلة الوطنية الشعبوية التي سادت هذه الدول سنوات الخمسينات و الستينات و السبعينات ، كما أنها بقيت صاحبة الكلمة الأخيرة في مسألة تداول السلطة العليا، حيث لا تلعب الانتخابات و إلى يومنا هذا أي دور ذي قيمة في غالبية دول العالم الثالث. (امينة مزراق ص128)

وقد أثبتت دولة ما بعد الاستعمار أن نجاح الأحزاب الواحدة في حقبة الاستعمار لم يتحول إلى نجاح في بناء دولة الاستقلال في دول العالم الثالث، ففشل تجربة الحرب الواحد تظهر في العديد من الانقلابات العسكرية التي تشهدها معظم دول العالم الثالث ، حيث أدى تدخل الجيش إلى إلغاء وجود الأحزاب سواء كان ذلك حزبا واحدا أو أحزاب متعددة ، إضافة إلى ذلك اعتبر

العديد من الباحثين أن الدولة الحديثة ، لم تظهر كنسخة للنظام الاستعماري من حيث تسلطية النظام ذلك أن سيطرة نخبة معينة على الحكم وعدم الفصل بين الحاكم و الدولة ، أدى إلى شخصنة السلطة السياسية ، و انتشار الفساد المرتبط أساسا بالقادة و الطبقة الحاكمة ، كما أن هؤلاء كانوا " يمثلون غالبا مصالح دول أجنبية " في بلدانهم مبررين نظام الحزب الواحد و قمع المعارضة الشعبية، بالحفاظ على الاستقرار و تنمية الاقتصاد الوطني ، من هنا فإن الدولة التسلطية وما انجر عنها من قمع و عسكرة للحياة السياسية شكلت اللغة المشتركة لجميع الأنظمة السياسية للدول النامية في فترة ما بعد الاستعمار.^(رضوان بروسي ، ص 18)

حيث إن " ضعف مؤسسات الحكم" هي سمة محددة للدول النامية ، حيث أنها لم تقم بأعمالها بصورة جيدة بشكل خاص ، فكانت الدول عموما مركزية بصورة كبيرة وغير كفؤة وفي الوقت نفسه قامت بالتوسيع القيود على العاملين غير الحكوميين سواء كانوا أفرادا أو منظمات، كما قامت النخب الحاكمة في هذه الدول بإتباع سياسيات واستراتيجيات أضعفت مجتمعاتهم واقتصاديات دولهم، و هو ما أدى في كثير من الأحيان إلى انهيار بعض الدول تحت أعباء الركود الاقتصادي و الصراع السياسي.

وقد ذهب العديد من المحللين تحت هذه المبررات إلى تصنيف هذه الدولة ضمن الدول " الباتريمونيالية" وهي الدول التي تقوم على أنظمة حكم تشهد تداخل بين المجال العام و الخاص.

ومنه نجد أن دول العالم الثالث منذ استقلالها مع مطلع الستينات من القرن العشرين و إلى غاية نهاية الثمانينات منه ، قد شهدت قيام دول أهم ما ميزها تحدي سياسي كبير تترجم في أزمة الحكم تنوعت بين (غياب تقاليد دولية ، نخب حاكمة تعمل على حماية مصالح المستعمر بعد الاستقلال ، تسلط و سيطرة للمؤسسة العسكرية على الحياة السياسية)

حيث أن الأوضاع التي عرفتھا جولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا سنوات نهاية الثمانينات، و ما أفرزته من تحولات سياسية في نظمها عكس حدة الأزمة في اتجاهين: (امينة مزراق)

الاتجاه الأول: يتمثل في أزمة التسلط (التسلطية) autoritarisme حيث ارتبطت " بعامل ظرفي" تمثل في نهاية العالم ثنائي القطبية من جهة، و " عامل بنيوي" يتعلق بنفاذ الموارد السلطوية من جهة أخرى، حيث عجزت عن مواجهة المطالب السياسية المتزايدة ، وبالتالي عدم القدرة على الاستمرار في المنطق الذي كان يضمن شرعيتها ، وهو ما تزامن مع أزمة المديونية التي شهدتها اقتصاديات دول عالم الثالث في هذه الفترة .(وهو ما سنراه لاحقا).

الاتجاه الثاني: يتمثل في أزمة أطر التحليل ، حيث استدعى الأمر الدعوة إلى مراجعة منهجية تسمح بمعالجة وفهم التحديات الجديدة في دول العالم الثالث ، ذلك أن الأطر النظرية (القديمة) قد تأسست في سياق سياسي يتميز بالتسلطية ، و هذا ما حتم إعادة النظر في تلك المقاربات التي واجهت انتقادات عديدة تمحورت حول عدم قدرتها على تحليل التغير السياسي الحاصل في العالم الثالث ، مثل الانتقادات التي واجهتها مقاربة " النسبية الثقافية relativisme culturelle و المقاربة السياسية من الأسفل la politique par le bas لجون فرنسوا بيار، فقبل هذه الفترة أي نهاية الثمانينات و بداية التسعينات ، لم يكن زوال التسلطية كموضوع بحث في العالم الثالث، إلا في بعض الأبحاث التي تنتمي إلى المنظور التنموي، و حتى هذا الأخير كان يستند على رؤية سلمية و تدريجية للانتقال نحو الديمقراطية ، لكن حدوث الموجة الثالثة للديمقراطية التي مست معظم دول العالم الثالث ، و وضع كل مدارس التحليل التي اهتمت بدراسة فترة ما بعد الاستعمار ما بين (1960 – 1989) محل تساؤل.

و قد تزامن هذا الوضع الداخلي الذي شهدته الدول النامية غداة استقلالها ، مع وضع دولي (خارجي) أهم ما ميزه جملة الأحداث المتتالية التي شهدھا في فترة نهاية الخمسينات وبداية التسعينات ، نهاية القرن العشرين)، و هي الأحداث التي اكتست أهمية كبرى ، لما لها من تداعيات سواء على صعيد

الدولة الوطنية ، و على الصعيد الدولي، وقد تمثلت أهم هذه الأحداث في التراجع السياسي و الاقتصادي الذي أصاب الاتحاد السوفيتي رغم سياسة الانفتاح (clasnost) وسياسة إعادة البناء (perestroika) التي تبناها غورباتشوف حال اعتلائه سدة الحكم عام 1988 ، هذا التراجع أدى إلى تفكك الاتحاد السوفيتي والإعلان عن انتهائه عام 1991، وفي نفس الاتجاه انهارت الأنظمة الاشتراكية في أوروبا الشرقية، وهذا ما أبرز إلى السطح هشاشة هذا النظام (الاشتراكي ، الحزب الواحد) الذي أخذت به دول العالم بدورها بعد استقلالها ، وهي الأنظمة التي غالبيتها مع انتهاء حقبة الصراع الدولي بين المعسكرين الشرقي (الاتحاد السوفيتي) و الغربي (الولايات المتحدة الأمريكية) ، و إن تلك الأحداث شكلت العلامات الدالة عن نهاية الحرب الباردة ، ونقطة تحول بارزة من ثلاث أوجه:

(1) نهاية الهيكلية العالمية ذات القطبين التي مثلت أساسات النظام الدولي منذ الأربعينيات من القرن العشرين .

(2) التغيرات المهمة التي حدثت على مستوى الدولة الوطنية ، حيث عانت الدولة الاشتراكية السابقة من آثار المرحلة الانتقالية التي مرت بها من الانهيار الاقتصادي التي تفككها ، وهذا ما حدث بالاتحاد السوفيتي ، تشيكوسلوفاكيا ، و يوغسلافيا ، وهو ما أدى بدول العالم الثالث إلى إعادة التفكير في مصالحها الوطنية ، وهي أمام تحدي جديد حيث أنها كان دول زبونة للقوى العظمى.

(3) التفكير في الأدوار الجديدة للمنظمات الدولية.

ومن ثم فإن الصراع حسم في الأخير لصالح المنطق الليبرالي، وبالتالي بداية تشكل النظام العالمي الجديد بزعامة و تفرد و نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أبرز خصائص هذا النظام الجديد هو السعي لنشر الديمقراطية الليبرالية سياسيا، والرأسمالية ونظام السوق اقتصاديا .

وجملة التغيرات هذه التي شهدتها البنية الدولية نهاية الثمانينات ، لم تكن الدول العلام الثالث بمعزل عنها ، حيث فرض عليها تبني سياسيات إصلاح و تحول أنظمة الحزب الواحد (الاشتراكية) إلى أنظمة تعددية (ديمقراطية).

فقد فرض ظهور ظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، تصاعد تيارات فكرية ونظرية تدعوا إلى تكييف الأبحاث مع هذا الواقع المتغير بتسارع كبير نحو ظاهرة تصاعد وتيرة التبادل العالمي والتفاعل عبر القومي، وهو ما فرض على دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا وفي باقي الدول النامية الأخرى، ضغوطا جديدة تتطلب استجابات إستراتيجية وإجراءات دولية مغايرة لظروف الحرب الباردة التي ظهرت فيها هذه الدول، وقد تجلّى ذلك في العديد من الأحداث السياسية التي طفت إلى السطح أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، أدت إلى إلغاء إيديولوجيات معينة أو على الأقل تراجعها بعد فترة انتعاش، في المقابل كرست نجاح إيديولوجيات معينة ثم التعامل معها في بعض الدوائر الفكرية على أنها مسلمات تاريخية وقد تجسد هذا على أرض الواقع في انتصار نمط حكم معين "الديمقراطية الليبرالية" والضغط المتزايد في اتجاه تبني هذا النموذج ضمن موجات الانتقال الديمقراطي التي شهدتها دول ما بعد الاستعمار في هذه الفترة، كل ذلك تزامن مع الإعلان عن فشل كل السياسات التنموية التي تبنتها تلك الدول، الأمر الذي أدى إلى تعرضها إلى ضغوط داخلية رافضة للنظام النيوباتيريونيالي.

اولا -2-1: التحديات الاقتصادية المتعلقة ببناء الاقتصاد الوطني (أزمة المديونية):

على الرغم من الاختلاف الكبير بين الدول النامية من حيث الثقافات ، الموقع الجغرافي ، الموارد الطبيعية ، إلى أنها تشترك جميعا في مشكلة اقتصادية عامة وهي التنمية ، و التي أرجع عديد الباحثين سببها في البداية إلى مشكلة الفقر، وباعتباره مشكلة اقتصادية عامة اشتركت فيها غالبية الدول النامية غداة استقلالها ، حيث عمل المستعمر على تكريس هذه الظاهرة في المجتمعات النامية بغرض إحكام سيطرته عليها و بغرض إبقاء هذه الدول دولا تابعة له اقتصاديا حتى بعد نيلها لاستقلالها، وهي المشكلة التي بقيت تواجهها اقتصاديات دولة ما بعد الاستعمار، حيث أن الكثير من الدول النامية في تلك الفترة كان لا يكفي بيع كافة منتجاتها لسد حاجاتها الأساسية وقد كان هدف الدول النامية من الاقتراض

هو بناء اقتصاديات وطنية قوية تستطيع الوفاء بديونها على المؤسسات المالية الدولية. (امينة مزراق)

و قد كان هدف الدول النامية من الاقتراض هو بناء اقتصاديات وطنية قوية تستطيع الوفاء بديونها إلى المؤسسات المالية الدولية إلى أنها فشلت في بناء هذا الاقتصاد، وعجزت عن تسديد ديونها لتقع بذلك في أزمة المديونية.

من هذا المنطلق شكلت مواضيع الدولة و التنمية أهم الاهتمامات البحثية في فترة الستينات و السبعينات ، حيث تركزت النقاشات أساسا حول الأصول الخارجية للدولة وعمليات تأسيس الدولة من واقعها وتاريخها أو ما يعرف بمفهوم "توطيد الدولة" indigenization state، إضافة إلى ذلك ارتبطت النقاشات حول التنمية و التخلف بدراسة الهيمنة الخارجية و مدى قدرة النخبة الاستراتيجية المعتمدة على تحرير الإقتصاد و التنمية ، فبات ينظر إلى الدولة على أنها الفاعل الرئيسي لتحقيق التنمية و تقليص الفقر و اللحاق بالغرب الصناعي المتقدم.^(رضوان بروسى ، ص 57)

كانت الصورة العامة للاقتصاديات دول العالم الثالث في هذه الفترة أنها حمائية منغلقة على ذاتها و كان ذلك ناجما بصورة مباشرة عن ضعف مستوى الكفاءات الفنية والقاعدة المعرفية في الأجهزة الإدارية الحكومية التي لم تقم بدورها الحقيقي في الدراسة و البحث و الاتصال بالخبرات المتطورة و تعظيم النفعية بعيدا عن الإيديولوجية ، حيث كانت هذه السلطات مسئولة بشكل مباشر عن خضوع بلدانها لتأثير مفاهيم عن النظام الاقتصادي و التنمية أكثر مغالاة في دور الدولة ، و هي المفاهيم المتأثرة بالعقيدة الاشتراكية ذات التوجه السوفيتي.

ولم تنجح حكومات دول العالم الثالث في هذه الفترة في تغيير نمط المناخات الاقتصادية الرائجة منذ عهد الاستقلال في الستينات والسبعينات و التي أدت إلى تبني حكومات تلك العهود إستراتيجية للتنمية مرتكزة على إحلال الإنتاج المحلي محل الاستيراد، وتشجيع ذلك باطراد من خلال تكثيف جدران الحماية الجمركية والإدارية .

وقد ساد في هذه الفترة (الخمسينات والستينات والسبعينات) على مستوى دول العالم الثالث أننا بحاجة إلى تغيير اجتماعي وتنمية سياسية سريعة ، و من ثم تبني نظام ديمقراطي لم يكن ليساعد على تحقيق هذه التنمية ، وقد ساد شعار " فالنؤجل قضية الديمقراطية و تحقق تنمية سريعة ، وهو ما تحقق فعلا ، حيث حققت هذه الدول معدلات تنمية عالية في تلك الفترة لم يتحقق مثلها حتى الآن ، لكنها تراجعت في ظل غياب وجود مؤسسات تحافظ عليها. وهي المنجزات التي تم التفريط فيها بعد تبني سياسات التصنيع و خصخصة القطاع العام.

و على غرار دول أمريكا اللاتينية نجد أن غالبية الدول النامية خلال العقدين الأولين بعد الاستقلال (سنوات الستينات ، السبعينات) قد حققت معدلات مرتفعة نسبيا في مؤشرات النمو الاقتصادي والاجتماعي وذلك راجع لارتفاع نمو القطاع الصناعي وتوسع الخدمات الصعبة والتعليمية وارتفاع معدلات التوظيف وتوسيع الخدمات الصحية و التعليمية وارتفاع معدلات التوظيف و العمالة، وهي النتائج الايجابية التي بدورها لم يتم الحفاظ عليها سنوات الثمانينات وذلك بفعل انخفاض أسعار النفط والمواد الأولية في الأسواق العالمية ، وتفشي الفساد و سوء إدارة الموارد العالم ، كل ذلك أدى إلى تدهور الأداء الاقتصادي وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وانخفاض إيرادات الحكومات العالم ثالثة، التي لم يعد في وسعها الاستجابة لمطالب الجماهير الشعبية المتزايدة (أزمة الحكم) التي كانت تعيشها هذه الدول. (رضوان بروسي ، ص 86)

ولقد أدى تزايد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية لدول العالم الثالث الناتجة عن الظروف الاقتصادية العالمية وفشل نموذج قيادة الدولة للتنمية إلى إثارة التساؤلات بشأن الأسس التقليدية لشرعية النظم النامية، مما دفع هذه الحكومات إلى تعديل توجهاتها و البحث عن نماذج جديدة كمخرج من هذه الأزمات.

هذا الوضع فرض على الدول النامية الاقتراض من الخارج (المؤسسات المالية الدولية) وبالتالي تفاقم أعباء المديونية الخارجية مع عدم القدرة على السداد.

و طبيعي أن فشل المؤسسات الدولة في مواجهة مثل هذه المشاكل بحزم و فاعلية يترتب عليه المزيد من الإضعاف لدورها في الحكم و الاقتصاد ، ومن ثم يتيح مجالا أوسع للفاعلين من خارج الدولة للإدارة بدلهم في الشؤون الداخلية لهذه الدول و التي من بينها قضايا التنمية.

وهو الواقع الذي شهدته فعلا الدول النامية، حيث تفاقم مشكلة المديونية التي عانت منها هذه الدول بداية الثمانينات، والتي كانت نتاج لتراكم أقساط القروض وفوائدها المترتبة على هذه الدول دون القدرة على سدادها اتجاه المؤسسات المالية العالمية فمع تفاقم أزمة المديونية للدول النامية بدأت برامج البنك الدولي تتجه إلى ما عرف ببرامج التكيف الهيكلي (امينة مزراق)

وهذا ما أدى إلى خضوع هذه الدول و إلى إعادة جدولة ديونها من طرف المؤسسات المالية الدولية وبالتالي فرض شروط اقتصادية تستهدف ترشيد النفقات العمومية و تقليص دور الدولة في عملية التنمية وخصوصة المؤسسات العمومية و تقليص العمالة في إطار ما يسمى ببرامج التعديل الهيكلي ، وهي البرامج التي فرض على عديد الدول النامية تطبيقها مثل الجزائر سنوات التسعينات – الكونغو (1985، 1986، 1989) الغابون (1986) – الكاميرون 1988 حيث خضعت بدورها للشروط المفروضة من طرف مؤسسات بروتن وودز ومن ثم تطبيق برامج التصحيح الهيكلي (SAP). (رضوان بروسي ، ص87)

ومنه نخلص إلى أن تحدي بناء اقتصاد وطني قوي ، هو تحدي اشتركت فيه كل الدول النامية غداة استقلالها،

حيث قامت الدولة و كفاعل وحيد في إطار تبنيها لسياسية اقتصادية إستراتيجية، بقيادة عملية التنمية ، وهي السياسية التي تم بفضلها تحقق معدلات نمو لا بأس بها فترات الستينات و السبعينات إلا أن أزمة المديونية التي ظهرت مع بداية الثمانينات حالت دون كسب الدول النامية لهذا التحدي وهي المشكلة التي كانت سببا في تحريك فترة ديناميكية لتغيير السياسات الاقتصادية لهذه الدول ، حيث تم استبدال عدد كبير من الاقتصاديات التي تقودها الدولة باقتصاديات متعلقة بالسوق بصورة أكبر ، و الأمر هنا متعلق بعديد الدول في أمريكا اللاتينية و إفريقيا وبعض أجزاء آسيا، فحتى الدول التي كانت تسيطر فيها الدولة سيطرة كاملة على

الاقتصاد ، كان مدى التغيير بها واسعا، وقد أصبحت بذلك سياسة التطوير (الإصلاح) الاقتصادي لدفع عملية التنمية ، في هذه الفترة ، سياسة مركزية في الأجندات السياسية للدول النامية . (امينة مزراق)

إلا أن ما يلاحظ بعد تطبيق هذه السياسات (الإصلاح الهيكلي) من قبل غالبية الدول النامية ، أنها لم تؤدي إلى تفاقم هذه الأزمة الاقتصادية ، وتزايد معدلات الفقر كمظهر لزيادة تعقيد الواقع السوسيو اقتصادي في دول العالم الثالث، ومن ثم إغراقها أكثر في معضلة التنمية . (رضوان بروسي ، ص 87).

ثانيا : التنمية وسياسات إعادة الهيكلة:

تندرج سياسات إعادة الهيكلة ضمن الجيل الأول للمشروطية ، وهي المشروطية الاقتصادية التي ظهرت مع أواخر تسعينيات و بداية ثمانينات القرن العشرين، وهو الجيل الذي ركز على آليات "الإصلاح الاقتصادي " ، مدفوعا بما عانته دول العالم الثالث من أزمات اقتصادية منذ استقلالها ، حيث فشلت في بناء اقتصاديات وطنية قوية تتوافق وطموحات شعوبها في تحقيق التنمية، التي قادتها الدول وكفاعل وحيد في إطار تبني النهج الاشتراكي من طرف غالبية دول العالم الثالث ، كمسار للتنمية ، وهو المسار الذي فشل في تحقيق الهدف التنموي المنشود، وأدخل اقتصاديات هذه الدول في أزمة المديونية ، وهي الأزمة التي فسحت المجال للمؤسسات المالية الدولية لتقديم برامج الإصلاح الهيكلي ، كحل للخروج من هذه أزمة في ظل غياب حلول وطنية ، وقد كان مضمون الجيل الأول من المشروطية هو تبني برامج التكيف الهيكلي كشرط لتلقي المساعدات المالية من طرف المؤسسات المالية الدولية، ولأن تلك البرامج عكست اتجاهها لفرض الليبرالية الاقتصادية على دول العالم الثالث، فإنها لم تخل من البعد السياسي ، لأنها كانت تهدف إلى فرض النمط الغربي للتنمية على دول العالم الثالث، وفي مقدمتها الدول الأفريقية باعتبار اقتصادياتها من أضعف اقتصاديات الدول النامية وهي بذلك أكثرها اعتمادا على المساعدات الخارجية، ومن ثم كان ينظر إلى سياسات إعادة الهيكلة في هذه الفترة السبيل للخروج من أزمة المديونية وتحقيق التنمية.

ثانيا 1-:- مضمون سياسات إعادة الهيكلة (المشروطة الاقتصادية):

تقوم سياسات "إعادة الهيكلة " في ظل المشروطة الاقتصادية على فرضية أساسية مقاصدها أن " الخروج من معضلة التنمية يتطلب التحول إلى اقتصاد السوق وذلك بالتحول من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة وإطلاق آلية ، و أكثر من ذلك لابد من تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتحجيمه في الدور التقليدي للدولة فقط ". حيث تتمحور الأهداف الرئيسية لبرامج التصحيح الهيكلي في النقاط التالية:

- إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص وانسحاب الدولة تدريجيا من بعض النشاطات الاقتصادية وفسح المجال أمام المبادرات الخاصة عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص.

- التخفيف من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة دعمها للمنشآت الاقتصادية الخاسرة ، وتكريس مواردها لدعم قطاعات التعليم و البحث العلمي والصحة والاهتمام بالبنية الأساسية و المنشآت الاقتصادية ذات الأهمية الإستراتيجية.

- تطوير السوق المالية و تنشيطها وإدخال الحركية على رأس مال الشركات بقصد تطويرها وتنمية قدرتها الإنتاجية.

- خلق مناخ الاستثمار المناسب ، تشجيع الاستثمار المحلي لاجتذاب رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية.

ومنه نجد أن المشروطة الاقتصادية قد كانت أساسا لإقراض الدول النامية من قبل المنظمات الدولية المانحة و المتمثلة في " صندوق النقد الدولي – البنك العالمي" وهي التي تضمنت فرض عدد من الشروط تلخص في ، قيام هذه الدول (النامية) بحزمة من التغييرات الاقتصادية بالأساس (برامج الإصلاح الهيكلي) و السياسية في بعض الأحيان (المشروطة السياسية ، في سياق تاريخي متصل) ، في هيكلمها لتصبح أكثر رأسمالية اقتصاديا (وديمقراطية سياسيا في إطار المشروطة السياسية) أو ما عرف في ذلك الوقت ببرامج التكيف الهيكلي

structural Adjustment programs وفرضت هذه البرامج من قبل المنظمات الدولية الكبرى على الدول التي تعاني من صعوبات اقتصادية كتصاعد التضخم وتدني الناتج الإجمالي المحلي و الرغبة في الحصول على قروض أو مساعدات للتغلب على هذه الصعوبات وتحقيق التنمية وكان على هذه الدول القيام بنوعين من التغييرات:

(1) **تغييرات قصيرة الأجل :** وتعني بالتعامل مع الأبعاد المالية للأزمة الاقتصادية (أزمة المديونية) ، وكانت الحلول المطروحة في هذا المجال محاولة تقليص الإنفاق وتحرير التجارة وتبني استراتيجيات السوق و الخصخصة وتحفيز الإدخال والاستثمار الخاص.

(2) **تغييرات طويلة الأجل :** وكانت تتضمن إعادة هيكلة دور الدولة التوزيعي لصالح آليات السوق وتمكينها من تخصيص و توزيع الموارد، وهو ما أسفر عن تقلص دور قدرة الدولة بالفعل من جانب ، وكذا تداعي الجانب الاجتماعي في سياسات الدول النامية من جانب آخر.

وقد قامت غالبية دول العالم الثالث مع بداية ثمانينات القرن العشرين بتطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي مرغمة ، وذلك في سبيل الحصول على مزيد من المساعدات المالية، التي كانت تجد في المؤسسات المالية الدولية المصدر الوحيد لها. حيث قامت بإحداث تعديلات في هيكل ملكية وسائل الانتاج حيث طرحت بعض الشركات الحكومية والمؤسسات العامة في هذه الدول للبيع وهو ما تم فعلا في بعض الدول مثل (تونس ، الجزائر ، مصر، الأردن...إلخ). كما تم إصدار قوانين بإحداث الشركات القابضة والشركات التابعة لها وقوانين أخرى تنظم العلاقة بين المالك والمستأجر، وقوانين تنظم عمل سندات المشروعات الخاصة و المشروعات العامة . كما تم إحداث تعديلات جوهرية في أسلوب إدارة المشروعات العامة وبخاصة ما يتعلق منها بتحديد أسعار المنتجات (تحريرها ، وكذلك تحرير أسعار الصرف و توحيدها، و اعتماد مبدأ التمويل الذاتي ، وإنشاء صناديق وبنوك الاستثمار الوطنية وتفعيل نشاطها ، وإعادة تنظيم مجالس الإدارة و منح الإدارة مرونة و بخاصة في ما يتعلق بتحويل الملكية والدمج و التصفية، كما تم تحجيم

وظيفة الموازنة العامة كأداة للتوازن الاجتماعي من خلال برنامج انكماشى لإنفاق الاجتماعي ، وتقليص الدعم ، لإطلاق العوامل الاقتصادية وحدها في بلوغ التوازن من ناحية ولمكافحة التضخم من ناحية أخرى ، كما تم رفع القيود الجمركية عن الواردات والسماح باستيراد السلع المحظورة كليا جزئيا وذلك من خلال إلغاء سياسات الحماية تدريجيا.

ثانيا-2:-انعكاسات سياسات الإصلاح الهيكلي على التنمية في دول العالم

الثالث:

من الواضح أن دول كثيرة من العالم واتجهت بدرجات متزايدة نحو الإصلاح الاقتصاد عن طريق التغيير الهيكلي ، وذلك بتبني سياسات جديدة ومؤسسات أكثر قدرة على التنفيذ والإشراف ، وقد استهدف هذا الإصلاح وذلك بناء اقتصاد مستقر بما في ذلك إدارة النظام النقدي والمالي والضرائبي على أسس مستقرة ، فخلال الثمانينات ، عندما كانت الأزمة الاقتصادية في ذروتها ، كانت معدلات الناتج التاريخي المحلي العام في أجزاء كثيرة من الدول النامية راكدة أو متراجعة ، وكان هذا العقد مدمرا لاقتصاديات هذه الدول ، وخصوصا لدول إفريقيا و أمريكا اللاتينية التي أنتجت بمعدل نمو سنوي قد ب 1.6 و 1.8 لكل منها على التوالي، حيث لم تشهد تطورا اقتصاديا، ومنه أصبحت عملية تنشيط تنمية أمرا في غاية التعقيد ، وفي هذا الإطار اقترح مجموعة كبيرة من خبراء المؤسسات المالية الدولية قائمة من الإجراءات التي يجب على الدول النامية اتخاذها و التي من شأنها جعل اقتصاديات هاته الدول أكثر استقرارا، وهو ما جسده برامج الإصلاح الهيكلي. (امينة مزراق)

ولكن ما يلاحظ أنه بنهاية هذا العقد (عقد الثمانينات) بدأ خبراء التنمية يناقشون أن برامج التصحيح الهيكلي لم تكن كافية لإنتاج اقتصاد سوق ديناميكي ، وفي الوقت نفسه بدأ المختصون بالتنمية الاقتصادية وهم الذين أظهروا تحيزا قويا ضد الدولة في مشروعاتهم الإصلاحية في الثمانينات يناقشون الحاجة إلى الدولة قادرة على إدارة السياسات الاقتصادية الكبيرة وتنفيذ سلسلة من الأنشطة الرئيسية سواء على مستوى السوق (تحقيق التنمية) أو على مستوى

السلطة (دولة المؤسسات) وهي عبارة كانت تتكرر في كثير من الممارسات التنموية في الستينات و السبعينات ، عادت للظهور كعنصر أساسي في عملية التنمية في التسعينات.

وعلى الرغم من أداء النمو الضعيف (خلال الثمانينات) ، أصبحت الدول النامية أكثر اندمجا في الاقتصاد العالمي خلال التسعينات وبشكل إجمالي ، نمت التجارة بمعدلات أعلى من الدخل القومي في هذه الدول، ففي سنة 1990 ، كانت الدول النامية مسئولة عن 23% من التجارة العالمية في البضائع والخدمات ، وفي سنة 1997 كانت مسئولة عن 29% ، وبنهاية 1999 انضمت 110 دولة من الدول النامية إلى منظمة التجارة الدولية WTO ، وزاد الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول ذات الدخل المتدني بعامل 10 فيما بين 1990 – 1997 ، وبالنسبة للدول النامية ذات الدخل المتوسط كانت الزيادة خمس مرات ونصف ، وزاد تدفق رأس المال الخاص الصافي من أقل من 43 مليون دولار إلى ما يقرب من 299 بليون دولار في الدول ذات الدخل المتدني والدخل المتوسط في نفس الفترة ، العالمية والتجارة ، وبينما كان معظمها متأثرا دائما بالتكاليف والتي غالبا ما تكون جذرية في أسعار المواد الأولية، أشارت أزمة البيزو المكسيكي سنة 1997 إلى المدى الذي تستطيع فيه تدفقات المال السريعة أن تدمر اقتصاد وطنيا بني ليلة وضحاها.

فقد كان لتطبيق برامج " التصحيح الهيكلي " ، وعلى نطاق واسع من الدول النامية ، تداعيات خطيرة على الجانب الاجتماعي بزيادة معدلات الفقر وتدني القدرة الشرائية بسبب تراجع الدولة عن دورها التقليدي ، إضافة إلى عدم تمكن وصفا التعديل الهيكلي من تحقيق نتائج إيجابية ، وهذا الوضع أبرز هشاشة هذه الأنظمة والقواعد الاقتصادية التي تقوم عليها.

فلقد أظهرت تجربة " الخصخصة " و الطرق التي جرى بها بيع ممتلكات الدولة، أن فقدت هذه الأخيرة الكثير من مواردها المالية، ولحقت الأضرار بمصالح أوسع لطبقات الشعب وفئاته التي أصبحت معدلات إنفاقها أعلى بما يقاس مما كان عليه أمرها حين كانت الدولة تشرف على قطاعات الاقتصاد والإنتاج و الخدمات العامة، وتستثمر و تحمي القدرة الشرائية للمواطنين من خلال دعم

أسعار المواد الأساسية لاستهلاك الشعبي ، ولم تفضي هذه السياسات إلى اقتصاد منتج ونشط بقدر ما قادت إلى نهاية التنمية و تعاظم التهميش الاجتماعي ، وإذا كان انتصار نموذج " اقتصاد السوق " الليبرالي من متغيرات المشهد العالمي الكبرى ، إلا أنه الواقع أثبت أنه يصلح لدول العالم الثالث ، حيث صار انكفاء الدولة وانسحابها الكامل من الميدان الاقتصادي ، على حساب حقوق المجتمع. (امينة مزراق)

ولعنا هنا نختزل أسباب فشل تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي في أن عديد الدول النامية قد تحولت إلى سياسات اقتصادية متحررة ، وبصورة خاصة أسواق مالية مفتوحة تماما ، قبل أن تعد نفسها هيكليا (أي عن طريق السياسات الواجبة الإلتباع والمؤسسات المسؤولة عن التنظيم والإشراف) لمواجهة آثار التحرر المالي والاقتصادي على المستوى الدولي، حيث قامت عديد الدول بخصخصة شركات القطاع العام والمرافق العامة قبل أن تضع اللوائح المنظمة وتتأكد من كفاءة الجهة المشرفة على الشركات الخاصة التي تتولى إدارة مرافق عامة، كما قامت دول أخرى بتعزيز افتراض البنوك والشركات الخاصة فيها من الخارج قبل أن تتيقن من توافر متطلبات السلوك السليم من جانب هذه البنوك والشركات بما في ذلك الحدود على نسبة الاقتراض لرأس المال، والقيود على إقراض البنوك للشركات المرتبطة بها ، كذلك حررت دول سوق العمالة فيها قبل أن تضع شبكة خاصة للضمان الاجتماعي ، وباختصار فإن دولا كثيرة تحررت اقتصاديا في مجالات متعددة ومازال أمامها مع ذلك تبني إطارا تنظيميا ومؤسسيا سليما اقتصادياتها.

وكانت النتيجة ظهور مفهوم جديد للمشروطية ، وهي المشروطية ذات الطابع السياسي هذه المرة ، وذلك بشقيها:

- المشروطية الديمقراطية .
 - المشروطية السياسية في إطار الحكم الرشيد.
- وهو ما سنراه بالتفصيل في المبحث الثاني من هذا الفصل

ثالثا: الحكم و التنمية في العالم الثالث في ظل المشروطية السياسية.

لقد أدى فشل برامج التعديل الهيكلي إلى طرح وصفة جديدة من طرف البنك الدولي ، وهي الوصفة التي انطلقت من افتراض مفاده أن الأزمة في إفريقيا هي "أزمة حكم" بالأساس وليست أزمة بناء اقتصاديات وطنية، على خلفية أنه تم تقديم مساعدات مالية لهذه الدول إلا أنها أساءت استخدامها وفشلت في تحقيق الهدف التنموي، وهذا ما استدعى طرح بدائل جديدة تعني هذه المرة بالجوانب السياسية والمؤسسية كمقاربة التنمية في الدول العالم الثالث، وهو ما يجسد في الجيل الثاني (المشروطية الديمقراطية) و الجيل الثالث للمشروطية (المشروطية السياسية في إطار الحكم الراشد).

وقد ساد الجيل الثاني للمشروطية (المشروطية السياسية) مع بداية التسعينات ، لبديل عن الجيل الأول (المشروطية الاقتصادية) التي أثبتت فشلها على الواقع، حيث بدأت المؤسسات المالية الدولية والدول المانحة الأوروبية والأمريكية ، بممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية على الدول النامية، لإقامة نظام ديمقراطي مدني يستمد شرعيته من إجراء انتخابات تنافسية متعددة الأحزاب، وكانت وسيلة للوصول إلى هذا الهدف هي التهديد بإيقاف المعونات و التسهيلات المالية، أو إيقافها فعلا بهدف فرض نوع من العزلة و الحصار على النظم التي تتبع النهج الديمقراطي لإجبارها على السير في طريق التحول الديمقراطي ، وهو ما أصبح يعرف بالمشروطية السياسية. *Political conditonality*.

ثالثا-1 : التنمية في ظل المشروطية الديمقراطية:

مضمون سياسات المشروطية الديمقراطية:

بعد تأكد فشل برامج الإصلاح الهيكلي التي كانت تندرج ضمن الجيل الأول للمشروطية (المتمثلة في سياسات المشروطية الاقتصادية)، و ما ألحقته تطبيق هذه السياسات الاقتصادية من تبعات على الدول النامية، تمثلت أساسا في ارتفاع معدلات الفقر و البطالة في ظل تزايد مطالب مجتمعاتها بحقوقها في التنمية

وهو ما تزامن مع تزايد الضغوطات المؤسسات المالية الدولية في ظل عجز هذه الدول عن تسديد ديونها المتراكمة، من هنا تم طرح برامج التحول الديمقراطي التي أصبحت الدول النامية ملزمة بتطبيقها للخروج من هذا الوضع. وهو ما تزامن مع هيمنة الإيديولوجية الليبرالية الديمقراطية، وبعد فشل البرامج التنموية (برامج الإصلاح الهيكلي) في العديد من الدول النامية ، ما حفز على طرح العديد من الإشكالات حول علاقة الديمقراطية والتنمية ، حيث اعتبرت الديمقراطية أهم متطلب لترسيخ نجاح العملية التنموية ولقد أكدت العديد من الدراسات أن أهمية إرساء الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان كانت كعوامل وشروط ضرورية لزيادة الاستثمارات، إذ أن تلك المبادئ تعتبر ضمانة أساسية لشركات الأعمال لتعمل في جو من الاستقرار و محاربة الفساد ، وشفافية المعاملات الاقتصادية وهذا ما يدخل ضمن الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية. (امينة مزراق).

وفي هذا الإطار قام الجيل الثاني للمشروطية السياسية على المفهوم الواحد للديمقراطية، حيث اعتبر المفهوم المسير من قبل المؤسسات المالية والمنظمات الدولية وهي الإيديولوجيات العالمية والمنظمات غير الحكومية، من هنا توجهت عدد الدول النامية مع مطلع التسعينات وعلى أعقاب فشل برامج الإصلاح الهيكلي، بتبني برامج التحول الديمقراطي. وهي البرامج التي تم طرحها من قبل المؤسسات المالية الدولية بعد التأكد من فشل برامج التصحيح الهيكلي، كبديل سياسي هذه المرة، حيث ارتأت المؤسسات الدولية أن السبب في معضلة التنمية التي تعيشها دول العالم الثالث هو سياسي وليس فقط اقتصادي.

وقد فرق البنك العالمي في هذا الإطار بين ثلاث أبعاد للأنظمة السياسية العام الثالثة:

- (1) نوع النظام السياسي.
- (2) العمليات التي بواسطتها تتم ممارسة السلطة في تسيير ثروات البلاد.
- (3) قدرة الحكومة على تصور وبناء وتطبيق السياسات بطريقة تسمح للحكومات بممارسة مهامها.

وقد اهتم البنك العالمي بالنقطيتين الأخيرتين باعتبار أن إعادة الجدولة المربوطة بالتنمية هي عملية سياسية إلى حد كبير . (امينة مزراق)

من هنا طرحت برامج التحول الديمقراطي التي بدت في ظاهرها خيارا انتهجته الدول النامية مع نهاية الثمانينات لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتي أصبح النظام الأحادي (الاشتراكي) عاجزا عن حلها، إلا أن باطن هذه السياسات وحقيقتها أنها كانت مفروضة من قبل الهيئات المانحة. وقد كان ينظر إلى الديمقراطية في هذه الفترة كمقاربة بإمكانها تقديم حلول ناجحة للمعضلة التنموية وكذلك لما تتضمنه من آليات حيث : (امينة مزراق)

(1) تسهم الديمقراطية في تحقيق الاستقرار السياسي، كونها تمثل النظام الأفضل في تسيير النزاعات مقارنة بالأنظمة السلطوية، فبواسطة الممارسة المفتوحة في ظل الديمقراطية يمكن لأطراف المعارضة إحداث التغيير دون عرقلة النظام، أو دون أحداث أزمات سياسية وعراقيل في مسار التنمية.

(2) اعتبار الديمقراطية النظام الأفضل في تجنب الكوارث وفي تسيير المشاكل التي تهدد الإنسانية، فوجود مؤسسات عمليات ديمقراطية (كما يرى أمارتيا سان) من شأنها دفع الحكومات إلى الرقابة من خطر المجاعات، ذلك أن غياب أحزاب المعارضة وغياب النقد العام يجنب القادة والمسؤولين المساءلة والمحكمة.

(3) تساعد الديمقراطية على نشر الوعي والمعرفة حول القضايا التنموية المهمة في المجتمع (الصحة).

وقد تزامنت موجة التحولات السياسية نحو الأخذ بالديمقراطية من قبل معظم دول العالم الثالث، مع ظروف داخلية ودولية مستجدة، أهم ما ميزها هو انتهاء الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، وظهور الأحادية القطبية كنظام دولي جديد تحاول فيه القوى الكبرى من خلال المؤسسات الدولية كآليات لفرض

النموذج الديمقراطي الغربي على هذه الأنظمة ، ويمكن إيجاز أهم العوامل التي أدت بهذه الدول إلى تبني مسارات التحول الديمقراطي إلى :

أ) عوامل خارجية: (المتغيرات الدولية): لقد ظهرت عمليات التحول الديمقراطي بصورة كثيفة في دول العالم الثالث ، مباشرة بعد التحول الكبير الذي عرفته بنية النظام الدولي و الانتقال نحو الأحادية القطبية حاولت القوى الكبرى فرض النموذج الديمقراطي الليبرالي الغربي عن هذه الأنظمة وذلك بما تمليه عليها مصالحها من جهة ، و مما يجعل نموذجها أمام العالم النموذج الأصح في تسيير شؤون الحكم والاقتصاد في مقابل فشل النموذج الاشتراكي . ممارسة في ذلك سياسة الضغط من خلال المساعدات المالية والاقتصادية التي أصبحت مشروطة بتبني مسارات التحول الديمقراطي على أساس أن الفساد وسوء نظام الحكم في تلك الدول هو ما أدى إلى نشوء أزمات اقتصادية.

فقد كان للتحولات الأساسية التي حدثت في العالم منذ أواخر الثمانينات ، (نهاية الحرب الباردة) والتحولات التي شهدتها غالبية دول الكتلة الشرقية ، إضافة إلى تبني القوى الغربية و المؤسسات الدولية (النقدية) لقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان ، دور كبير في دفع دول العالم الثالث الأفريقية ، إلى القيام بتلك التحولات الديمقراطية وخصوصا وأنها اشترطت على هذه الدول تبني برامج التحول الديمقراطي لضمان استمرار مساعداتها وقروضها.

ب) عوامل داخلية :

فشل السياسات الاقتصادية: حيث استمر الفشل الاقتصادي على مستوى دول العالم الثالث (الأنظمة الإفريقية) في ظل أنظمة الحزب الواحد والأنظمة العسكرية، وباستثناء معدلات النمو الذي حققته هذه الدول سنوات الستينات والسبعينات (على المستوى الإفريقي مثلا بلغت 6 % إلى 8 %) ، فقد ظل الوضع الاقتصادي في التدهور منذ منتصف السبعينات (2.3 على المستوى الإفريقي) لتصل معدلات النمو إلى الصفر وفي بعض الحالات بالسالب مع بدايات الثمانينات القرن العشرين ، وهو المر الذي أصفى بعدا خطيرا على حالة البؤس و الفقر ، وكرس حالة من النزاع السياسي: (امينة مزراق)

(1) إضافة إلى تزامنه مع ارتفاع مطالب السكان في ظل تدني وتراجع مستويات المعيشة و القدرة الشرائية وارتفاع معدلات الفقر. وهو ما أعطى الفرصة للدول والمؤسسات النقدية المانحة إلى وضع شروط للحصول على أموال المساعدات والتي من ضمنها "التحول الديمقراطي".

(2) أزمة الشرعية: ويمكن الفريق لأزمة الشرعية في دول العالم الثالث.

أ) أزمة شرعية سياسية على المستوى الوطني: وهي الأزمة التي ساهم في كشفها فشل برامج الإصلاح الهيكلي مع نهاية الثمانينات والتي أدت إلى إثارة القضايا المتعلقة ببناء الدولة والتحول الاقتصادي والاجتماعي، وهي الأزمة التي يمكن فهمها نظريا حسب منطق "ماكس فيبر" بإقرار أن النظام الحاكم يكتسب شرعيته من شعور المحكومين بأحقية في الحكم، وبدون الشرعية يصعب على أي نظام حاكم أن يملك القدرة الضرورية على إدارة الصراع بالدرجة اللازمة في المدى البعيد، ومن ثم يبقى جوهر الشرعية يتمثل في ضرورة وقبول المحكومين وليس في إخضاعهم لفرد أو نخبة في أن يمارسوا السلطة عليهم

و الواضح أن الأنظمة الحاكمة التسلطية في دول العالم الثالث ضلت تعان ومنذ استقلالها من فقدان الشرعية السياسية بدرجات متفاوتة وصلت في بعض الأحيان إلى مستوى الأزمة الحقيقية (التي أفرزتها تطبيق سياسات التعديل الهيكلي)، والتي تجسدت في فقدان الثقة بين المواطنين و الأنظمة السياسية، و انعدام الثقة و المصداقية في قدراتها على إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات الاقتصادية و الاجتماعية التي فرضتها سياسات الإصلاح الهيكلي بالإضافة إلى الضغوطات السياسية التي كانت تمارسها هذه الأنظمة على مواطنيها بعدم إتاحتها لهم الفرصة في التعبير عن تراجع مستويات المعيشة وتدني القدرة الشرائية في ظل التسلط والانغلاق الذي تميزت به هذه الأنظمة .

ب) الشرعية السياسية على المستوى الدولي (الشرعية الدولية): حيث سعت كل دول العالم في هذه الفترة إلى كسب رضا وقبول المجتمع الدولي (الشرعية الدولية)، وهي الفترة التي تميزت كما أشرنا سابقا بانتهاء الثنائية

القطبية ، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها على مفاهيم النظام الدولي الجديد ، وفي إطار سعيها لفرض منظومتها القيمية (إيديولوجيتها الليبرالية) على باقي دول العالم الثالث، حيث عملت هذه الدول المانحة و الممولة للمؤسسات الدولية على توظيفها لتضغط على الدول النامية في إطار سياسات المشروطية السياسية والتي تضمنت فرض برامج التحول الديمقراطي كضرورة لتجاوز مشكلات الاقتصاد التي زادت من تعميقها سياسات الإصلاح الهيكلي ، فيظل وجود أنظمة سياسية عاجزة عن الخروج من المعضلة التنموية، ومن هنا فإن الدول التي لا تتبنى هذه البرامج ستحرم من المساعدات المالية الدولية، وتصنف ضمن الدول غير الديمقراطية لتحرم بذلك من صفة الشرعية الدولية.

(3) عدم الاستقرار السياسي: حيث عانت دول العالم الثالث (خاصة الإفريقية منها) من حالة تدهور وعدم استقرار النظام السياسي، تحت ظل تعاظم المشكلات المنية وتنوعها بين تلك التي كانت تمس بكيان الدولة مثل مكالات الانقلابات العسكرية والصراعات و الحروب الأهلية وأخرى تعلق بانتهاكات حقوق الإنسان والتدهور المؤسسي وفشل سياسات الاندماج الوطني، وتنامي صراع السلطة بين النخب المتنافسة وغيرها من المشكلات الخارجية على المستوى الإقليمي وحتى الدولي ، وهو الوضع الذي فرض حالة من الفوضى و التدهور السياسي وعدم الاستقرار، مما شكل مصدر تهديد مباشر للأنظمة الحاكمة في دول العالم الثالث.

(4) غياب الفعالية الدستورية والمؤسسية: حيث خضعت دول العالم الثالث في غالبيتها بعد نيل استقلالها إلى تجريب دساتير لا تتصل بواقعها الفعلي الذي تعيشه، ولا تلبى المتطلبات الحقيقية للأنظمة السياسية والمتطلبات الإنسانية بحقوق شعوبها في التنمية، وإن كانت كذلك في بعض الحالات فتبقى الفجوة كبيرة بين النصوص الدستورية والممارسات الواقعية، ومع تعاظم المشكلات الاقتصادية والسياسية لهذه الدول أصبح من المؤكد أن أي تحرك جاء نحو الإصلاح، ينبغي أن يتم من خلال مراجعة أو تعديل أو إعادة بناء الدستور،

والواقع أن غالبية الدول النامية قد اتخذت إجراءات دستورية وقانونية لتعزيز عملية التحول الديمقراطي كضمان (حق إنشاء الأحزاب السياسية ، حرية الانضمام لأحزاب ، إجراء الانتخابات على أساس تعددي...) ، إلا أن هذه المضامين الدستورية لم تتمكن من إحداث تحولات سياسية فعلية نحو الليبرالية، في ظل واقع سياسي تسلطي ضلت النخب الحاكمة متشبثة به. كل هذه العوامل مجتمعة شكلت الإطار العام الذي أدى بغالبية دول العالم الثالث مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات القرن العشرين إلى تبني برنامج التحول الديمقراطي كخيار – مفروض من قبل المؤسسات الدولية للخروج من معضلة التنمية و بناء النظام الديمقراطي للحاق في ذلك بركب الدول المتقدمة. من هنا أصبحت المؤسسات الدولية تروج لأنظمة الحكم الديمقراطية ، على أنها الأنظمة الأمثل للقيام باقتصاديات دول العالم النامية والتي تتبع الآليات اللازمة التي يمكن من خلالها تحقيق الهدف التنموي المنشود.

ثانيا: انعكاساتها على التنمية:

من الناحية النظرية نجد أن عملية التحول الديمقراطي في سيرورتها العامة تتأثر وتؤثر في الأوضاع الاقتصادية حيث يبرز دور هذه الأخيرة كمحدد جوهري للتغيير السياسي ، ذلك أن عملية التنمية الاقتصادية تتضمن ارتفاع التحول وتحقيق الأمان الاقتصادي ، كما أن التحرير الاقتصادي يؤدي إلى تقليص حجم الدول في الحياة الاقتصادية و تبني سياسات إصلاحية في الجوانب المالية والجمركية والقضاء على الفقر و البطالة والحد من الفوارق بين الطبقات ، وحسن توزيع الدخل والثروات ومواجهة انخفاض معدلات الاستثمار والادخار وتحرير التجارة الخارجية مما أسهم في إحداث التنمية وذلك على حساب أملاءات المؤسسات المالية الدولية دائما في هذا المجال.

ويعد صندوق النقد الدولي أحد المؤسسات التي برزت في هذه الفترة (في ظل الظروف التي سادت دول العالم الثالث بعد الحرب الباردة)، ومحاولاته من الناحية النظرية لاستدراك عجز هذه الدول اقتصاديا وماليا من خلال طرح

برنامج التحول الديمقراطي كبديل لتحقيق التنمية وفي إطار سعيه لتطبيق هذا البرنامج قد كانت له جملة تأثيرات نذكر منها : (امينة مزراق)

التأثيرات السياسية: حيث سعت المؤسسات المالية الدولية بصورة عام إلى إحداث تغيير شامل في البنية السياسية للعالم الثالث، قصد تثبيت وترسيخ الديمقراطية وضمان حقوق الإنسان وتوفير الخدمات العامة، وحيث لا يمكن تطبيق الديمقراطية إلا من خلال توفير مجموعة من الشروط الجوهرية.

- التداول السلمي على السلطة عبر انتخابات برلمانية دورية حرة ونزيهة.
- كفالة ضمان حقوق الإنسان و الحريات العامة.
- الفصل بين السلطات و تفعيل المشاركة الشعبية وقيام مؤسسات ديمقراطية مستقلة

- فاعلية المجتمع المدني دون قيود أو شروط.
- الشفافية و التعددية المؤسسية.
- تغيير المنظومة التشريعية بما يصمن مرونة وسلاسة الإجراءات و ت دور المؤسسات الرقابية.
- إيجاد بنية حقيقية لإصلاح السياسي.

التأثيرات الاقتصادية: حيث عملت مؤسسات بروتن وودز على تعميق سياسات إعادة الهيكلة، من خلال تأكيدها عل ضرورة تراجع الدولة عن أدوارها لصالح القطاع الخاص وتوفير البنية اللازمة للاستثمار الخارجي، ورفع الدعم الحكومي على السلع والخدمات ...إلخ من السياسات الرأسمالية، حيث كانت تسعى إلى دفع أكبر عدد من دول العالم الثالث نحو سياسات اقتصاد السوق.

التأثيرات الاجتماعية: في ظل إملاءات المؤسسات المالية الدولية أصبح الإصلاح الاجتماعي أكثر من ضرورة بهدف إحداث إدماج البعدين الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق التنمية المتكاملة ، ويمكن تجسيد هذا الإصلاح الاجتماعي من خلال النقاط التالية:

- محاربة الفقر وتقليل نسبه وضمان العيش الكريم لأفراد
- تحقيق العدالة الاجتماعية وتدعيم المساواة.
- تحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل السكن، الصحة، التعليم.
- القضاء على البطالة وتوفير مناصب شغل خاصة للشباب.
- تفعيل دور مؤسسات الضمان الاجتماعي و التأمين،
- محاربة الفساد الاجتماعي و الجريمة والرشوة و البيروقراطية.
- تحرير الإعلام وجعله كضمانة لرقابة الشفافية المطلوبة في الأداء المدني والحقوق.

وفي ظل الظروف التي سادت دول العالم الثالث لفترة ما بعد الحرب الباردة ، وما ترتب عن ذلك من انهيار شبه تام للأنظمة التي كانت تتبنى النموذج الاشتراكي ليصبح البديل الوحيد أمام هذه الأنظمة السياسية في تلك الفترة هو "التحول" عن التسلطية التقليدية إلى نوع آخر من التسلطية التنافسية، حيث أصبحنا نجد في هذه الأنظمة مؤسسات ديمقراطية قانونية تتراضى أطراف العملية السياسية على أنها مصدر للشرعية بيد أن النخبة الحاكمة تنتهك هذه المؤسسات عندما تجد نفسها بحاجة لهذا ، مثل حاجتها لتمرير قانون غير مقبول شعبيا، ومثال ذلك أيضا السماح بوجود أحزاب سياسية وتبني تعددية ثم التضيق عليها أمنيا أو السماح بإجراء انتخابات حرة غير نزيهة بمعنى أن يكون للناخب الحرية في اختيار من يشاء دون تزوير وإبرادته ، لكن الدولة تتدخل في اختيار من لهم حق المنافسة الانتخابية ، أو تعديل مواد دستورية من أجل استبعاد القوى التي يمكن أن تشكل منافسة حقيقية لصالح القوى التي لا تشكل أي ثقل انتخابي. حيث أصبحت هذه النظم منذ أن تبنت إستراتيجية الانفتاح السياسي المحدود أو التكتيكي كمحاولة للتكيف مع الضغوط الداخلية (زيادة معدلات الفقر والمطالب الاجتماعية) والخارجية (ضغوط المؤسسات الدولية حول تطبيق برامج التحول الديمقراطي). (امينة مزراق).

وقد تبع هذه المسارات عمليات توافقية ومصالحات كثيرة جاءت بعد صراع الذي تجسد على عدة مستويات:

المستوى الاقتصادي: بموجب هذه المصالحة تم تجاوز الصراع الذي كان قائم بين الرأسمالي والعمال، باعترافه بحقوقهم في تحديد ساعات العمل والمشاركة في الأرباح والضمان الاجتماعي والصحي.

المستوى السياسي: تم تجاوز الصراع القائم بين الأحزاب السياسية ، من خلال العمل بقيادة الأحزاب الاشتراكية والشيوعية والنقابات عن برامجها التي تدعوا إلى إسقاط الليبرالية وإقامة الاشتراكية، حيث مثلت هذه المصالحة عملية واعية قامت بها كافة القوى والأحزاب السياسية التي كانت تدير العملية السياسية وعبرت من خلالها على قبول الآخر والتعايش معه.

المستوى الاجتماعي: نهاية الصراع الاجتماعي من خلال اقامة الدولة العلمانية تمثل جميع أفراد المجتمع باعتبارهم متساوين أمام القانون من جهة ومشاركين في الثروة عبر توزيع عادل لها من جهة أخرى.

حيث كانت آخر عملية تحول وانتقال من الدكتاتورية إلى الديمقراطية تم في أوروبا عام 1976، حيث تنازل ريمان عن الحكم لصالح حكومة ديمقراطية منتخبة (من خلال المصالحة...تسوية تمت بين الجمهوريين السياسيين والملك ، حيث تنازل هؤلاء عن إسقاط للملك والملكية لصالح تأسيس ملكية دستورية ديمقراطية).

(1) **العمل على نهوض الاقتصادي:** وذلك عبر اعتماد السياسة الاقتصادية

"الكينزية" التي تجعل من الدولة فاعلا اقتصاديا هاما، وكان هذا يهدف ترميم ما خلفته أزمة الثلاثينات الاقتصادية ، والدمار الذي لحق بأوروبا خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية ، حيث لم يكن ممكنا لأوروبا أنتعود من جديد وخلال ربع قرن، دون امتلاكها لتراكم تاريخي للرأسمال ، وبنية تحتية قوية يعود

الأفضل في إنشائها أساسا إلى تراكم رأس المال ليس الداخلي فقط وإنما الخارجي أيضا (المستعمرات التي كان لها دور إيجابي في تراكم الثروات الأوروبية، وهذا ما شكل أحد الأسس الهام للاستقرار في ظل غياب أي شكل لتهديد الخارجي بعد انسحاب الاتحاد السوفيتي من دائرة الصراع الدولي وبالتالي هو الاستقرار السياسي (الاقتصادي) الذي ساعد على تأسيس الدولة الديمقراطية وبعد أن قامت المصالحة في الداخل ، بدأت العمل باتجاه التأسيس لاتحاد بين الدول الأوروبية ، وتجاوز المرحلة القومية إلى مرحلة أعلى (تطور ونضوج الاتحاد الأوربي).
(امينة مزراق)

2) الفكر السياسي الديمقراطي الذي جاء في إطار مفاهيم الحداثة هو نتاج أوربي داخلي:

حيث أن أوربا لم تعاني من استيراد الأفكار من الخارج ، بل أنتجتها من واقعها مباشرة حيث كان المسار الديمقراطي لكل بلد يتميز عن باقي البلدان سواء بأسلوب الانتقال الديمقراطي، أو الآليات التي تم من خلالها بناء النظام الديمقراطي.

⁽³⁾ الانتقال إلى الحداثة في غرب لم يتم إلا بعد الإصلاح الديني: والذي تم تجاوزه من خلال فصل الدين عن الدولة وبدون هذا الإصلاح لم يكن ممكنا بناء الديمقراطية، وبناء الدولة التي تمثل جميع المواطنين.

إلا أن الواقع يثبت أن العائق الرئيسي الذي يحول دون تحقيق وإرساء الديمقراطية هو العائق الاقتصادي، حيث أن الديمقراطية نظام مجتمعات تجاوز فيها الإنسان هم تسديد حاجياته البيولوجية المادية، حيث أن التاريخ يثبت بدون منازع أن الديمقراطية والفقر لا يجتمعان ، وإن اجتمعا فأمر من الأمرين ، إما أن تكون الديمقراطية صورية، وإما أن تتحول إلى الفوضى والدكتاتورية (نقيضها)، (ملاحظة : صحيح أن هناك دول ، إما استطاعت أن تحقق تنمية اقتصادية دون ديمقراطية ، إلا أنه التاريخ لم يسجل أن استطاعت دولة أن تحقق ديمقراطية في ظل تخلف اقتصادي (بدون تنمية اقتصادية)).

فالخبرة التاريخية الغربية ذاتها تشير إلى أن الظاهرة الديمقراطية لم تبرز في أوروبا إلا عقب الثورة الصناعية (التنمية الاقتصادية أولاً) وما تنتج عنها من تحضر وتعلمي حديث وجهاز إداري حديث، أسفر عن نتائج اجتماعية تمثلت في تفاعل مختلف المجتمع، بشكل أدى إلى ظهور ولاء وطني مشترك متجاوز الولاءات الدينية والإقليمية والإثنية والثقافية، فبرزت الظاهرة الديمقراطية في أوروبا قد تواكب مع ظواهر ثلاث: "الثورة الصناعية (تنمية اقتصادية)"، قيام تأصيل مفهوم الدولة القومية (تجاوز الولاءات الثقافية – تجسيد المواطنة)، "انطلاق العملية الاستعمارية"، فلم يكن بالإمكان للظاهرة الديمقراطية وللثورة الصناعية لاستقرار والاستمرار بدون العملية الاستعمارية التي قادها الغرب ولا استمرت.

ودليلنا في ذلك أن كلا من ألمانيا وإيطاليا اللتان لم تتمكنتا من تحقيق الوحدة القومية حتى نهاية القرن الثالث عشر، وبالتالي دخلتا العملية الاستعمارية متأخرين عن الدول الأخرى (فرنسا – بريطانيا)، فلم تجد مستعمرات ذات إمكانيات وثروات كبيرة، وقد أدى ذلك إلى سقوط التجربة الديمقراطية في كليهما بصعود النازية والفاشية (تنمية اقتصادية ثم سياسية) حتى تسعينات القرن الماضي، ومما تقدم نجد أنه لم يكن بالإمكان الحفاظ على أوروبا الغربية، وإعادة بنائها الديمقراطي عقب الحرب العالمية الثانية (إلا بمشروع مارشال الذي ضخ مليارات الدولارات لجعل النظم في أوروبا الغربية قادرة على تحقيق مطالب الجماعات في الدول الأوروبية).

كذلك تجربة النمرور الأسويوة تشير إلى أن عملية التنمية فيها بدأت في ظل مشروعات وطنية تقودها نظم شمولية بدرجة أساسية.

ولعل ما سبق يشير إلى أن الظاهرة الديمقراطية لا تنمو ولا تستمر إلا عقب التنمية الاقتصادية التي تؤدي إلى تماسك اجتماعي يخلق ولاء وطني يعلو فوق الولاءات الوطنية (الولاء الوطني (المواطنة) أي معرفة بالحقوق الاقتصادية.

ومن ثم فإن إصرار الغرب على التزام تنمية دول العالم الثالث بالديمقراطية الليبرالية، وبالتكيف الهيكلي معا ينطوي على مغالطة تاريخية كبيرة ، ثم إنه يفوق قدرات النظم الإفريقية.

إن المجتمعات في العالم الثالث (وخاصة العربية) مفتوحة على احتمالات عدة أقربها إلى الواقع الميداني هو التحول عن التسلطية ولكن ليست في اتجاه الديمقراطية، وإنما اتجاه تسلطية تنافسية لها تواترها التي يمكن أن تفضي إلى تحولات ديمقراطية حقيقية على مدى أمني طويل، فالنظام التسلطي التنافسي بطبيعته غير مستقر لأنه قائم على قواعد ومؤسسات ديمقراطية شكلا وممارسات وتكتيكات تسلطية وهو ما يفتح مساحة محدودة في البداية لقوى المعارضة لإبراز وجودها واستغلال التغيرات و التناقضات بين القانون والممارسة من قبل النخب الحاكمة وهو ما قد يفضي إلى أزمات شرعية للنخب الحاكمة مثلما حدث في (المكسيك 1988 – نيكارجوا 1990- أرمينيا) وفي أحيان أخرى ينهار النظام مثل نيكارجوا 1990 وفي غنا، المكسيك عام 2000 وفي جورجيا وأوكرانيا 2003. (امينة مزراق)

من هنا نجد أن النظم التسلطية التنافسية تختلف عن التسلطية التقليدية في أن نظم الحكم لا تستطيع لأسباب داخلية أو خارجية ، أن تتخلص من المعارضة تماما كما أنها لا تمتلك الالتزام الكافي بالقيم والمبادئ الديمقراطية بما يجعلها تقود بلدانها إلى الديمقراطية الليبرالية ، والتسلطية التنافسية بحكم التزامها الشكلي بالمؤسسات والإجراءات الديمقراطية فقط ، تعطي انطبعا زائفا بالديمقراطية لكنها ليست كذلك ، وهي بهذا تضع نفسها في حالة توتر دائم بما قد يجعل بقاؤها لاحقا إذا نجحت القوى المعارضة والمستقلة عن الحكومة أن تقدم شيئا.

في هذا الإطار ركز العديد من الباحثين على تحليل العملية الانتخابية في إطار ما يسمى " الديمقراطية اللالبرالية" (*démocraties illibérales*)، حيث هناك انتخابات تعددية و تنافسية لكن الممارسات اليومية للدولة تعرف تعسف في

مجال حقوق الإنسان وعدم احترام الحريات السياسية و المدنية وخاصة في المجال الانتخابي، وبالتالي تحولت فكرة الانتخابية *électorale* بمعنى مساهمة الانتخابات في التأسيس لممارسة سياسية تسمح بإعطاء المواطنين مجال حقيقي في عملية توزيع السلطة والموارد إلى وهم أي وهم الانتخابية *illusion de l'électorale*، هنا نجد ريتشارد جوزيف Richard Joseph يتحدث عن الديمقراطية الافتراضية " *démocratie virtuelle* " أي تلك التي تصبح فيها العملية الانتخابية مجرد واجهة لإرضاء القوى الدولية الخارجية. (امينة مزراق)

في هذا السياق وظف العديد من الباحثين والمجموعات البحثية تصورات أخرى لتصنيف الديمقراطيات الجديدة في دول العالم الثالث، حيث ظهرت تسميات عدد مثل: "الديمقراطية التسلطية، الديمقراطية النيوباتريمونيالية، " الديمقراطيات الموجهة كتصورات تدخل ضمن تحليل حالات هذه الأنظمة الهجينة بين واقع التسلطية وواجهة الديمقراطية.

من كل هذا نخلص إلى أن موضوع التنمية و الديمقراطية ، قد كان مدار نقاش طويل (ولم يحسم حتى الآن)، حيث نجد أن هناك تجارة حصلت التنمية فيها من دون ديمقراطية ، كما في اليابان وألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية ، وهناك تجارب أخرى ، مثل تجربة الصين ، حيث أن المفهوم الديمقراطي الموجود في الصين لا يتطابق مع المفهوم الديمقراطي الليبرالي السائد في الغرب، وعلى الرغم من ذلك تحقق الصين منذ العام 1988 حتى الآن أعلى معدلات التنمية في العالم، حيث تتراوح بين 9 و 10 % أيضا دول شرق آسيا التي أطلق عليها النمر السبع (النمر الآسيوي) كانت موضوع نقاش في كيفية تحقيقها لمعدلات متميزة من التنمية من دون الديمقراطية حسب المفهوم الليبرالي. (- بحوث و مناقشات الندوة التي أقامتها

المنظمة العربية لمكافحة الفساد ، ص 117)

يقول مونتيسكيو: " إن التاريخ سوف يعرف للمرة الأولى نهايته، لأن العالم سيطوي صفحة الصراع ليدخل في عصر من الانسجام الكلي والفضاء الحر

بفضل التشاور و التضامن بين محركي التاريخ الجديدين : السوق والديمقراطية" وهما محركان أبعد ما يكونان عن دول العالم الثالث التي لاتزال تبحث عن محاولة لإمساك ببنيتهما لدون جدوى.

وفي هذا الإطار نجد أن مؤسسة " فريدوم هاوس" قد أشارت في تقريرها السنوي لعام 2003 عن "الحرية في العالم" أن الكثير من دول العالم الثالث وخاصة تلك التي تقع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، قد لم تسجل تقدما محسوسا نحو الديمقراطية خلال الأعوام الثلاثين الماضية، حيث تتجه الحكومات العالم ثالثة إلى تغليب الرغبة بالاستقرار على الرغبة في الإصلاح (السياسي، و يأتي ذلك في ظل مساندة بعض الجهات الخارجية لهذا التوجيه ، حيث بقيت الدول العالم الثالثة تبتعد عن الاتجاه العالمي الحاصل في الدول المتقدمة و القائم على إرساء دعائم نظم ديمقراطية.^(١) بحوث و مناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد ، ص 117)

فثمة استعصاء حقيقي يعترض الإصلاح (التغيير) المزعوم: فما زال الخطاب السياسي الرسمي في دول العالم الثالث ، يتذرع بأولوية الإصلاحات الاقتصادية على السياسية، ومن ثم تبقى الديمقراطية مشروعا مؤجلا وغير مطروح في المنظور القريب وبالتالي لا تقبل السلطة في دول العالم الثالث فرضية التعددية السياسية و التداول السلمي على السلطة، كما أن عدم الاستقرار الداخلي وأزمة الشرعية السياسية دفعا السلطة إلى تبني نهج المعالجة الأمنية فانتقلت من احتواء اقتصادي، اجتماعي إلى احتواء أمني لمختلف الفئات الاجتماعية كما أن النخب الحاكمة لم تقبل بعد فكرة إمكانية أ تكون خارج السلطة، ومن ثم لا يمكن أن توجد الديمقراطية والتسلط في مرتبط واحد، و منه يبقى تبني مشاريع الإصلاح والتغيير والتحول الديمقراطي بدون جدوى.

وإن هذه العوامل مجتمعة ترجع أن مستقبل دول العالم الثالث على المدى الزمني القصير سيظل في إطار المرواحة بين التسلطية التقليدية و التسلطية

التنافسية توفر قرصا لقوى المعارضة و المجتمع المدني، متى اتحدت، تمكّنها من أن تحقق نجاحات على طريق الإصلاح الديمقراطي. وهو الافتراض الذي تأكد في مطلع التسعينات من القرن العشرين، حيث تبين أن هذه الحركات الديمقراطية لم تضع نهاية ملحوظة لهذه المشكلات، حيث تأكد أن مؤسسات الحكم هي السبب الرئيسي الذي يجعل المؤسسات المالية العالمية تقرر على الحكومات التي تمارس استقرارا و تعديلا بنيويا بأن تعيد بناء قطاعاتها العامة، و يؤكدون بذلك على أن الهدف الدافع للإصلاحي هو تقوية مؤسسات الدولة وقوانينها و مسؤولياتها ومنظمتها.

حيث بدا خبراء التنمية مع السنوات الأولى للتسعينات يؤكدون أن الدولة جهاز هام للتنمية ذات أدوار خاصة يجب عليها القيام بها بصورة جيدة إذ كان يراد للإصلاح د للإصلاح الاقتصادي و السياسي أن ينجح، وهذا ما يتطلب إدارة فعالة للاقتصاد، و قوانين صحيحة كما أنه الحقوق (الملكية والعقود)، ومؤسسات مالية ذات شفافية في صنع القرار والعمليات، و أجهزة قضائية فعالة، وحكومات محلية، ودور فعل لكل من الحكومة، المجتمع المدني، القطاع الخاص. (امينة مزراق)

وهو ملخص مضمون "الحكم الراشد" الذي تم طرحه كبديل ولكن مكمل هذه المرة لبرامج التحول الديمقراطي.

ثالثا-2:- المشروطة السياسية في إطار الحكم الراشد

لقد عرف مفهوم "التنمية" تطور كبيرا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إلى أن وصل إلى مفهوم "التنمية البشرية المستدامة"، ويرتبط ذلك بأمرين لابد من أخذهما بعين الاعتبار، الأمل : هو أن التنمية الاقتصادية – وإن كانت سياسية- غير كافية وحدها للحديث عن تنمية حقيقية، بل لابد من إدخال عناصر أخرى تشمل الجوانب الاجتماعية و الثقافية وقد تطورت نظرة البنك الدولي في هذا الميدان، حيث اتسع الأمر إلى قضايا التوزيع وحماية المهمشين، كما أن برنامج المم

المتحدة الإنمائي قد عمد منذ بداية التسعينات إلى إصدار تقرير سنوي عن التنمية البشرية المستدامة، وادخل في هذا الصدد معايير جديدة لقياس معدلات التنمية لا تقتصر على مستوى الدخل الفردي، وإنما تراعي الجوانب الاجتماعية الأخرى مثل معدل الوفيات والأمل في الحياة، فضلا عن مدى توافر الخدمات الأخرى، ونشير هنا إلى أن مفهوم التنمية قد مر بأربعة مراحل:

المرحلة الأولى: جرى التركيز فيها على النمو الاقتصادي.

المرحلة الثانية: أصبح التركيز فيها على التنمية البشرية.

المرحلة الثالثة: تم التركيز فيها على التنمية البشرية المستدامة.

المرحلة الرابعة: أصبح التركيز فيها على التنمية الإنسانية بمعناه الشامل.

واقترن هذا التطور للمفهوم، بإدخال مفهوم "الحكم الرشيد" في أدبيات المؤسسات المالية الدولية والأمم المتحدة، وقد تم إرجاع السبب في ذلك إلى أن بعض البلدان التي حققت نموا اقتصاديا، لم تستطع أن تحقق تحسنا في مستوى معيشة غالبية السكان، وهكذا فإن تحسن الدخل القومي لا يعني تلقائيا تحسين نوعية حياة السكان.

وقد ظهر هذا الطرح بعد إجراء البنك الدولي دراسات على الدول النامية التي استفادت من البرامج والمشاريع التمويلية من أجل النهوض بالتنمية، ورغم وجود إصلاحات قانونية من أجل تسهيل عملية التنمية (برامج التحول الديمقراطي) إلا أنها اصطدمت بعدم الالتزام بها وبعدم تطبيقها على أرض الواقع، توصل إلى أن عدم إشراك المستفيدين والمتأثرين بهذه المشاريع يؤدي إلى عدم تحقيقها لأهدافها وعدم إدامتها واستمراريتها، لذا رأت المؤسسات الدولية وعلى رأسها البنك الدولي أن "الحكم الرشيد" شرط أساسي و ضروري لخلق وإدامة البيئة الداعمة للتنمية. (امينة مزراق)

- الحكم الرشيد تحت مبررات تنموية في دول العالم الثالث:

بعد تبني غالبية دول العالم الثالث لمسارات التحول الديمقراطي مع مطلع التسعينات والتي جسدت الجيل الثاني من المشروعية (المشروعية الديمقراطية)، وذلك في سبيل تحقيق التنمية و الخروج من أزمة المديونية التي فشلت برامج الإصلاح الهيكلي في حلها، إلا أنه وبعد سنوات قليلة من تبني دول العالم الثالث لهذه المسارات التي عرفت منعرجات حاسمة دون التطبيق الفعلي لمفاهيم التحول الديمقراطي حيث شهدت مرحلة الانتقال الديمقراطي في هذه الدول حالة من الركود و التراجع و حق الانتكاس في بعض الحالات في تطبيق مفاهيم الديمقراطية، وهو ما أدركته المؤسسات المالية الدولية، حيث بدأت بالمطالبة بتطبيق "برنامج الحكم الرشيد" كمقياس و شرط لمنح القروض و المساعدات التنموية للدول النامية، وليمثل بذلك الجيل الثالث للمشروعية، (في شقها السياسي دائما)، حيث تم ولأول مرة سنة 1994 الربط بين "المساعدات التنموية" و "الرشادة السياسية" من قبل المؤسسات المالية الدولية وقد أصدرت تلك المؤسسات الدولية عدة دراسات وتقارير للتأكيد على مبادئ ومعايير الحكم الرشيد كالمساءلة وحكم القانون، وغيرها، بإمكانها أن تخلق ما يسمى بالبيئة الممكنة Enabling Environment التي تمكن من تحقيق التنمية المستدامة ودعم النشاط الاقتصادي. (امينة مزراق)

وينبغي في هذا الإطار التمييز بين توجهيين:

(1) التوجه الأول: وهو التوجه الذي يفصل بين الديمقراطية و مفهوم الحكم الرشيد: ويعتبر الديمقراطية مجرد شرط أولي أو دعامة للحكم الرشيد كمفهوم تقني بحث يعنى بجانب التسيير والإدارة، فعلى الرغم من أن كل من الديمقراطية والحكم الرشيد يندرجان ضمن المشروعية السياسية إلى أنهما طرحا في سياقات تاريخية مختلفة، كما أنه تم طرح مقارنة الحكم الرشيد كمقاربة مكملية لمقاربة التحول الديمقراطي.

(2) التوجه الثاني: الذي يعتبر المعطى الديمقراطي كجزء من مفهوم "الحكم الديمقراطي Democratic ، وهو التوجه الذي ارتبط بـ"وكالات الأمم المتحدة": اللجنة الاقتصادية لإفريقيا UNFCA ، كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE، حيث تركز كل تلك الوكالات على نقاط مشتركة تتمثل في المشروطة الديمقراطية conditionality democratique كإطار لوضع برنامج الحكم الراشد، حيث أن دعم ودفع عملية التحول الديمقراطي شرط أساسي لتقديم المساعدات التنموية.

إلا أننا سنتبنى رؤية التوجه الأول كونها الأوضح، وذلك من خلال الفصل بين المفهومين واعتبار كل منهما على الرغم م أنهما يندرجان ضمن المشروطة السياسية مقارنة قائمة بحد ذاتها، والتي تصنف ضمن الحلول المقترحة من قبل المؤسسات المالية الدولية في سبيل تحقيق التنمية في دول العالم الثالث، وذلك بالترتيب وفي إطار سياق أمني متصل بدأ ببرامج الإصلاح الهيكلي (المشروطة الاقتصادية)، ثم برامج التحول الديمقراطي (المشروطة السياسية) و أخيرا مشاريع الحكم الراشد (المشروطة السياسية).

فلقد أهمل الجيل الأول من الإصلاحات (المشروطة الاقتصادية) وحتى الجيل الثاني لإصلاحات في شقه الأول (المشروطة الديمقراطية، الإطار المؤسسي والاجتماعي لعملية التنمية وهو ما يهتم به الجيل الثاني في شقه الثاني (المشروطة السياسية في إطار الحكم الراشد) من الإصلاحات (وهناك من يعتبره أنه جيل ثالث للمشروطة)، أو ما يصطلح عليه أيضا: "ما بعد اجتماع واشنطن" لتصبح بذلك أهمية المؤسسات في تحقيق التنمية في أي بلد من الأمور المتعارف عنها بل و البديهية.

فقد تم دمج الإصلاحات السياسية و الاقتصادية في معادلة واحدة والدعوة لها تحت مظلة الحكم الرشيد.

إن فشل جميع النماذج التنموية التي اعتمدتها دول العالم الثالث وذلك منذ نيلها لاستقلالها، والتي تندرج ضمنها مختلف برامج ووصفات الإصلاح الاقتصادي والسياسي، المفروضة (وإن بدت مقترحة) من طرف المؤسسات المالية و التنموية الدولية (برنامج الإصلاح الهيكلي، التحول الديمقراطي)، وهو ما أدى إلى طرح مقارنة جديدة للتنمية (تدرج ضمن المشروطة السياسية) تمثلت في برنامج الحكم الراشد، ونشير هنا إلى مقارنة الحكم الراشد تدرج ضمن الحلول النيوليبرالية للتنمية، ليشمل معظم دول العالم الثالث سنوات التسعينات، أين أصبح يفرض من قبل مؤسسات بروتن وودز و وكالات التنمية الدولية الأخرى شريطة تقديم المساعدات المالية و تدفق الاستثمارات الأجنبية، والتي أصبحت تتبناها غالبية دول العالم الثالث تحت مبررات التنمية.

ونؤكد هنا عل أنه لاشك في أن الحكم الراشد طرح كمقاربة لتحقيق التنمية في دول العالم الثالث، فهذا ما نصت عليه أدبيات المؤسسات الدولية، وقد جاء ذلك بعد فشل النماذج التنموية التي تبنتها هذه الدول، سواء تلك التي اعتمدتها من بقاء نفسها بعد نيلها لاستقلالها السياسي، أو الأخرى التي اقترحتها المؤسسات الدولية في إطار سياسات المشروطة (الإصلاح الهيكلي ، برامج التحول الديمقراطي).

حيث أصبحت الحكومات في دول العالم الثالث تعمل في إطار تطبيقها لسياسات برنامج الحكم الراشد من منطلق قدرة هذه السياسات على تحقيق التنمية، على توسيع دائرة المشاركة العاملة لأفراد المجتمع، وعلى تنمية مفهوم الشراكة (بين القطاع العام-الخاص- المجتمع المدني من أجل الإصلاح، والذي عادة ما يحمل شعار "التنمية والنهوض بالمجتمعات "، وقد أكد صندوق النقد الدولي في علاقة الحكم الراشد بالتنمية على البعد التقني، من خلال التركيز على النواحي الاقتصادية للحكم و دورها في تحقيق التنمية، وذلك من خلال مساءلة الحكومة، و تقديم المعلومات والحسابات فيما يخص إدارة الأموال والموارد العامة في الدولة،و العمل على خلق بيئة مستقرة سياسيا، وتوفير البنية التنظيمية

لنشاطات القطاع الخاص، حيث تتيح مقارنة الحكم الراشد آليات يمكن من خلالها إدارة الحكم ضمن معايير الشفافية والمحاسبة لكافة الموارد في الدولة (البشرية، الطبيعية، الاقتصادية، المالية) لتحقيق هدف التنمية ضمن بيئة يسودها احترام القانون والمبادئ الديمقراطية.

ويعتبر الربط بين الحكم الراشد ومعضلة التنمية في العالم الثالث، موضوعا حديثا ونسبيا، حيث يرجع ذلك كما سبقت الإشارة إليه أواخر الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين، وذلك عندما طرحت "المؤسسات المالية" الدولية و هيئات التعاون الدولي مفهوم الحكم الراشد كشرط أساسي لتحقيق التنمية، فقد اعتبر البنك الدولي أن غياب هذا النوع من الحكم كان سببا في تعثر عجلة التنمية في القارة الإفريقية على وجه الخصوص وفي العالم الثالث عموما، حيث تتميز الأنظمة السياسية في هذه الدول بجملة مؤشرات عامة مثل: شخصنة السلطة ، عدم احترام الحقوق الأساسية للإنسان، تفشي الفساد على نطاق واسع ، وجود حكومات غير منتخبة ولا تخضع للمساءلة. (امينة مزراق)

ويعكس بذلك مفهوم الحكم الراشد للدول النامية تطورا في النظرة إلى مفهوم "التنمية" و التنظير ، فلقد تم التحول من المشروعات التنموية في الخمسينات من القرن الماضي إلى الاهتمام بالبرامج التنموية المتكاملة اواخر الستينات الى التحول نحو برامج اعادة الهيكلة في الثمانينات الى الاهتمام التدريجي بالشروط السياسية للتنمية مع بداية التسعينات بعد أن كانت التنمية و السياسة يعملان لفترة طويلة على أنهما منفصلان.

وقد جاء برنامج اللم المتحدة الإنمائي تحت عنوان " الحكم الديمقراطي و التنمية البشرية ليؤكد مرة أخرى على فكرة المشروطية السياسية كشرط محوري لتحقيق التنمية، فوفق هذا الطرح، يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكم الراشد كمقاربة لتحقيق التنمية البشرية، على أنه يشترط تطبيق ما يلي: وذلك كما جاء في تقرير 2002:

(1) أن تكون حقوق الإنسان والحريات الأساسية محترمة وهذا ما يسمح لكل فرد بالعيش بكرامة.

(2) أن يكون للأفراد رأي في مختلف القرارات التي تؤثر على حياتهم.

(3) أن يطالب السكان بكشف حسابات صانعي القرار (المساءلة).

(4) أن يتم حكم المجتمع من خلال ممارسات، ومؤسسات، وقواعد عادلة وقابلة للتطبيق على الجميع.

(5) أن يكون النساء متساوون مع الرجال في المجالات العامة والخاصة وفي مختلف مناحي الحياة وخاصة في عمليات اتخاذ القرارات.

(6) ينبغي أن يأخذ الفعل العمومي بعين الاعتبار حاجيات الأجيال المستقبلية.

(7) أن تهدف القرارات الاقتصادية والاجتماعية إلى القضاء على الفقر وتوسعه مجال الاختيار للجميع.

وفي هذا الإطار يركز برنامج الأمم المتحدة، الإنمائي منذ التسعينات على تقديم سياسة لتحسين الحكم كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، حيث أصبح أحد أقطاب الإجماع الدولي حول فكرة الحكم الرشيد.

وإن الارتباط بين "مفهوم الحكم الرشيد" و"معضلة التنمية" في العالم الثالث وحسب ما تروج له هذه المقاربة، كان مبرراً بجملة أسباب منها ما هو نظري أكاديمي، ومنها ما هو علمي واقعي.

(1) الأسباب النظرية الأكاديمية: نعتي المستوى الأكاديمي والنظري اعتبرت بعض الدراسات أن ظهور مفهوم "الحكم الرشيد" كشرط سياسي مسبق، أو كمطلب أولي لازم لتحقيق التنمية هو انعكاس طبيعي للتطور الذي شهده التنظير لمفهوم التنمية – ففي الخمسينات كان التركيز على صياغة المشاريع التنموية- ثم في أواخر الستينات تم التحول إلى الاهتمام بالبرامج التنموية المتكاملة- وفي أواخر

السبعينات تم التحول نحو برامج التكيف أو التعديل الهيكلي التي طرحتها المؤسسات المالية الدولية على الدول النامية، وفي نهاية الثمانينات تم التحول التدريجي إلى الاهتمام بالشروط السياسية للتنمية مع بداية التسعينات، بعد أن كانت التنمية والسياسة تتعاملان لفترة طويلة على أنهما مجالان منفصلان، هذا الربط بين مفهومي الحكم (المجال السياسي) والتنمية (المجال الاقتصادي) هو ما أدى على نشأة أو ظهور حقل دراسي متميز في إطار علم السياسات وعرف التنمية السياسية.

(2) الأسباب العملية الواقعية: على الجانب العملي الواقعي اعتبرت بعض الكتابات أن الربط بين مفهومي الحكم الراشد والتنمية جاء لتؤكد المؤسسات المالية الدولية المانحة من خلاله أن السياسات الداخلية التي انتهجتها الدول النامية هي السبب فيما تعانيه، تلك الدول من مشكلات التنمية.

وفي هذا الإطار تشير مقارنة الحكم الراشد إلى الاهتمام بالعوامل المؤسسية والسياسية كشرط أولية للتنمية كما تطرح صيغ جديدة لإدارة الفعل العموم سواء على المستوى الوطني – المحلي- العالمي، وذلك من خلال الدعوة إلى إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني إلى جانب المؤسسات السياسية الرسمية في عملية صنع السياسات العامة واتخاذ القرارات، على هذا الأساس ما يؤشر لانتقال من المشروطة الاقتصادية إلى المشروطة السياسية الديمقراطية، إلى المشروطة السياسية والمؤسسية (الحكم الراشد)، حيث عملت تلك الوكالات على وضع عدد من الخصائص والمعايير التي تمثل حسبها الحكم الراشد. (رضوان بروسي، ص118)

وإن قراءة في أدبيات المؤسسات الدولية (تقارير صندوق النقد الدولي – البنك العالمي، وكالات التنمية للأمم المتحدة)، تؤكد أن طرح مفهوم الحكم الراشد كمقاربة تنموية أصبحت الدول النامية ملزمة بتطبيقها لتحقيق التنمية.

فلقد تطور مفهوم الحكم الراشد بالموازاة مع تطور مفهوم التنمية (حسب أطروحات المؤسسات الدولية)، وتنمية اقتصادية، تنمية بشرية، تنمية اجتماعية،

تنمية إنسانية)، فقد ظهر الحكم الراشد كمقاربة تنموية بعد تأكد الافتراض القائم على أن "تحسن الدخل القومي لدولة ما لا يعني بالضرورة تحسن المستوى المعيشي لمواطنيها" (أي أن النمو الاقتصادي لم يتحول إلى تنمية بشرية مستدامة)، ويسعى الحكم الراشد حسب أدبيات المؤسسات الدولية إلى تحقيق مفهوم التنمية المستدامة تقوم على التكامل بين النشاط الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي، الثقافي، البيئي والتي تسند إلى العدالة في التوزيع والمشاركة .

وفي ذات السياق نجد أن طرح الحكم الراشد كمقاربة بديلة للتنمية قد كان كافتراض لدراسة للبنك الدولي سنة 1998 حيث تبين أن هناك علاقة سلبية بين المساعدات والنمو، فهناك دول تلقت المساعدات قليلة لكنها حققت نتائج ايجابية، بمعنى أن المساعدات المالية لا تؤدي إلى تحقيق النمو، وإنما هناك عوامل أخرى غير فجوة مالية وإنما من فجوة في المؤسسات والسياسات، وهو الأمر الذي يشاطره "جون كينيث غلبريث John Keneth Glbrith بالقول بأهمية العوامل المؤسسية لمواجهة تحديات التنمية الاقتصادية، وإذ أنه ليست هناك من شيء يؤدي إلى تعظيم ضيق العيش والمعانات إلى غياب سياسات نزهاء وفعالة ومسؤولة، فالمساعدات الاقتصادية مهمة، لكن دون حكومة مؤهلة ونزهاء فإنها تؤدي إلى نتائج ضعيفة. بهذا الصدد تشير تحليلات "بوني كامبل" إلى أن التوجهات الجديدة للمؤسسات المالية الدولية جاءت لتبحث عن شرعنة تدخلاتها المتعددة الأوجه في شؤون الدول النامية (المشروطة الاقتصادية (سياسات إعادة الهيكلة) المشروطة السياسية (المشروطة الديمقراطية))، وذلك بعد فشل برامج الإصلاح الهيكلي والتحول الديمقراطي في تحقيق التنمية، ومنه فرض شروط جديدة، تندرج في ظل المشروطة السياسية إلا أنها هذه المرة في إطار مشاريع الحكم الراشد، التي تركز على جوانب الإصلاحات الديمقراطية والحكم الراشد في تقديم المساعدات التنموية مع الاستمرار إلى جانب ذلك في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية النيوليبرالية (الإصلاح الهيكلي). (رضوان بورسي ، ص 124)

وقد عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إصدار تقرير سنوي لفحص "التنمية البشرية في العالم"، من خلال وضع مؤشرات لقياس "التنمية البشرية" في كل بلد وهي نفسها مؤشرات قياس نوعية الحكم وفق رؤية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد مثلت إضافة صفة "البشرية" للتنمية من طرف البرنامج سنة 1990 انتقادا جديدا للرؤية الاقتصادية الخاصة بالبنك الدولي لمفهوم التنمية، وهي فكرة مستوحات من أطروحة "أمارتيا سان" Amartya sen حول دور الديمقراطية في عملية التنمية وما أسهمت به في التغلب على المجاعات في الهند، إضافة إلى الدعوة إلى الاهتمام بالتصور الفلسفي للإنسان ومجال العدالة الاجتماعي، وقد ركز البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (2002) تحت عنوان "تعميق الديمقراطية في عالم مبعثر approfondir la démocratie dans un monde fragmenté على فكرة أساسية تمحورت حول "اعتبار نجاح التنمية هو قضية سياسية بقدر ما هو قضية اقتصادية"، فالتقليص المستدام للفقر يتطلب التأسيس لحكم ديمقراطي صلب ومرسخ في كل المستويات المجتمعية. وحسب دراسة جاك ولد عاوديا، ould aoudia Jaque ونيكولاس ميشال Nicles Meisal لاختبار مدى ارتباط ضعف الاستثمارات الأجنبية في بلد معين بعدم احترام قواعد الحكم الراشد، حيث اعتمد الباحثان على المؤشرات المقترحة من طرف معهد البنك الدولي لقياس نوعية الحكم، وقد شملت الدراسة 140 دولة، وقد قاما بمقارنة تلك المؤشرات بمستويات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد توصلا إلى أن هناك العديد من البلدان التي تشهد مستويات أداء متخصصة في تطبيق قواعد الحكم الراشد وتعرف تدفقات الاستثمارات الأجنبية أكثر من تلك البلدان التي حققت مستويات أداء مرتفعة في تطبيق تلك القواعد بالاستثمارات حسبها تتحكم فيها طبيعة سلوك النخبة السياسية والاقتصادية الحاكمة فيما يتعلق بإدخال أو عدم إدخال فاعل جديد في السوق المحلي، وكذلك فيما إذا كان البلد المستفيد يشكل منطقة نفوذ للقوى الكبرى في العالم.

(امينة مزراق)

وهي ذات المؤشرات التي ركزت عليها بدورها تقارير البنك الدولي و صندوق النقد الدولي حول التنمية والتي يتلخص اهمها فيما يلي:

وتجمع تقارير البنك الدولي أن الحكم الراشد ذو أهمية كبيرة لتحقيق التنمية، مطلقين في ذلك من فرضية مفادها أن التنمية في دول العالم الثالث، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA على المستويات الاقتصادية، الاجتماعية والإنسانية، يعيقها ضعف إدارة الحكم العامة، التي تتخلف فيها هذه الدول من بقية دول العالم".

فلقد حاولت الحكومات في دول العالم الثالث وخاصة في منطقة ال "MENA"، تأمين كم كبير من الخدمات العامة لجميع مواطنيها، وقد استطاعت أن تحقق مكاسب لا بأس بها في هذا المجال، إلا أن ذلك قد ترافق مع ضعف في مستويات "التضمينية" و "المساءلة"، حيث يتم اعتبارها من ضمن أهم المؤشرات لإدارة الحكم الراشد.

(1) التضمينية: (الاندماج_المساواة في المعاملة أمام جميع المواطنين) والتي تناولناها سابقا (الفصل الأول بالتفصيل)، حيث يتلخص مضمونها في أن الحكومة تتعامل مع جميع مواطنيها بالتساوي، وتحمي حقوق الجميع. إلا أن هذا المفهوم يتراجع في دول العالم الثالث بسبب ضغوط النمو الديمقراطي والتمدن المتسارع إضافة إلى التعقيد المتزايد للخدمات العامة الحديثة، وهي الأمور التي تؤدي إلى إعاقة تغطية الخدمات العامة في المجتمع، وما يلاحظ عند تناول مسألة ضعف التضمينية في دول العالم الثالث، يتم حصرها غالبا في مشكلة "التمييز بين الجنسين"، إلا أن المسألة أعمق من ذلك، حيث تعدد الفئات التي تعاني من آثار انعدام التضمينية، ومثال ذلك:

- حينما يكون مستوى الخدمات العامة المقدمة إلى سكان الريف أقل منه بالنسبة إلى سكان المدينة، وهو ما ولد حسب تقرير البنك الدولي أعلى معدلات الأمية في دول المنطقة.

- وتنتهك التضمينية أيضا حين تتحكم الحكومة بسير الانتخابات، كما هو الحال في معظم دول العالم الثالث، ولا شك في أن تأمين المساواة في المعاملة يبقى تحديا معيق لعملية التنمية أمام دول العالم الثالث، خاصة في ظل غياب آليات المساءلة والمحاسبة والرقابة.

(2) المساءلة: (المحاسبة) وتتأسس على أن الشعب يسأل الحكومة على "ممارسة السلطة"، و"توزيع الموارد"، وتحتاج بذلك المساءلة إلى الشفافية" (التوصل الكامل للمعلومات)، أي أن المساءلة مرتبطة بمعرفة الشعب بآليات عمل الحكومة، ويجب عليها أن تمنحه حق الوصول إلى المعلومات، والمساءلة مرتبطة أيضا بالتنافسية أي تعدد الخيارات، وتعدد التصورات حول مسائل السياسة العامة، وكذلك زيادة التنافس في التوظيف والترقيات. ويمكن تحقيق مبدأ المساءلة من خلال دعم:

(1) المساءلة الداخلية ← من داخل البيروقراطيات نفسها (داخل الحكومة)

(2) المساءلة الخارجية ← من طرف الشعب الذي تتقبله الدولة.

(3) المراهنة على مبدأ الفصل بين السلطات ← وهو ضمان أساسي لمنع الاستبداد بالسلطة التنفيذية وهي المضامين التي تناولناها بالتفصيل في الفصل الأول.

وهي المضامين التي نجدها مجسدة فقط من الناحية النظرية (برامج ومشاريع الحكم الراشد)، إلا أن الواقع غير ذلك حيث تشكو غالبية دول العالم الثالث، من مستوى شفافية يشوبه الضعف والغموض الكبير، وخير دليل على ذلك ندرة البيانات والمعلومات الإحصائية المتوافرة حول نوعية إدارة الحكم في المنطقة، ولا تضمن معظم هذه الدول لمواطنيها الحق في الإصلاح على البيانات الحكومية، كما تعتمد بعض الدول حجب هذا الحق، و تتطلب المساءلة التنافسية والشفافية، أي النقاش والاستجواب والاختيار والتنافس بين الممثلين والسياسات وبدائلهم، وبإمكان البرلمانات أن تفعل المساءلة الداخلية في هذا

الإطار، ويمكن لانتخابات المحلية أيضا أن تعزز المساءلة ، كما أننا نجد أن الرقابة الداخلية و الفصل بين السلطات ضمن فروع الحكومة في معظم دول العالم الثالث من المفاهيم الضعيفة والمغيبة والشكلية فقط في غالب الأحيان، وذلك للتركيز المفرط للسلطة في الجهاز التنفيذي ليس فقط في الأنظمة الملكية، بل أيضا في الحكومات الأكثر تعددية نظريا (دستوريا) كما في جمهورية مصر، تونس، الجزائر. (امينة مزراق)

وهكذا تم اعتبار " الحكم الراشد" من أهم الشروط التي يجب أن تتوفر لأجل تحقيق "تنمية مستدامة"، ويمكن قراءة العلاقة بين المفهومين من خلال ثلاثة أبعاد:

(1) وطنية: وتكون عن طريق تمكين كافة المواطنين خاصة الفقراء والمهمشين، وبذلك تتحقق التنمية العادلة في كافة المجتمع بطبقاته الاجتماعية المختلفة ، المدينة والريف وبين مختلف الطبقات الاجتماعية.

(2) عالمية: الذي يحقق التوزيع العادل للثروة بين الدول الغنية و الفقيرة.

(3) زمني: الذي يعمل على تأمين مصالح الأجيال الحالية و اللاحقة.

وكل هذا يتطلب مشاركة المواطنين الفاعلة في التنمية، ولا تكون المشاركة فاعلة إلا إذا استندت إلى تمكين المواطنين ولاسيما الفقراء والمهمشين وجعلهم قادرين على تحمل مسؤولياتهم، والقيام بواجباتهم والدفاع عن حقوقهم.

ولتمكين المواطنين من الحصول على حقوقهم وتحمل مسؤولياتهم لابد من تقوية إشكال للمشاركة السياسية ومستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم، ومن خلال تفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان التعددية و المنافسة السياسية، وعبر ضمان حرية العمل النقابي واستقلالية منظمات المجتمع المدني، وهذه المرتكزات لا يمكن ضمانها أو تحقيقها إلا في ظل وجود حكم راشد ومؤشرات وشروط أساسية تتمثل في:

(1) **التمكين:** ويكون عن طريق توسيع قدرات المواطنين وتمكينهم من ممارسة حرية الاختيار دون ضغوطات وبالتالي فتح المجال لمشاركتهم الفعلية في القرارات التي تتعلق بحياتهم وتأثر فيهم.

(2) **التعاون:** ويشمل العناية بمفهوم الإحساس بالانتماء إلى المجتمع و الاندماج فيه و التشبع بقيمه و التفاعل في إطاره لتحقيق تنمية بشرية مستدامة.

(3) **العدالة في التوزيع:** و تتضمن توفير الإمكانيات اللازمة و الفرص المواتية لفائدة المواطنين خاصة الفقراء منهم للحصول على حقوقهم بالتساوي كالدخل و التعليم و الخدمات الصحية.

(4) **الاستدامة:** و تتعلق بالقدرة على تلبية حاجيات الأجيال الحالية مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في الحياة الكريمة.

وهي المفاهيم والمؤشرات التي أصبحت تسعى دول العالم الثالث إلى تطبيقها في ظل تبنيها للحكم الراشد كمقاربة لتحقيق التنمية.

وهكذا أصبح ينظر إلى الحكم الراشد على أنه أحد المرتكزات التي تقوم عليها الديمقراطية و تحتاج إليها التنمية لتكون أكثر فعالية و إيجابية فالحكم الراشد هو الذي يؤدي يستند على المشاركة و المحاسبة و الرقابة، فالديمقراطية هي المؤشر الرئيسي من وجهة النظر السياسية على وجود الحكم الراشد.

بهذا الصدد يرى روني أوتايك RENE OTAYAK أن قراءة فاحصة و متأنية لمقاربات جديدة للتنمية (الحكم الراشد) في دول العالم الثالث ، لا تبين إلا عودة مدرسة التحديث و التنمية التي تجسدت في إطار إنتصار ديمقراطية السوق التي تقوم على الارتباط بين الليبرالية الاقتصادية و الليبرالية السياسية.(تقرير التنمية الانسانية 2002ص16).

وفي هذا الإطار أكد تقرير المؤتمر العالمي لسنة 1997 المقدم من طرف الأمين العام السابق للأمم المتحدة "كوفي عنان Kofi Anan"، بأن الحكم الرشيد لا يمكن فرضه سواء من قبل السلطات الوطنية أو المنظمات الدولية، ولا يمكن خلقه بين عشية وضحاها، إذ أن الحكم الرشيد هو إنجاز ونتيجة في حد ذاته، وبدون دولة القانون والإدارة الواضحة التي يمكن التنبؤ بسياساتها والسلطة الشرعية واستجابة الإجراءات للطموحات فإن كافة المبالغ المخصصة للتمويل أو للمعلومات لا يمكنها أن تمهد الطريق للعمل وخاصة النامي ليصل إلى الرخاء، فالوظيفة الأساسية للدولة كما يؤكد الأمين العام السابق للأمم المتحدة، هو "الإعداد للبيئة المساعدة" والمناسبة التي تمكن لاستثمار أن يتم، وللثروات أن تتحقق ولأشخاص أن يزدهر عملهم وينمو، فالحكم الرشيد يتطلب قناعة ومشاركة المحكومين إضافة إلى اندماج الكامل والمستمر لكافة المواطنين في مستقبل وظائفهم. (امينة مزراق)

ويتضح مما سبق أن "الحكم الرشيد" ليس مرتبطاً بمعايير آلية، كما أن موضوع المشاركة أو الديمقراطية أو حقوق الإنسان تختلف من مجموعة إلى أخرى كأولويات وعليه فإن تعميم الحكم الرشيد على كل الدول يصبح أمراً نسبياً، وعلى ذلك فهناك حكم راشد وحكم غير راشد، أي الحكم الفاسد، حيث ارتبط مفهوم الحكم الرشيد بظاهرة الفساد كظاهرة عالمية عرفت جميع المجتمعات وخاصة الدول النامية.

- فرص دول العالم الثالث في تحقيق التنمية من خلال الحكم الرشيد

لا شك في أن طرح برامج الحكم الرشيد من قبل المؤسسات الدولية في دول العالم الثالث قد كان تحت مبرر تنموي هذا وإن اندرج في حقيقته ضمن برامج المشروطة السياسية، فقد تم فرضه _ كخيار على هذه الدول . فمن الناحية النظرية تطرح المؤسسات الدولية مفهوم الحكم الرشيد على أنه أحد المرتكزات التي تقوم عليها الديمقراطية، وتحتاج إليها التنمية لتكون أكثر فاعلية وإيجابية،

و ذلك لقدرته على ضمان حاجات المجتمع في الوقت الراهن و حاجات الأجيال القادمة، و يكون ذلك عن طريق الأخذ بضرورات التنمية الاقتصادية المتوازنة لفائدة كل السكان لتساهم في بسط الاستقرار داخل الدولة. (امينة مزراق)

إلا أنه من الناحية الواقعية نجد أن مواقف الباحثين في هذا المجال قد تباينت بين مؤيد لهذا الطرح (الطرح المؤسساتي) و بين معارض له، حيث يرى الموقف الأول بإمكانية التعاون الدولي على حل المعضلة التنموية في العالم الثالث و بمصداقية أطروحات المؤسسات الدولية في تحقيق التنمية من خلال تطبيق مقارنة الحكم الراشد التي تتيح من الآليات القائمة على تعدد فواعل التنمية ما من شأنه تحقيق تضافر الجهود للخروج من المعضلة التنموية و يستدلون في ذلك ببعض النماذج التي أخذت تسجل إرتفاعا في معدلات النمو الاقتصادي بعد أخذها في هذا المنحى (الطرح النيوليبرالي). و على الخلاف من ذلك نجد أن الموقف المعارض لهذا الطرح يرى بعدم إمكانية و قدرة مقارنة الحكم الراشد على توفير الآليات و المؤسسات الحقيقية التي من شأنها تحقيق التنمية في دول العالم الثالث، ذلك أن هذه المقاربة لا تعدو أن تكون مجرد وصفة من قبل المؤسسات الدولية لخدمة مصالحها بالأساس شأنها في ذلك شأن النماذج الجاهزة التي سوقت لها من قبل في دول العالم الثالث. و أثبتت فشلها كونها برامج خارجية لا تمت بصلة إلى واقع الدول النامية، التي هي بحاجة إلى تقوية مفهوم الدولة لا إلى تراجعها (طرح نيو الواقعي).

الموقف الأول: والذي يتبنى أطروحات المؤسسات الدولية في إمكانات تحقيق مقارنة الحكم الراشد للتنمية في العالم الثالث، حيث يرى انصار هذا الموقف من الباحثين في هذا المجال ان دول العالم الثالث بإمكانها تجاوز المعضلة التنموية التي تعانيها منذ استقلالها من خلال تبنيها لبرنامج الحكم الراشد. و ذلك لما يتيح
الحكم الراشد من تكامل بين أعمال مؤسسات الدولة (القطاع الحكومي) و القطاع الخاص وكذا مؤسسات المجتمع المدني.

حيث يقوم الحكم الراشد على ترابط الأبعاد التالية: (امينة مزراق)

1- البعد السياسي: ويرتكز على شرعية السلطة السياسية من حيث التمثيل.

2- البعد التقني: ويقوم على كفاءة وفاعلية الإدارة العامة.

3- البعد الاقتصادي والاجتماعي: ويقوم على استقلالية المجتمع المدني عن الدولة في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي وقدرته على التأثير في المواطنين.

وهم يرون في هذا الإطار أن إصلاح الحكم وتحقيق التنمية يتطلب توزيع الأدوار على عدة فواعل تتمثل في ثلاث رئيسية: (امينة مزراق)

الحكومة: فهي العنصر الضروري في قيادة عملية الإصلاح فمن دون القيادة السياسية و من دون العناصر الإصلاحية على الأقل بداخل الحكومة ستقتصر العملية على دعوات لأجل الإصلاح بدلا من الإصلاحات الفعلية و لكن دور الحكومة كجهة فاعلة ليس كافيا، فمن دون مسؤولياتها اتجاه المجتمع المدني قد يضع هدف الإصلاح .

القطاع الخاص: الذي يعتبر من أكبر الأهداف المعنية في العملية الإصلاحية، يضم المجموعات الأكثر قابلية للاستفادة من إصلاح الحكم حيث يجب أن يكون شريك للحكومة في عملية الإصلاح من خلال تقديم معايير وممارسات واضحة في إدارة الشركات وإدارة الأعمال.

منظمات المجتمع المدني: التي تعتبر قوى بالغة الأهمية ضمن دعواتها إلى الإصلاح للكشف عن الممارسات الفاسدة.

وهم يؤكدون فرضيتهم القائمة على إمكانية تحقيق الحكم الراشد للتنمية و ذلك كم خلال التجارب التي نجحت في تطبيق الحكم الراشد واقعيًا. و من ثم من الواجب الاقتداء بها كدروس مكتسبة من تجارب إصلاح و إدارة الحكم، و هي تشكل تحديا للذين ينظرون إلى دور المؤسسات الدولية في تحقيق التنمية في (إطار

مقاربات الحكم الراشد) نظرة سلبية. و يوضح الجدول التالي لائحة من الدول التي حققت تحسنا ملحوظا في أبعاد معينة لإدارة الحكم.(في إطار تطبيق مقارنة الحكم الراشد منذ أواخر التسعينات) و التي سجلت تقدما في فترة قصيرة نسبيا.

الموقف الثاني: الذي يرى أنصاره أن مقارنة الحكم الراشد ليس بإمكانها أن تحقق لدول العالم الثالث مفهوم التنمية حتى في أدنى مستوياتها، ذلك أنها لا تعدو أن تكون مجرد وصلة تروج المؤسسات المالية الدولية و القوى الكبرى في أوساط الدول النامية بهدف ضمان مصالحها في استمرار دفع هذه الدول لمستحقاتها المالية لهذه المؤسسات من جهة، وتوفير المناخ الملائم للاستثمار للشركات المتعددة الجنسيات.ضامنة في ذلك تموين اقتصاديات دولها الأصلية (الدول الغربية) وبالتالي ضمان عدم قيام الدول المعادية سياسيا (ديمقراطية) أو اقتصادية (نشر مبادئ اقتصاد السوق) لمبادئ النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة. فالحكم الراشد والتنمية مفهومان نابعان من النظام الليبرالي الجديد، وجزءان لا يتجزآن من الخطاب الإيديولوجي التنموي الغربي حيث يهدف المفهومان نظريا إلى جعل أسلوب الحكم إلى تلبية احتياجات الإنسان حاضرا ومستقبلا وتمكين المواطنين من المشاركة الفاعلة للعملية السياسية والتنموية، أما على مستوى التطبيق فقد تم توظيفهما لخدمة مصالح القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية مستخدمة في ذلك المؤسسات الدولية كوسيلة تطالب من خلالها الدول النامية بالقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية ليس الهدف منها تقوية هذه الدول وإنما بقصد خدمة مصالحها و مصالح حلفائها و الحفاظ على نفوذها في هذه الدول.^(امينة مزراق)

فلقد ظهر الحكم الراشد كمنتج غربي (غير نابع داخل بيئة العالم الثالث) موجه لهذه الدول كونها تعاني حسب أطروحات المؤسسات الدولية من اختلالات في التسيير وبالتالي فهي بحاجة إلى هذا إصلاحات تقوم على أسس تراها (المؤسسات المالية والدول الغربية المانحة) أصلح لتسيير الحكم.

وهم يرون أن إقدام عدد كبير من دول العالم الثالث بل معظمها على تقديم بعض التنازلات والإصلاحات السياسية في إطار تبنيها مقارنة الحكم الراشد وإن تبين أنها تأتي بالفعل من رغبة السلطات والقيادات العليا فيمال إلا أن ذلك لم يكن ليحدث بمعزل عن الضغوطات الخارجية وكذلك الداخلية التي حفزت عددا من القيادات السياسية في الدول النامية في إطار تراكماتها على الموازنة بين سلبيات الجمود وإيجابيات الإصلاح مع العقلانية لضمان استمرارها في السلطة لفترات أطول.

فحقيقة الإصلاح في دول العالم سواء في إطار مقارنة الحكم الراشد أو ما سبقها (الإصلاح الهيكلي) تحول ديمقراطي فهو ضمان استمرار النخبة الحاكمة في السلطة. وبذلك هم يرون أن هذه المقاربة آخذة في ذلك شكل الوصفة من خلال نصها على ضرورة تطبيق معايير الشفافية، المساءلة، التضمينية، دولة القانون إلخ.

وهي معايير غير موضوعية إذا ما قورنت بالواقع الفعلي السياسي والاقتصادي والاجتماعي إلخ لدول العالم الثالث التي ترسخت فيها، من خلال دمج السلطات لصالح السلطة التنفيذية التي أصبحت تنفرد برسم السياسات دون إشراك فعلي للقطاع الخاص أو المجتمع المدني، وقد أخذت غالبية دول العالم الثالث بمقاربة الحكم الراشد في ظل الضغوطات الداخلية المتمثلة في حق شعوبها في التنمية هذا من جهة ومن جهة الضغوطات الدولية التي أصبحت تعتبر أن الأخذ بهذه المقاربة هو الإصلاح و تركها هو الفساد. ويرى أنصار هذا الطرح أنه صحيح أن هناك دولاً قد حققت تقدماً في معدلات إدارة الحكم، إلا أنه في المقابل هناك أيضاً دول أخرى قد سجلت بالتساوي تراجعاً لهذه المعدلات، على الرغم من تبنيها لذات السياسات.

وإن مقارنة الحكم الراشد اقتصادياً قد بنيت على أساس النظام الرأسمالي الحر، باعتباره النموذج الأمثل لتحقيق النمو والتالي هي ترى ضرورة فتح السوق من خلال تبني سياسات خوصصة المؤسسات العامة، وفسح المجال للاستثمار، و

تراجع الدولة عن وظائفها الاقتصادية والخدماتية لصالح النظام الخاص الذي يتميز بالتنافسية و الفعالية و الكفاءة التي يمكن أن تغيب عن المؤسسات العامة و الواقع أن هذا الطرح قد أثبت نجاعته في الدول الغربية حيث أصبح القطاع الخاص بمثابة الشريك الحقيقي بل و المنافس لمؤسسات الدولة لأداء الخدمات و تقديم السلع..... وغيرها على قدر جد عال من الجودة والفعالية. إلا أن إسقاطه على دول العالم الثالث غير ممكن ذلك أن هذه الدول أثبتت من خلال نماذجها التنموية (الخصوصية في إطار تحول ديمقراطي) أنها لا تمتلك قطاع خاص حقيقي بإمكانه منافسة المؤسسات العامة الحكومية في المجال الاقتصادي و التحدي أكبر من ذلك الذي يحول دون فعالية القطاع في دول العالم الثالث، هو التداخل بين رجال أعمال (المال) والسلطة، حيث يسعى رجال أعمال من وراء دخولهم المجال الاقتصادي كسب المال لتوظيفه سياسيا من خلال السعي الوصول إلى السلطة السياسية وليس بهدف تنمية رأس المال وزيادة الاستثمار والفعالية في تقديم الخدمات. (امينة مزراق)

وعلى الرغم من تبني معظم دساتير دول العالم الثالث لقيم الحكم الرشيد، سواء عن طريق التعديلات والإصلاحات أم أنها متضمنة فيها أصلا وعلى الرغم من تبني حكوماتها لخطابات سياسية تقضي بالتزامها تأمين خدمات عامة جيدة لمواطنيها في إطار جو عام يسوده قيم المساءلة والشفافية والتضامنية والمحاسبة، إلا أن واقع تطبيق هذه المفاهيم تعرقلها الرقابة الحكومية، ومركزية اتخاذ القرارات و صنع السياسات وندرة المعلومات وهو حقيقة واقعة، والأمثلة عن ذلك كثيرة حيث بقيت تطبيقات مفاهيم الحكم الرشيد تتراوح بين انتخابات بلدية ناجحة في (لبنان)، وإطلاق مبادرات لإنشاء الحكومة الإلكترونية واعتماد استطلاعات لآراء مستهلكي الخدمات العامة في (الأردن)، انتخاب برلمانات جديدة (في البحرين والمغرب)، مشاركة المواطنين في إدارة البلدية وإنشاء مكاتب لتلقي الشكاوى في تونس الجزائر؟ وهكذا فإن الدروس المكتسبة لتجارب إصلاح إدارة الحكم حول العالم تفيد بأن الانتقال إلى مبادئ مثل التضامنية والمساءلة

والمحاسبة والمشاركة يستلزم وقتاً لأنه يتضمن تغيير تقاليد مصالح المستفيدين من الوضع الراهن ومواجهته، وهو أمر صعب التطبيق في دول ترسخت فيها الممارسات السلطوية، وهو ما قد يشكل تهديداً لكيان الدولة في حد ذاتها بل وقد يؤدي إلى إسقاط أنظمة بأكملها في سبيل تحقيق مثل هذه المبادئ في ظل التحديات البنيوية التي تزال تعانيها دول العالم الثالث إلى غاية اليوم وهي الدول التي لم تفصل بعد في مفاهيم الدولة (دولة المؤسسات)، السلطة (حق يمارس)، النظام السياسي، (شكل الحكم) ومن ثمة تبقى هذه تحديات البنيوية تقف كمعوقات رئيسية تحول دون التطبيق لمفاهيم ومبادئ الحكم الرشيد.

للتعامل مع هذه المحاذير التي تحيط بمضامين الحكم والحكم الرشيد فنحن بحاجة إلى فتح النقاش حول:

1 - دلالات الحكم .

2 - مضمون الحكم الرشيد .

من أجل إعادة فهم الإشكالية المفاهيمية للحكم:*

يقدم مع الأدبيات الغربية على أنه من إنتاج النظرية (مكوّن نظري) عكس الدولة كمكون تاريخي - والواضح أنّ إشكالية تحديد مضمونه مرتبط أساساً بانفصاله عن نظرية الدولة "*theory of state*"، وكذا تبعيته لإيديولوجيات الباحثين المختلفة.

الحكم يعرف كعملية "*as process*" أي يعرف بالعمليات وليس بالأهداف "*ends*"; أي بالفواعل المنخرطة في صناعته وفي اتخاذه وليس بغاياته. لكن الحكم الرشيد يتضمن مجرد توصيف لدور الحكومة وطبيعة سلوكها في السياسة العامة.

لذلك يجب التحكم في الفرق بين "الحكم" و"الحكم الرشيد".

* تم الاعتماد في هذا المستوى على مجموعة المقالات الموجودة في كتاب Xavier santisso

صعوبات وضوح دلالات الحكم :

- استعماله في جميع المجالات (الإدارة، إدارة الأعمال، الشركات، المنظمات الدولية...).
 - استخدامه كمفهوم تحليلي في مجتمع الباحثين، ومفهوم سياسي لخدمة مصالح سياسية.
 - هناك اختلاف لدرجة الرفض بين الأدبيات الأنجلوسكسونية والفرانكفونية والعربية.
- فمحمد عابد الجابري قال مثلاً باستحالة نقله للعربية لأنه في المضمون الغربي يعني:

الرقابة من الأعلى (الدولة)، الرقابة من الأسفل (المجتمع المدني)، وهو مدلول غائب في الدلالة العربية (العدل، الفصل، التسيير).

هناك نقاش حول جدّه وقدم هذا المفهوم (في القرن 13، طرح الفرنسي مرادف للحكومة) أسلوب إدارة شؤون الدولة.

. هناك من يربطه بظهور الدولة وانفصاله عنها فيما بعد .

. وهناك من يربطه بالتوصيف الحديث للبنك الدولي.

كيف عاد مفهوم الحكم الى التناول الاكاديمي؟ :

- . في القرن 13 - طرح فرنسي مرادف للحكومة (أسلوب إدارة شؤون الدولة).
- . ظهور الدولة - أدى إلى انفصال الحكم عن الدولة .
- . هناك من يدافع على الأصل الفرنسي لمضمون الحكم "*bonnie combell*" .
- . وهناك من يربطه بالاشتقاق الإنجليزي في الثمانينيات.

وهذا الجدل فصل فيه (البنك الدولي وأدبيات التنمية الدولية بإعادة إحصائية سنة 1980 في تقرير التنمية لإفريقيا، وسيعمل بمضامين إيديولوجية ومؤسسة جديدة.

وأصبح يؤسس للمشروطة ابتداءً من "اجتماع واشنطن" ثمّ تبنته مجمل مؤسسات التنمية الدولية خاصة في توفر الظروف التالية:

. أزمة المديونية في التسعينيات التي زادت من أدوار المؤسسات الدولية في التدخل.

. نجاح بعض الدول النامية في تسيير شؤونها مقارنة بأغلبية الدول؛ هذا ما أدى إلى تشكيل قناعة مفادها أن النجاح في التنمية مفسر بطبيعة السياسات الاقتصادية.

وهذا ما يفسر فرض المؤسسات الدولية لبرامج إعادة الهيكلة التي فرضت نماذج السوق بدون الأخذ بعين الاعتبار وضعية الدول المجتمعات النامية.

لذلك خلص خبراء البنك الدولي إلى النتائج السلبية لهذه البرامج خاصة زيادة الفقر وهشاشة الظروف الاجتماعية؛ (زعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي) وحسب "Achile M bembé" فإنّ سياسات إعادة الهيكلة أثارت أزمة الشرعية وأصبحت الدول بأنظمتها تحاول القيام بالإصلاحات الهيكلية وفي نفس الوقت حل معضلة الشرعية.

وهذا ما حاول البنك الدولي فعله سنة 1989 ببداية التفكير في الإصلاحات المؤسسية ذات الطابع السياسي - ممّا أضطر إلى إعادة إحياء المفهوم القديم للحكم. وهنا تبني ضرورة إضافة إطار سياسي مؤسسي لموضوع التنمية.

وهنا بدأ التفكير في:

. الشروط الاجتماعية والسياسية التي تؤسس لحكومات ذات كفاءة في مجال
تسيير الشؤون العامة، وذات شرعية سياسية.

وهو الوضع الذي طرح "مقاربة الحكم" في الدول النامية، لأن هذه الدول لا
تعاني فجوة مالية بقدر ما تعاني فجوة في المؤسسات والسياسات حسب *John*
* *"Kenneth Galbraith"*.

حول المفهوم:

التعريفات التي تبنتها المنظمات الدولية غامضة ووصفية ولا تقدم أي قيمة
تحليلية لأنها تعريفات بالمعايير وليست بالماهية، لذلك يجب العودة أو الاستعانة
بالسياسيولوجيا السياسية لتحديد مدلول الحكم.

معظم الأدبيات تصفه على أنه طريقة للحكم أو القيادة والرقابة، وحسب
"James rosenau" كأول منظر في هذا المجال فإنَّ الحكم يعني:
(عملية الحكم تعني أنَّ منظمة معينة أو مجتمع معين يقود نفسه ذاتياً قادراً على
الاستمرار في غياب السلطة القانونية والسياسية.

*(Le processus de gouvernance est celui par lequel un organisation ou une
société s'auto piloter exerçant un gouvernement dans l'absence d'un
autorité juridique ou politique)†*.

وهذا ما يعبر عنه *Rosenou* و *cenpiel* بتوصيف "الحكم بدون حكومة"

*La gouvernance sans gouvernement***

* نظرياً يمكن العودة إلى أعمال Romald 60s (1937) مقالة طبيعة الشركة (...).

أعمال olivier Williamson التي دافعت على العوامل المؤسسية في نجاح الفعل الاقتصادي.

* James rosenau, gouvernance – first Century global gouvernance(1), hiver 1995, p 14 – 15 .

**fomes ramous, Ernst – Otto cempiel (eds), governance without government; order and
change in wold, Cambridge, Cambridge university press, 1992

- مصطلح "الحكم الراشد" يقع في قلب الحوار حول التنمية الاقتصادية.
- يركز على نوعية المؤسسات "qualité" كآلية لتسريع عملية التنمية.
- لذلك يعتبر شرط مهم في النمو الاقتصادي والتنمية.
- ولذلك هناك علاقة قوية بين النمو والحكم الراشد.

الحدود الاستنتاجية لمفهوم الحكم الراشد:

- حسب البنك الدولي؛ فهو الطريقة التي تتبناها السلطة في التسيير العمومي، وتسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية
- حسب منظمة التعاون للتنمية الاقتصادية "OCDE":
- الحكم الراشد هو ممارسة السلطة السياسية والرقابية في إطار إدارة الموارد الاجتماعية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- يعرفه "pnud" بالارتكاز على سبعة مؤشرات أساسية:
- الشرعية السياسية
- *L'imputabilité*
- *La liberté d'association et la participation*
- وجود النظام القانوني الفعال
- مسؤولية البيروقراطيات
- حرية الإعلام والتعبير
- التسيير الفعال للقطاع العام بالتعاون مع المنظمات الاجتماعية.

لذلك يؤسس الاتحاد الأوروبي للعلاقات من الآخرين على حقوق الانسان، الحريات الأساسية، الاعتراف بمبادئ الديمقراطية، ترسيخ مبادئ الحقوق والحكم.

- خيار الدكتاتورية - خيارا للنخبة السياسية ؛ خياراً عمدياً.
- الدكتاتورية خياراً متعمداً في الحالة الحربية؛ أي يجب الدفاع على التوظيف.

-الحكم كمفهوم تحليلي:

مصطلح الحكم "gouvernance" قديم قدم الحضارة الإنسانية.

"الحكم": هو موضوع الآن يمثل اهتمام جميع العلوم الإنسانية.

الحكم يحيلنا مفاهيمياً إلى عمليات صنع القرار، وإجراءات تجسيده لخدمة السياسة العامة.

ولذلك فهو يختلف عن "الحكومة" لأن الحكومة تحيلنا إلى مدلول مؤسساتي يخضع للقوانين العامة للدولة.

والحكم الراشد هو توصيف (صفة) "للحكم" مؤسس على قيم معينة:

1 . المحاسبة.

2 . الشفافية.

3 . العدالة.

4 . المساواة.

والحكم يرأس المؤسس على الرغبة في رفع حياة المواطنين، وهو مصطلح بدأ تداوله في المخططات والمنظمات الدولية (السياسية – والأخذ) واستعمل بمدلول "gouverning well" الحكم الجيد لتحقيق أهداف الشعوب والحكومات في نفس الوقت.

موسوعة علم السياسة:

تحدد عدة قيم تؤسس للحكم الراشد:

1 . التعددية الديمقراطية (تعريض التسامح، الحريات الأساسية للأقليات، المشاركة العامة).

2. الشرعية (القبول من طرف الشعب للخضوع للقانون – ولا يحدث ذلك إلا إذا كان الشعب هو من انتخب السلطة).
3. الاجماع هو شرعية التنافس على المصالح.
4. المشاركة العامة والشعبية في صناعة القرار.
5. أسبقية القانون.
6. المسؤولية.
7. المحاسبة الكافية والجادة للمؤسسات المسئولة عن الحكم.
8. الشفافية في الأفعال لبناء الثقة في الدولة وفي العلاقات مع الخارج.
9. الحكم الأخلاقي، أو أخلاقيات الخدمة العامة.
10. رؤية إستراتيجية لقضية التنمية (التنمية الإنسانية) ...

هذه القيم لا تعني فقط مؤسسات الحكومة، ولكن تعني كل المنخرطين في عملية ممارسة الحكم، وأهم قيمة تأسيسية للحكم الجيد هي أنّ الممارسة للحكم يخضع للمساءلة مباشرة أو غير مباشرة من طرف الذين يتأثرون بالقرارات والأفعال وهذه القيمة متعلقة بقيمة الشفافية "transpnency" لأننا لا نستطيع المحاسبة في غياب الشفافية.

ما هي الممارسات الممكنة والمؤدية إلى الحكم الجيد؟

1. تبني إجراءات لتحسين التضمينية (الاندماج):
 - . حق الوصول لكل المناصب المنتخبة.
 - . تخفيف التمييز في القوانين والأنظمة.
 - . تشجيع منظمات المجتمع المدني.
 - . المساواة في الخدمة.
 - (حق المشاركة المتساوية في عملية إدارة الحكم، وحق المساواة أمام القانون).

2. إجراءات على المستوى الوطني لتعزيز المساءلة الخارجية:

- . مزيد من المعلومات على أعمال الحكومة.
- . إشراك الهيئات المستقلة في مراقبة الانتخابات.
- . النقاش العام حول السياسة العامة.
- . تشجيع الإعلام المستقل.
- (مبدأ الشفافية، التنافسية، انتخابات حرة مفتوحة للجميع).

3. إجراءات على مستوى المحلي تعزز المساءلة الخارجية:

- . زيادة الصلاحيات للسلطة المحلية.
- . الديمقراطية المحلية.
- . تفعيل النشاطات الجموعية المحلية.
- 4. فصل السلطات لتعزيز المساءلة الداخلية:
- . تحسين القدرة الاحترافية للبرلمانات والقضاء.
- . زيادة مكانة البرلمانات في مراقبة الشركات التنفيذية.
- . دعم الوكالات المستقلة المتخصصة في الرقابة (أجهزة التدقيق العليا، مكتب تلقي الشكاوى).

5. إصلاحات إدارية لتعزيز المساءلة الداخلية:

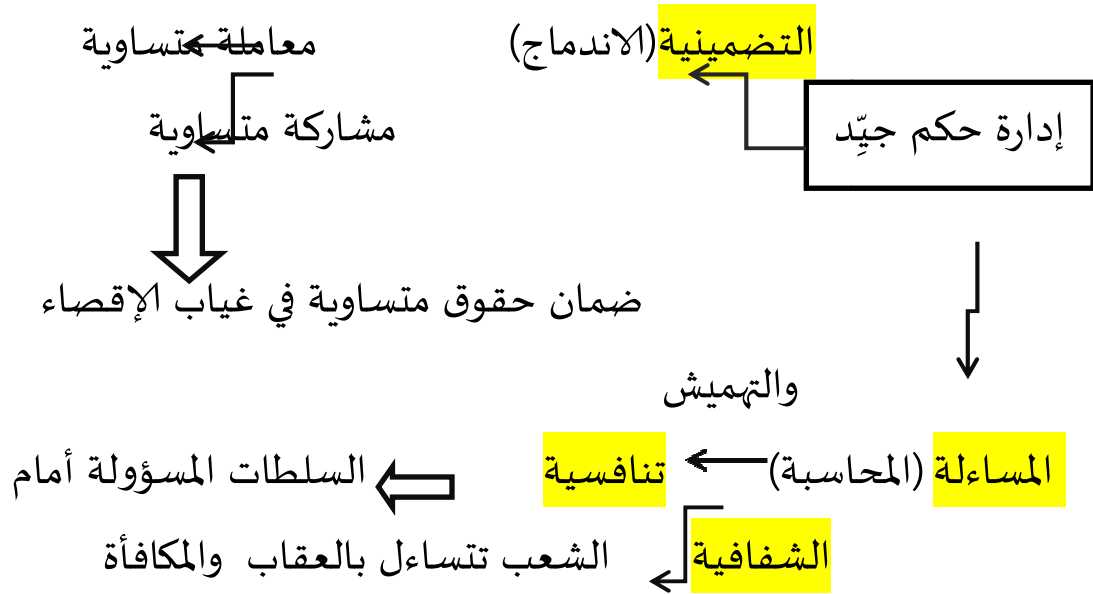
- . مراقبة موازنات الحكومة.
- . إصلاح الخدمة المدنية.
- . دعم أخلاقيات الخدمة العامة. (زيادة الأداء في إدارة التحقيقات العامة، إصلاح الخدمة المدنية وتجاوز العمل البيروقراطي الصرف لتجاوز الفساد...).

التضمينية - تزيد من تقوية فرص المساءلة الخارجية (الشعبية) لأنها تقوي مكانة الشعب والمساءلة الداخلية تعزز المساءلة الخارجية - والمعلومات حول أداء الحكومة(الشفافية) ممّا تزيد من المساءلة الخارجية.

← هذه المسارات تتطلب التزام مشترك فيما بين الدولة والشعب لأن الحكم الجيد هو الذي يشكل القواعد ويطبقها تضمينياً، وحينما يكون صانعو القواعد ومطبقوها مسؤولين أمام الشعب.

← وهذا ضمان لتحقيق الرفاه والحماية من الاستبداد والفساد.

١. المؤشرات الأساسية لإدارة الحكم الجيد:



التضمينية: هي الحكومة تتعامل مع الجميع بالتساوي، وتحمي حقوق الجميع.

المساءلة: الأصل أنّ الشعب يسأل على ممارسة السلطة وتوزيع الموارد.

والمساءلة تحتاج إلى الشفافية (التوصل الكامل إلى المعلومات)؛ أي أن تمنحه حق الوصول إلى المعلومة.

والمساءلة مرتبطة أيضاً بالتنافسية؛ أي تعدد الخيارات بين الهيئات الأخذ والسياسية.
المساءلة:

.المساءلة الداخلية (البرلمانات، الانتخابات) من داخل البيروقراطيات.

.المساءلة الخارجية (من طرف الشعب الذي تتقبله الدولة).

. فصل السلطات.

مؤشر التضمينية يقيس قيمة المواطن ودولة القانون، وعلاقة الحكومة بالشعب.
مؤشر المساءلة يقيس مدى انفتاح المؤسسات السياسية ومستوى المشاركة واحترام الحريات العامة والشفافية للحكومة ولحرية الصحافة.

← إنها برامج اصلاح الحكم تستوجب التركيز على قيمتين التضمينية والمساءلة.

← لذلك يجب حضورهما في رسم معالم السياسات العامة، وأي برنامج يجب أن ينطلق من:

- تأمين الحقوق الأساسية (حق المشاركة في إدارة الحكم، حق المساواة أمام القانون، حق المعاملة المتساوية من قبل الهيئات الحكومية).
- ضمان إمكانية اختراق رسم السياسات العامة عن طريق ضمان حق المساءلة (الشفافية، والتنافسية) وتوفير إمكانيات الوصول إلى المعلومة حول الإنفاق الحكومي.

هذين المؤشرين يستوجبان الالتزام الكامل من قبل الدولة وهو الشرط الأساسي لنجاح أي برنامج إصلاحي أي أنّ الدولة تشرف على رفع قيمة أفرادها والمساواة بينهم وتعزيز الشفافية في الشؤون العامة، وهو التزام مشترك بين الدولة والشعب.

- التضمينية تضمن المشاركة المتساوية والمعاملة المتساوية.

- المساءلة تفوض الفساد وتحول دون استغلال السلطة العامة.
- التضمينية؛ تؤدي إلى توريث الشعب في المشاركة.
- والمساءلة؛ تؤدي إلى بناء شعب محمي من الاستبداد والفساد. لذلك فإنّ مكافحة الفساد من مداخل تصويت إدارة الحكم.
- الحكم الجيد هو محصلة لأربع مبادئ مصنفة تحت قيمتين أساسيتين:
- المشاركة المتساوية والمعاملة المتساوية = التضمينية
- التنافسية والشفافية = المساءلة
- كل هذه المؤشرات تحيلنا إلى استنتاج أساسي، هو أنّ الحكم الجيد هو احترام المبادئ الديمقراطية التي تمنح السيادة للشعب.
- ولكن هل أي ديمقراطية قائمة على الانتخابات يمكنها ان تحقق حكم جيد؟
- الانتخابات آلية ضرورية لدعم المساءلة الخارجية اي التضمينية.
- ولكن تحتاج الانتخابات لدعم من المساءلة الداخلية داخل الحكومة نفسها(الفصل بين السلطات).
- أنماط الشرعية تحول دون المساءلة والتضمينية.
- الاقتصاديات الريعية تحول دون المساءلة والتضمينية.

لماذا العودة إلى مقارنة الحكم ؟

في البداية كانت العودة من أجل التعامل مع معضلة التنمية في الدول الجنوب، لطن فيما بعد أصبحت دول الشمال معنية بهذه المقاربة. لماذا؟

" الحكم " أصبح قادراً على تقديم نتائج جيّدة في حالة ضعف الطابع التراتبي للسلطة (*hiérarchie*) خاصة في ظل تعدد الشركاء والفواعل سواءً في الاتصالات المحلية أو العبر الوطنية .

"مقاربة الحكم" تعبر عن طريقة جديدة للتفاوض وللقرار بشرط تبعيتها لمؤسسات منتخبة.

هناك من يدافع عن قدرة "مقاربة الحكم" على تقديم حلول "لمشاركة الشرعية" ولمشكلة الفعالية التي تعرفها الديمقراطية.

وهنا نجد إسهامات الأستاذ "Guy Hermet"، وهناك من يربط ظهوره بالثمانينيات نتيجة تزايد مشكلة عدم القابلية للحكم *"crise de la gouvernabilité"* مع أعمال *"Renate mayntz"*.

وحسب هذا الطرح فإنَّ الحكومة بالمفهوم التقليدي وتراتبيتها، وثقل بيروقراطيتها وأجهزتها الإدارية، أصبحت غير متلائمة مع البيئة الأخذ والاجتماعية والثقافية التي تعرف تحولات سريعة، (عمل إداري بطيء عكس بيئة أخذ متحركة) (santisso p 126).

وأهم ما يميز هذه البيئة الجديدة هو التعقيد في المشاكل وزيادة المخاطر، وزيادة الشراكة بين القطاعات العامة والخاصة، وزيادة مكانة المجتمع المدني. ونتيجة لهذه الأوضاع أصبحت الأنظمة الحكومية الديمقراطية تستعمل "مناهج الحكم" لزيادة شرعيتها وفعاليتها لأنها تأخذ في الحسبان التفاعلات الخاصة بين الحكومة وعالم الشركات، ومؤسسات المجتمع المدني. (الدول والإدارات العامة تكسب الفاعلية من خلال تقليل ميزانيتها وكذا أعضائها - وهذا ما يزيد من كفاءتها).

وهذا ما حدث فعلياً في عهد Clinton بحيث أعدَّ تقرير مستوحى من مقاربة الحكم بعنوان:

"creating a government That Works Better and costs less: from real tape to results..."

وبالعودة لمفهوم الحكم يجب ان نتذكر بان الجميع يعرفه بدون أن يتحسس الغموض الكبير الموجود في هذا المصطلح.

- هل يعني تجربة لحكم معين؟
- أم هو مجرد شعار إيديولوجي "slogan idéologique"؟
- أم هو فعلاً مفهوم جديد يعبر عن تحسين الفهم للتحويلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؟

وكما اشرنا سابقا فان هذا المصطلح استعمل تاريخياً في فرنسا كمترادف للحكومة (تسيير شؤون الدولة).

ثمّ استعمل في القرن 17 للدلالة على تسيير بعض مدن الشمال الفرنسية (تحت السيادة الهولندية). ثمّ تمّ تجاهله تاريخياً لدرجة أن توظف فيما بعد في الأدبيات الإنجليزية والأمريكية تمّ وكأنّ له أصل أنجلو ساكسوني وغير قابل للترجمة للفرنسية. وفي الثمانينيات أعيد إحيائه بقوة في الأدبيات الأمريكية. وخاصةً البنك الدولي الذي أعطاه مدلول إيديولوجي ومؤسّساتي جديد في تعامله مع معضلة التنمية في إفريقيا - وهذا بعد ما وصفه خبراء البنك الدولي على أنّه مشكلة للتنمية فهي نتاج "أزمة الحكم" "grise de gouvernance". (santisso p 122)

بهذا أصبح الحكم يمثل البعد السياسي والمؤسّساتي في استراتيجيات التنمية. ثمّ أضاف صندوق النقد الدولي "FMI" توصيف جديد "الحكم الراشد" وفي الاستعمال البنك الدولي "Saine gouvernance" (Sound gouvernance)

و"pnud" و"Unesco" يفضلان مصطلح "gouvernance démocratiques" وهذا المصطلح يضم مجموعة من المبادئ والوصفات (الشفافية، المحاسبة، محاربة الفساد، حقوق الانسان، تراجع الدولة، اللامركزية، ترشيد النفقات العامة).

وابتداءً من "consensus de Washington" أصبح يقع في قلب سياسة المشروطية. وابتداءً من 1994 عرف انتقادات كبيرة خاصةً بعد الأزمات في (المكسيك، وتايلاند، وكوريا الجنوبية، روسيا، الأرجنتين، تركيا...) التي اعتبرت نتائجه لوصفاته ورغم ذلك ازداد استعماله في السياسات العامة وفي المخابر والبحوث أيضاً.

و يجب أن نشير إلى أنّ مضامين الحكم اخترقت من الدول المتقدمة خاصة مع هيمنة المعرفة الاقتصادية لنماذجها في اتخاذ القرار (نظرية الخيار العقلاني الاقتصاد المؤسسي).

وهذا ما يعبر عن وجود لا تاريخي لهذا المفهوم وهنا تحركه مشاريع البحوث لمحاولة تدارك هذه القطيعة الاستيمولوجية.

مقاربة الحكم تحتفظ للدولة فقط بالوظائف المرتبطة بتفرداها باحتكار الإكراه، أو بمواجهة المخاطر المشتركة، أو المتعلقة بالتجانس الاجتماعي (الخدمات العممة). إنها تعني نهاية القطاع العام الاقتصادي، وهذا ما حاولت المؤسسات المالية الدولية تمريره في اقتصاديات دول العالم الثالث من خلال برامج إعادة الهيكلة أو شروط الحكم الجيد.

وقد اشترطت أدبيات المؤسسات المالية الدولية ضرورة وجود دولة ضابطة Etat " Régulateur" قادرة على تأطير التنمية الاقتصادية وتخفيف الصراعات الاجتماعية.

◀ مقارنة الحكم تتضمن إعادة تعريف و وظائف الدولة Fonctions Etatique

ولتحقيق ذلك لا يمكن أن يكون بدون الأخذ بعدة مقتضيات وضرورات هيكلية "exigences Structurelle".

مبادئ الحكم:

الدولة الجديدة وفق شروط مقارنة الحكم أصبحت بوظائف جديدة اقتضت الشروط الآتية:

- تطبيق بعض مبادئ التنظيمية.
- الخضوع لمنظومة قيمة جديدة.
- التأطير بواسطة القانون.

وهذا يعني إعادة تنشيط وتحديث النموذج الويبري للدولة تماشياً مع النقاشات الليبرالية وكذا التنمية في دول العالم الثالث. وكذا سقوط النماذج الإيديولوجية الأخرى.

مقاربة الحكم الراشد تدخل في إطار الحلول الليبرالية لأزمة التنمية لذلك ابتداءً من 1990 المؤسسات الدولية اشترطت ضرورة وجود مؤسسات عمومية فعالة لمرافقة التنمية الاقتصادية، ومن جهة أخرى ضرورة احترام بعض الضرورات السياسية.

فعند البنك الدولي يجب أن يضمن أمن المواطنين، ويضمن احترام القانون باستقلالية القضاء (دولة القانون)، كما أنّ المؤسسات العمومية يجب أن تسيّر بعقلانية النفقات (الإدارة الجيدة)، والمسيرين السياسيين يجب أن يتحملوا مسؤولية أعمالهم.

والمعلومة الجيدة يجب أن تصل إلى الجميع (الشفافية).

وهذه القيم تتبناها المؤسسات الدولية وهيئة الأمم فيما يعرف بالمشروطية الديمقراطية

"Paradoxalement": هذه المبادئ أصبحت ضرورية للجميع وأصبحت تفرض حتى على الدول المنهارة "collapse States"، وهذا أصبح يشبه محاولة "بناء

الدول" وفق ما يفرضه النموذج المهيمن "le model hégémonique" (حالات الدول التي تعاني أزمات اقتصادية أو سياسية).

مقولة بأن الحكم أعاد تكيف الدولة مع المجتمع:

حالة التعقيد في الواقع و اختلافات المصالح الاجتماعية وتعدد الفواعل، لذلك أصبحت الدولة دولة جماعية état pluriel أي أنها أصبحت مجبرة على تبني شكل جديد للفعل العام l'action publique.

ولذلك اقترن الفعل العام بنموذج " العقلانية التعاونية" ، لأن حل المشاكل المشتركة لا يمكن أن يكون بمسؤولية منفردة للدولة ولذلك يجب مراعاة إشراك الفواعل الاجتماعية الأخرى (وهنا نصبح أمام خيارات تعاونية وجماعية).

كما أن الحكم يحتاج إلى أدوات ضبط فعّالة تتجاوز الشكل التقليدي للدولة؛ وهو ما يدفعنا إلى ضرورة التفاوض للوصول إلى الحلول المشتركة وهذا التوجه يعيد توجيه السياسة من الأعلى إلى الأسفل أي من المجتمع إلى الدولة؛ ومن الدولة إلى المجتمع المدني.

توجه صناعة القرار في اتجاه مؤسسات المجتمع المدني وسماع صوت المواطنين في إطار السياسة التشاركية "politique délibérative" التي توسع الحوار حول الخيارات الجماعية. (santisso p215)

الحكم والديمقراطية التمثيلية:

أشرنا فيما سبق إلى أن الحكم يمثل طريقة غير سياسية لتسيير الشأن العام. ونتيجة التعقيد في المجتمعات الحديثة ازدادت الحاجة لتطوير آليات الرقابة والمشاركة في المفاوضات من طرف جميع الفواعل - وهنا تقدم مقاربة الحكم حلولا لإشكاليات التفاعل بين "الدولة والمجتمع" في المجتمعات الصناعية الحديثة.

هذه المقاربة تقترح نموذج تفاعل أفقي بين جميع الفواعل المتورطة في السياسة العامة (السلطات العمومية، الشركات، جماعات الضغط، حركات المواطنين، الجمعيات...) بدلاً من نموذج التفاعل العمودي الهرارشي المفروض من الأعلى من طرف الحكومة التقليدية، وهذا هو طريق زيادة الفعالية للفعل العام "l'action publique".

عموماً الطرح القائل بأنّ الحكم هو مقاربة غير سياسية لتسيير الشأن العام يستند إلى افتراض أساسي وهو أنّ الطابع غير سياسي هو الحل لمعضلة عدم القابلية للحكم؛ لأنّ "الكثير من السياسة تعرقلاو تشل الفعل" (santisso p 129).

Trop de politique paralyse l'action et induit l'inefficacité

. الحكم كمقاربة "apolitique" يمكنه أن يهدد مصداقية الطابع التمثيلي للسياسة الذي تكرر مع الديمقراطية التمثيلية... كما انه يمثل طريقة للتفاوض حول قضايا قطاعية لذلك لا يمكنه أن يستهدف تحقيق مصالح المجتمع المدني ككل (الجميع)، كما لا يمكنه أن يكون وسيلةً لمناقشة الخيارات السياسية طويلة المدى للمسائل الاجتماعية الكبرى (مثل التربية، الصحة، التقاعد...); لأن هذه القضايا تعود للسلطات الديمقراطية المنتخبة...

لذلك تعتبر الحكم آلية لتجديد فعالية النظام الديمقراطي والأجهزة البيروقراطية، لكن هذا الكلام صحيح في المدى القصير، لأن الحكم قد يزيد من فاعلية الأداء في السياسات العامة لكنه قد يضعف على المدى الطويل "السياسة" والتجانس الاجتماعي لأن الحكم كنظام للرقابة وللقرارات مستلهم من منطق السوق والمصالح الخاصة لا يمكنه إلا أن يعظم فجوة الثقة بين الفائزين بالانتخابات والمواطنين، أو كما يقال الحكم عن طريق السوق government by the market (santisso p130).

مؤشر الفاعلية مهم جدًا لكنه لا يؤسس بمفرده لشرعية النظام الديموقراطي لذلك قال "Tocqueville" جوهر النظام الديموقراطي مؤسس على معيار خاص للفاعلية ومشاركة المواطنين أكثر أهمية بكثير من عقلنة التسيير العام*.

"Rationalisation de la gestion publique"

وهنا نستحضر (حوار الديمقراطية وعقلانية التسيير العام).

فحسب "Ali kazancicil" يمكننا الاختيار بين:

1. البقاء في منطق لا سياسي للحكم وللفاعلية يعمل مع المؤسسات التمثيلية والإدارات العامة ولكن كعمليات منفصلة لخدمة أهداف محددة تفرضها المؤسسات التمثيلية.

2. استعماله كمقاربة مكتملة للحكومة التمثيلية لخدمة نفس الأهداف التي تخدم المجتمع السياسي ومجموع المواطنين وهنا يصبح الحكم "دعامة تمثيلية للديموقراطية" التي عرفت عدّة مشاكل للتكيف مع التغيير الحاصل في البيئات الاقتصادية والاجتماعية.

كما أنّ الحكومات الديمقراطية في هذه الحالة تستعين ببراديجم الحكم لدعم شرعيتها عن طريق زيادة الفاعلية.

(الديمقراطية غايتها التمثيل، اما الحكم فهو طريقة للتفاوض وللرقابة ولتسيير الشؤون العامة المخصصة).

إذا الحكم كمقاربة لتسيير الشؤون العامة المخصصة لا يمكنه أن يكون ديمقراطيا ولا حتى فعالاً على المدى الطويل لأنه يمس بجوهر السياسة وهو علاقة "الدولة - بالمواطن"، ولذلك يجب التركيز على أنّ هذه المقاربة فرضتها حالات الأزمة في الأنظمة الرأسمالية سواء في تطور الايديولوجيا الليبرالية أو في تطور النظام

*يمكن العودة الى كتاب: Alexis de Tocqueville, de la democratie on amerique, Gallimard, 1951

الرأسمالي، و حالات الإفلاس أثبتت محاذير هذه المقاربة . لذلك الخيار المناسب حسب kazancici هو ضرورة الانتقال من نموذج حكم مخصص privatisée إلى حكم مواطنين أي حكم "موطني".

" (Santisso p131) gouvernance citoyenne "

من الحكومة إلى الحكم كضرورة وظيفية exigence fonctionnelle:

الحكم بمضامينه التحليلية يختلف عن التوظيف المستعمل من طرف البنك الدولي.

الحكم يعني أسلوب قرار تتخذ فيه القرارات وتطبق أفقياً horizontal داخل شبكية السياسات العامة. وهذه الشبكة تتضمن فواعل عمومية، حكومية، إدارية التي تمثل عدّة أقاليم، وعدة ممثلي مصالح "Stake holders"...

هذه الشبكة داخل السياسات العامة تتبنى الخيارات التعاونية، وهذه التعاونية لا يعني انتفاء نزاع مصالح ومعتقدات الفواعل (تعاون نزاعي) بمعنى التعاون من أجل الوصول إلى تسويات متبادلة ترضي الجميع أو ما يسميه:

Jon Elster l'argumentation (الكشف للوصول الى

اجماع حول الفائدة المشتركة للمساهمين)

Bargaining (المساومة للوصول الى تسوية ترضي الجميع، وهي

آليات بديلة للانتخابات كطريقة للقرار)

الحكم عادة ما يفكك بنيات القرار الموجودة، وينفصل شيئاً فشيئاً عن المؤسسات الرسمية للديمقراطية التمثيلية (يمكن العودة إلى محاولة فهم ما يتأسس في الاتحاد الأوروبي "comitologie".

ما يظهر من خلال تتبع تطور "مقاربة الحكم" أن ظهوره مرتبط بتطور ميكانيزمات الضبط للمجتمعات المعقدة *société complexes*، وهنا يمكن الحديث عن خطر جدّي يهدد الديمقراطية:

هل يمكن التضحية بالديمقراطية من أجل فقط تطوير نوعية القرارات السياسية؟

(شبكة الحكم تنتج السياسات العامة وهذا لا يساوي فرض السياسات العامة من طرف الجهاز السياسي – الإداري).
. أليس هذا حال الدول الأوروبية الآن؟

(فرنسا هي نموذج للدولة الوطنية والمركزية تخلت كثيراً عن نرجسيتها السياسية وتبنت نماذج التفاوض، والشراكة والتعاقد ...). (santisso p135)

وكذلك الحال في بريطانيا فالأغلبية البرلمانية المقدسة، - ونفس الشيء في ألمانيا التي ظهرت فيها أعمال max – planck حول تراجع القيادة الدولية *pilotage étatique*

إذا الحكم بدا يتجاوز حدود طرحه البدائي كنموذج جديد للقرارات فرضته ضرورات وظيفية واصبح موضوعا لنقاشات اكااديمية قوية يقودها:

arend lijphart,-

michel offerl-

YANNIS Papadopoulos-(التقعيد الاجتماعي والسياسات العامة)...

Peter kotzenstein-

وكل هذه الأعمال بدأت تشكك في مدى قدرة الدولة الحديثة على فرض خياراتها. وهو ما يجعلنا نستنتج بأنّ لعبة المجتمعات الفردانية خرجت من إطار هيمنة الدولة، والنظام السياسي بقي المختص الوحيد في التحكم فيما هو عام " في حين

تظهر محدوديتها في التحكم فيما هو خاص وهذا حسب طرح "RENTE Mayntz" الذي قال بأن الوضع الحالي يفرض ضرورة التوجه إلى "management de l'interdépendance" إدارة الاعتماد المتبادل بين عدة وحدات اجتماعية مختلفة.

لان الحكم يحول دون قدرة المنظمات الرسمية الإدارات على استعمال الموارد لأن هناك من يتحكم فيها في المجتمع.

الأفقية ليست مرادفاً للديمقراطية:

الديمقراطية في تعريفها المقتضب لـ شومبيتر هي تعبير عن مسيرين شرعيين أنتجهم انتخابات حرة وتنافسية لخدمة المنتخبين بغية الحصول على تجديد في التعاقد.

و Guy Hermet يقول بضرورة تطوير مضامين الديمقراطية - ويقترح تطوير إدراك فعال للديمقراطية عبر عنه بما يلي : تعلم العيش ديمقراطيا بدون العودة كثيرا للشعب.

*Savoir vivre démocratiquement sans trop Faire référence ou peuple**

وبهذا:

- الحكم يعارض الطابع الشعبوي للسياسة، ويتبنى طرح نخبوي.
- الحكم يوفق بين مصالح أطراف السياسة العامة، على عكس الديمقراطية التي تطرح مساومة ثنائية بين الدولة والمجتمع.
- الحكم يثير انتباه الفواعل المباشرة والتي ترغب في التأثير في العامة عكس الديمقراطية التي تستهدف الوصول إلى الجميع ...

* Guy hemet. Le peuple: concilier l'inconciliable communication ou congres annuel de l'Assotions suisse de science politique, Balsthal, 13 novembre 1991, p 15

- الحكم يهدد الفعل الجماعي حسب mancur olson ويشجع فعل الجماعات التي تنخرط في شبكة السياسات العامة.
- رغم أنَّ الحكم يعبر عن التعددية الاجتماعية، ولكنها تعددية للمصالح الأكثر تنظيماً وليس تعددية قيمية وهذا ما يقوض مضامين "المصلحة العامة" حسب "olson"

.الحكم أكثر تماسكاً لأنه أقل ديمقراطية:

- في نقاش المضامين الديمقراطية للحكم يمكن إثارة السؤال التالي:
- إلى أي مدى يمكن للإجراءات والعمليات الديمقراطية أن تدير المجتمعات المعقدة والمركبة؟

.وهنا تثور ثنائية جديدة غير مشبعة بحثاً إلى درجة الإهمال، وهي ثنائية

الديمقراطية/ والتعقيد * complexité Sociale/ démocratie

. التعقيد يعني زيادة الاختلافات، وبالتالي تعدد الضغوطات وهذا ما طرح عدة إشكاليات في دراسة "الخيار العام" لدرجة أن البعض في نظرية "الخيار العام" بدأ يتكلم عن نقص العقلانية في المشاركة السياسية، فالفرد ينتهي إلى حقل اقتصادي مختلف تماماً عن الحقل السياسي.

. فالبرلمانات لا يمكنها أن تستمر كوجه شعبي للديمقراطية وإنما يجب أن تمثل التعقيدات الاجتماعية الجديدة بمعنى أنها تصبح تمثل مصالح الفئات القطاعية "intérêt sectoriel".

*Danilo zol. democracy and complexity, Cambridge polity Presse, 1992 .

**Clous offe, Ulriche press, democratic institution and moral Resources, pp 143, 17 in david held (Ed), political theory today Cambridge, polity Press, 1991 .

. وبذلك نحن أمام إعادة النظر في مفهوم "التمثيل" "Représentativité"؛ وخاصةً
أنّ هذه التعقيدات والمضامين الجديدة للخيار العام تجعل من أمر تمرير الخيارات
السياسية صعب جداً.

. والخيار يصبح يقاس بنوعيته من وجهة نظر قدرته على تسيير الاعتماد المتبادل.
. وهنا يمكن أن نتكلم عن أعمال Ulrich preuss, clous offe*، التي تقول بأنّ
نوعية القرار السياسي تتحسن بتبني ثلاث ضرورات أساسية:

Other Regarding, Future, Fact.

Fact = إرضاء معطيات الواقع (ربط الفعل العام بالموارد).

Futuve = ربط الخيارات بمفاهيم الاستدامة لأنها ترتبط بمستقبل الأجيال
المقبلة.

Other Regarding = ضرورة التفكير في استمرار التضامن والوحدة داخل
المجتمعات وهي نفسها شروط أو محددات "الحكم المسؤول". عند الأستاذ John
"Haskell".*

. ولذلك فالنقاش يحدث حالياً حول الكفاءة : بين عمليات القرار الديمقراطي
وعمليات الحكم حول نوعية الخيارات العامة "choix publics".

العمليات الديمقراطية ستعمل على استمرار النظام السياسي ومنطق الأغلبية
(المهيمن) في حين أنّ "عمليات الحكم" تبحث في القضايا الفنية والتقنية التي
تضمن الأداء الجيد والبعد المستقبلي للمواد، واستمرار وحدة الجماعة من خلال
تمييز علاقات الاعتماد المتبادل الجديدة بصفة تعاونية.

الحكم والدولة:

أشرنا ممّا سبق إلى أنّ النقاش حول الحكم كان موضوعاً للعلوم الاجتماعية:

*John Haskil , direct democracy of Representative Government? Dispelling the populist
myth, Boulder, oxford, west view Press, 2001 , P 113 .

. في الاقتصاد مع أعمال "R. coasé" ومدرسة "Chicago".

. وفي العلاقات الدولية مع أعمال "Rosenau" و"czempiel".

(بحث أشكال جديدة لتنظيم المجتمع الدولي).

- في العلوم السياسية أثرت نقاشات حول مكانة القوى الصاعدة في رسم معالم السياسة العامة، وقوة الفواعل الجديدة داخلياً وخارجياً. والحكم أصبح يقع في جوهر الأعمال البحثية الكبرى: لذلك ظهر بثلاث مضامين:

(santisso p 203)

-التأسيس لتسيير تفاعلي فيما بين الفواعل المشكلة للمؤسسة :

: Corporate governance (la gouvernance d'entreprise)

-الحكم الجيد: "good Governance": تم تبنيه من طرف المؤسسات المالية الدولية كآلية إصلاح في البلدان النامية بمضامين "الادارة الجيدة للتنمية" وفرض قواعد على المؤسسات التي تضمن الإطار القانوني والشفاف للإدارة السياسية العامة.

. الحكم العالمي "Global Governance" الذي يتعاطى مع القواعد الجديدة للضبط وتنظيم العلاقات الاقتصادية والاعتماد المتبادل في المجتمع الدولي (217).

الحكم كتجاوز للدولة ذات سيادة:

الحكم يؤطر نماذج جديدة للاعتماد المتبادل تتجاوز المضامين التقليدية لسيادة الدولة، لذلك فهو يهدد تشكيلها التقليدي بمستوييه:

- الوطني - الشكل الويبري (الدولة لم تعد تمتلك قوة الإكراه).

- الدولي - الشكل الوستفالي.

مقاربة الحكم "الحكم العالمي" تقرر بوجود تعقيد متعاظم يجبرنا على ضرورة التفكير في أدوات ضبط جديدة تتجاوز أطروحة مركزية الدولة في العلاقات الدولية (الشكل الوستفالي) "منتدى دافوس Global leaders"

الحكم العالمي يسمح بفهم التفاعلات الجديدة والمعقدة ويستوجب تنامي الفواعل والعلاقات بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية. وضع الاعتماد المتبادل حوّل الدولة من طرف فاعل وحيد وضابط إلى طرف فاعل يؤطره التفاعل (الاعتماد المتبادل).

الحكم وإعادة تأسيس الدولة:

مقاربة الحكم تعيد النظر في وضعية وشكل الدولة التي أنتجتها النيوليبرالية: لذلك يجب أن تصبح الدولة غير متدخلة خاصةً كفاعل اقتصادي ومنتج. يجب أن تبقى على أدوار بسيطة وخدمية وتتخلى عن جميع الأدوار الأخرى لصالح الفواعل الجديدة - وهذا ما يظهر في توصيات برامج إعادة الهيكلة التي تتمحور حول (الخصوصية، وتقليص القطاع العام). والدولة تبقى على دور مراقبة التوازنات الكبرى؛ بمعنى أنّ الدولة في الحياة الاقتصادية تلعب دوراً "استراتيجي" وليس "دور القائد".

(Role d'un "stratège" et non plus d'un "pilote")

تتدخل بشكل دائم ولكن لضبط التوازنات الكبرى والفصل في النزاعات ولضمان ذلك تحتاج إلى مقاربة الحكم لعدة مبادئ - "أصبحت تسمى مبادئ الحكم الجيد".

المراجع:

-امينة مزراق، مقارنة الحكم بين معضلة التنمية في العالم الثالث، واشكالية الحاكمية عند الغرب، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2014/2013.

- محمد محي الدين مسعد، دور الدولة في ظل العولمة (دراسة تحليلية مقارنة)، مصر: مركز الإسكندرية للكتاب، ط1، 2006، ص 17.

- جوزيف ناي وجون د.دوناхиو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة محمد شريف الرهرم، العبيكان: المملكة العربية السعودية، ط1، 2004.

- تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2002.

- بحوث ومنافسات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدخول إلى الإصلاح السياسي والاقتصاد في الأقطار العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، الدار العربية للعلوم، ناشرون، ط1، 2006.

بالاجنبية:

- Papadopoulos Yannis, complexité sociale et politique publiques, paris, Montchrestien 1995.

- Santiso Javier, a la recherche de la démocratie , KARTHALA, 2004.

- Lier D, et levistsky. S, " Democracy with Adjectives" : Conceptual innovation in comparative research, world politics, 49 N°=3, 1997.

- Arendt Iijphart. patterns of democracy, New Haven, London, Yale university press, 1999

- donato Zola, democracy and complexity, Cambridge , polity press, 1992.

- James Rosenau, Ernst-Otto Czempiel (eds), Governance without Government: order and change in world politics, Cambridge, Cambridge university press, 1992.

- Richard Mckee, Stein Rokkan, eds, democracy in a world of Tensions a symposium, prepared by Enesco, chicago, university of Chicago press, 1951.

- James N. Rosenau, Governance a New Global Order, IN: David Held & Anthony McGrew, Governing Globalization, Cambridge UK : Polity Press, 2002

-James Rosenau and Ernst-otto czempiel,governace without government : order and change in world politeis,combrij studies

- Alexis de Tocqueville, de la démocratie, Tome, vol 1 , Gallimard, : 1951

- Guy hemet. Le peuple: concilier l'inconciliable communication ou congres annuel de l'Assotions suisse de science politique, Balsthal, 13 novembre 1991.

- Danilo zool. democracy and complexity, Cambridge polity Presse, 1992.

- Clous offe, Ulriche preuss, democratic institution and moral
Resources, pp 143, 17 in david held (Ed), political theory today
Cambridge, polity Press, 1991 .

- John Haskil , direct democracy of Representative Government?
Dispelling the populist myth, Boulder, oxford, west view Press, 2001

